

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة لنيل شهادة ماستر

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وحساب إدارة المخاطر

مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية

إعداد الطالبة: زينب عشور

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر ب	د. محاد عريوة
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر ب	د. حمزة غربي
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ مساعد أ	أ. مصطفى قمان

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة فخرية لأبي السراةع

إلى من قال الله في حقهما " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى ورد البيلسان ونبج الحنان إلى رمز العطاء إلى من لها الروح فداء.

إلى من عمرتني بحبها ووفقت بعد الله بدعواتها إلى حبيبة أنجرتني.

أمي الغالية

إلى عبق الرياحين وعطر البساتين وفترة العين.. .. الذي لا يهنا له بال حتى يراني هائلي البوال.

إلى من ختم اسمي به.

أبي الغالي

فمنهما أطلب في الثناء عليكما لن أبلغ المعاشر من حقكما

فحسبي رضاكما

إلى أخواتي سندي في هذه الحياة "نادية، سامية، ربيعة".

إلى الشمعة التي أثاره دربي أخي الغالي " نور الدين".

إلى أبناء أختي " لؤي، سيف الإسلام، إسحاق هرفه الدين".

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى رفيقتنا دربي وتوأما روعي " بن عمود نصيرة وغلال زهرة".

إلى من أعطت من أجلي الغالي والنفيس أختي " جميلة جميعج".

إلى أخواته لو تنجز من أمي الى الرائدات التي جمعتنا طريق ونهاية واحدة.

إلى صديقاتي " ربيعة، أسماء، نجوى، حليلة".

إلى من نسيتم قلبي ومكانهم في قلبي.

إلى بلد المليون ونصف مليون شهيد.....وطني الجزائر وفاء.

إلى من تدمع عند ذكره العين.....وطني الثاني فلسطين.

فلنكنو لكم أمدي هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

I.....	الفهرس
V.....	قائمة الأشكال والجداول
أ- و.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية

9.....	المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية
9.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية
11.....	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأبعادها
15.....	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية
18.....	المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية
20.....	المبحث الثاني: أزمة الرهن العقاري 2008
21.....	المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري وتطورها
25.....	المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري
28.....	المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية
31.....	المطلب الرابع: مظاهر الأزمة المالية العالمية
32.....	المبحث الثالث: السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية
33.....	المطلب الأول: خطة الإنقاذ الأمريكية
35.....	المطلب الثاني: خطة الإنقاذ الأوروبية
38.....	المطلب الثالث: خطة إنقاذ دول الخليج
40.....	المطلب الرابع: إجراءات مجموعة العشرين

- 43.....خاتمة الفصل
- الفصل الثاني: إدارة المخاطر، أساليبها وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية**
- 46.....المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر
- 46.....المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر ومفهومها
- 50.....المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر
- 53.....المطلب الثالث: وظائف إدارة المخاطر
- 54.....المبحث الثاني: أنواع، أساليب ومراحل إدارة المخاطر
- 55.....المطلب الأول: أنواع المخاطر
- 59.....المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر
- 62.....المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر
- 65.....المبحث الثالث: إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية
- 66.....المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية
- 71.....المطلب الثاني: إدارة المخاطر وسبل الخروج من الأزمة المالية العالمية
- المطلب الثالث: دور الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من
- 72.....الأزمة المالية العالمية
- 75.....خاتمة الفصل
- الفصل الثالث: تأثير الأزمة المالية على الجزائر وحلولها**
- 78.....المبحث الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر
- 78.....المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي الجزائري
- 79.....المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع الاقتصادي الجزائري
- المطلب الثالث: الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب الأزمة المالية العالمية
- 83.....والآثار الإيجابية الممكنة لها

85.....	المبحث الثاني: اتفاقيات لجنة بازل
86.....	المطلب الأول: اتفاقيات لجنة بازل 1
88.....	المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل 2
91.....	المطلب الثالث: اتفاقيات لجنة بازل 3
94.....	المبحث الثالث: الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية
94.....	المطلب الأول: ضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي
98.....	المطلب الثاني: الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية
101.....	خاتمة الفصل
103.....	خاتمة عامة
108.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والأشكال

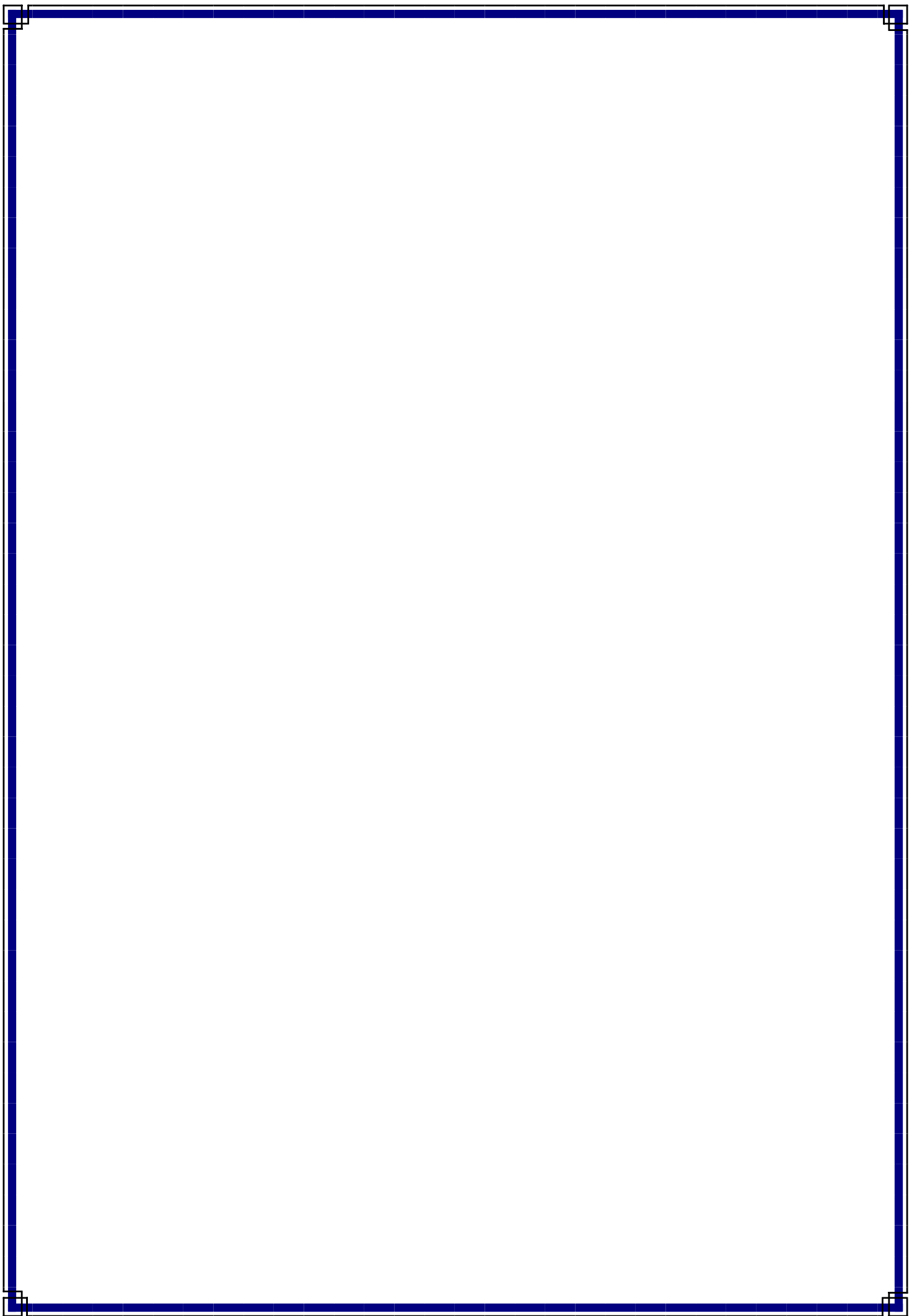
قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية	18
الجدول رقم (2)	مؤشر Morgan Stanley خلال السنتين 2007-2009	32
الجدول رقم (3)	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري	80

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	قنوات انتقال الأزمة المالية	29
الشكل رقم (2)	مراحل إدارة المخاطر	65
الشكل رقم (3)	العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية	67

مقدمة عامة



1- أهمية البحث

أعدت الانهيارات الكبيرة في الأسواق المالية بفعل الأزمات المالية إلى الأذهان كتابات كارل ماركس عن الرأسمالية، كما أن هذه الانهيارات قد دفعت الكثيرين إلى القول أن مبادئ الفكر الرأسمالي أظهرت أنها غير قادرة على الصمود الكافي أمام الهزات والأزمات المالية القوية. إذ شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات المالية القديمة والحديثة مست مختلف الأنظمة الاقتصادية التي طبقتها معظم الدول عبر أزمنة مختلفة.

تعتبر الأزمة المالية العالمية الأخيرة من أسوأ الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات، وقد بدأت عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد وتعثر المقترضين وامتناعهم عن سداد القروض العقارية التي كانت عالية المخاطر، ولا سيما تلك الممنوحة بضمانات غير كافية، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها، لأنها مست العصب الرئيسي في الاقتصاد وهي المؤسسات المالية مما أدى إلى إفلاس البعض منها وتأميم البعض الآخر.

يتمثل هدف المؤسسات المالية في تحقيق أكبر عائد وذلك بأقل قدر من المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء الأنشطة والعمليات المختلفة التي تقوم بها، ونظرا للبيئة التي تعمل فيها والظروف المتغيرة، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في تسيير مواردها المتاحة لذلك وجب على المؤسسات المالية الإحاطة بجميع المخاطر المحتملة، ووضع إدارة خاصة بالمخاطر داخل المؤسسات المالية لدراسة المخاطر ومحاولة الخروج منها بأقل التكاليف وأكبر العوائد الممكنة.

ورغم الخسائر المتفاوتة التي تكبدتها المؤسسات المالية نتيجة الأزمة المالية العالمية، لازالت المؤسسات المالية لا تلقي بالا لأهمية إدارة المخاطر ودورها في تحديد المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية والوقائية لتحقيق أهدافها واستمرارية نشاطها.

2- مبررات اختيار موضوع البحث

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- الأهمية البالغة التي يكتسبها مثل هذا الموضوع في الوقت الحالي.
- تسليط الضوء على إدارة المخاطر ومساهمتها في التقليل من شدة الأزمات في المؤسسات المالية وتكرارها.
- توافق الموضوع مع تخصصي العلمي.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة واحدة من المواضيع المهمة التي ألقت ظلالها على معظم اقتصاديات العالم.
- التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتقديم مقررات لجنة بازل والجانب الإسلامي كأسلوب بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.
- معرفة العلاقة التي تربط بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية.
- معرفة دور إدارة المخاطر في استمرارية المؤسسات المالية ومنعها من الخسائر المحتملة.

4- إشكالية البحث

تعد الأزمة المالية العالمية أكبر تحدي يواجهه العالم من جميع النواحي بداية من سوق الرهن العقاري، وما تمخض عنها من تداعيات سلبية طالت الاقتصاد العالمي بتنوعه وقد ساعد انتشار آثارها حالة الانفتاح الاقتصادي بين دول العالم وعدم الفهم الصحيح لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والتقويم الذاتي لها ومنه تطرح الإشكالية الموالية:

ماهي مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية؟

وللوقوف على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو الإطار النظري للأزمات المالية؟ وماهي جذور أزمة الرهن العقاري، وما الحلول المقترحة لها؟

- فيما تتمثل المخاطر التي يمكن للمؤسسات المالية أن تتعرض لها؟
- ما علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية؟
- ما الحلول المقترحة للخروج من الأزمة المالية العالمية؟

5- فرضيات البحث

يمكن صياغة الفرضيات فيما يلي:

- ضعف نظم إدارة المخاطر أدى إلى تفاقم شدة الأزمة المالية العالمية.
- الاهتمام بإدارة المخاطر في المؤسسات المالية يضمن الاستقرار المالي وتعمل على التقليل من التعرض للأزمات المالية.
- تعود أسباب حدوث الأزمة المالية في المبالغة في قياس الأشياء وتقييمها والتي ظهرت أبرز صورها في سوق العقارات.
- الجزائر هي الأخرى لم تكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

6- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جانبا من البحث تمثلت في:

- دراسة إيمان محمود عبد اللطيف: الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد عام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد آثار الأزمة وانعكاساتها على اقتصاد دول العالم بما في ذلك الدول العربية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن أزمة سنة 2008 هي ليست بجديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها الأصعب والأقوى من حيث الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنها أزمة مركبة إذ لها اشتباكات وترايبات خلفية مع الأزمات التي سبقتها، بالإضافة إلى أن هذه الأزمة عصفت بالأسواق المالية والرهنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية في دول العالم الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل من أزمة الكساد 1929.

كما أنها توصلت إلى أن من أهم الأسباب المباشرة للأزمة هو التوسع الائتماني غير المحسوب في منح القروض العقارية، ورهن المنازل ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري

على السداد. أما من الأسباب غير المباشرة هو ضعف الرقابة على المؤسسات المالية من قبل الدولة والبنوك المركزية.

- **دراسة نزهان محمد سهو:** الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب، التداعيات، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 83، 2010. هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأنواع الأزمات المالية كما تم التركيز في هذه الدراسة على الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى توضيح وتحليل الأزمات وبيان آثارها وذلك كمدخل لدراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية. وقد تم التوصل في الأخير إلى أن الانهيار في أكبر اقتصاديات العالم وهو الاقتصاد الأمريكي كان سببه الأهم هو حدوث خلل في الأسعار نتيجة لبيع أو شراء كميات ضخمة من الأصول المالية أو المادية كالعقارات والأسهم بأسعار تزيد كثيرا عن أسعارها الحقيقية وهذا ما سمي بالفقاعة، وأن تلك الفقاعات تحدث عادة في أسواق المضاربة، كما تنوعت آثار الأزمة المالية العالمية والتي أدت بدورها إلى ذهاب العديد من بنوك الاستثمار إلى الإفلاس، وارتفعت نسبة البطالة كما اتسمت بسرعة انتقالها واتساع مجالها الجغرافي.

- **دراسة حياة النجار:** إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014. كان من أهم أهداف البحث هو تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطر، كما أن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد وال فشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنوك.

- دراسة عبد القادر عصماني: أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

هدف البحث إلى توضيح ضرورة وأهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى مدى مساهمة أنظمة إدارة المخاطر في تخفيف أو تجنب المخاطر المتعرض لها وتفادي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل. كما توصل الباحث في الأخير إلى أن غياب أنظمة جادة لإدارة المخاطر وعدم الأخذ بتوصيات بازل 2 في هذا المجال هو ما أدى إلى تحمل خسائر مالية ضخمة كان من الممكن تفادي جزء كبير منها. كما أن بناء أنظمة لإدارة المخاطر يعتمد على جملة من الإجراءات المرتبطة والمتناسقة فيما بينها سواء في ميدان معين من المؤسسات المالية أو بشكل كامل، لأن التكامل بين هذه الأنظمة يساعد في توطيد عملية تفادي المخاطر المشتركة.

7- المنهج المستخدم

للإحاطة والإلمام بالجوانب والعناصر التي ترتبط بموضوع هذا البحث، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم وبغية الوصول إلى النتائج المرجوة وحل الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بالتطرق لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وإدارة المخاطر، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال معرفة مدى تأثير الجزائر بالأزمة المالية العالمية وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

8- خطة البحث

تم تقسيم هذه البحث إلى ثلاث فصول كل فصل يتضمن ثلاث مباحث، الفصل الأول تحت عنوان الأزمة المالية العالمية، وهو يتناول الإطار النظري للأزمات المالية وقنوات انتشارها وكذا مؤشرات وطرق مواجهتها.



أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان إدارة المخاطر وهو يتناول الإطار النظري لإدارة المخاطر، وكذا أنواع المخاطر التي يمكن التعرض لها في المؤسسات المالية بالإضافة إلى علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصص لمعرفة مدى تأثير الجزائر بالأزمة المالية العالمية وكذا تقديم مقررات لجنة بازل والجانب الإسلامي كحل بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

الفصل الأول:

الأزمة المالية العالمية

تمهيد:

يشهد العالم برمته العديد من الأزمات المالية التي كانت لها آثار سلبية على مجمل اقتصاد العالم، وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلدان المعنية وبالأخص النظام المالي، الذي ينعكس على السلوك الاقتصادي للأفراد والدول على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وقد شكل تضاعف عدد هذه الأزمات بشكل مذهل خلال حقبة التسعينيات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى انتشار آثار عدوى هذه الأزمات لتشمل دول أخرى، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي في ظل العولمة الاقتصادية التي تشهدها تلك الدول واندماجها في بعضها البعض. إذ تميزت هذه الأزمات بتباين أسباب حدوثها مما أدى إلى تراجع الاقتصاد العالمي وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية حول العالم.

آخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية التي كانت بدايتها من الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر أقوى الاقتصاديات، فبحلول سنة 2008 بدأت بوادرها تلوح في الأفق واتسع نطاقها تدريجياً لتتحول إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لتشمل بقية دول العالم. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الأزمة المالية وأنواعها وكذا المؤشرات الاقتصادية لها إضافة إلى أهم الأزمات المالية. وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أزمة الرهن العقاري. أما المبحث الثالث فقد خصص للسياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية الأكثر تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي، وما نتج عنها من آثار سلبية حادة وخطيرة. وحتى يمكن فهم طبيعة الأزمات المالية التي ضربت النظام الرأسمالي ومدت بظلالها على معظم دول العالم كان لابد من معرفة بعض المفاهيم النظرية للأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية لابد من الإشارة إلى مفهوم الأزمة لغة واصطلاحاً.

1- مفهوم الأزمة

تعرف الأزمة لغة في قواميس ومعاجم لغة الضاد بأنها تعني الشدة والقحط. وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية. أما اصطلاحاً، فمصطلح أزمة بالإنجليزية (crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (krisis) والتي تعني لحظة القرار¹.

- وهي في الصينية مكونة من حرفين الأول يرمز للخطر والثاني يرمز للفرصة².

كما أن هناك اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الأزمة وما تعنيه وهي كالاتي:

- الأزمة: هي مصطلح تعبر عن الحالة العلمية الحرجة والطارئة وكذلك عن المصيبة الواقعة أو المتوقعة، التي تواجه مجموعة أعمال إدارية أو تجارية أو مالية أو حتى مجموعة اجتماعية أسرية، وكذلك أي هيئة أمنية أو سياسية³.

¹ عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 21-22.

² عليوة السيد، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 74.

³ محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات المالية، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 129.

- الأزمة: هي موقف يواجه فيه الفرد أو المؤسسة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول كبير وخطير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة لا تسير الأمور في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل، وكلما اشتدت الأزمة كلما كثرت القرارات الخاطئة¹.

2- تعريف الأزمة المالية

لقد تعددت تعاريف الأزمة المالية أهمها:

- الأزمة المالية: هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات وإما أصول مالية، وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية².

- الأزمة المالية: هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى³.

- الأزمة المالية: تعرف بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير مالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي⁴.

- الأزمة المالية: هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد آثارها بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد⁵.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 17_18 .

² مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، ديسمبر 2010، ص.2

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص189.

⁴ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13_14 مارس 2009، ص.2.

⁵ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص344 .

- الأزمة المالية: هي عبارة عن حدث مفاجئ نتيجة الأخطاء المتراكمة المتعلقة بالنظام المالي، حيث تؤدي إلى انهيارات متتالية للمؤسسات المالية وكذا امتداد آثارها المختلفة لتصل حتى قطاعات أخرى غير مالية.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأبعادها

لقد تنوعت الأزمات المالية مما أدى إلى اختلاف أبعادها لتشمل جميع المجالات

1- أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى عدة أنواع، الأزمة المصرفية، أزمة العملة وأسعار الصرف، أزمة أسواق المال، أزمة ديون وأزمة المخاطر المعنوية.

1_1 الأزمة المصرفية

تظهر الأزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية¹، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض)، وتحدث عندما تمتع البنوك عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب²، مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما إنهار بنك الولايات المتحدة Bank of United states في سنة 1931.

2_1 أزمة العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 189 .

² يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي

خمس مليانة، يومي 5_6 ماي 2009، ص 6.

المدفوعات مثلما حدث في شرق آسيا سنة 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه السلطة النقدية في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية.

1_3 أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة (bubble) والتي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. ويكون الهدف من شراء الأصل (السهم مثلا) هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في قطاعات مختلفة¹.

1_4 أزمة ديون

تحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين خارجي (خاص) أو بدين سيادي (عام)، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية سنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية، أين كان حجم القروض الموجهة إلى البلدان النامية بمعدل 27% خلال الفترة (1973_1982).

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، الذكر، ص ص 190_191 .

1_5 أزمة المخاطر المعنوية

إلى جانب الأشكال الأساسية للأزمات المالية تعتبر بمثابة أزمة مالية نتيجة ظاهرة مالية، وتتحقق في مجال الأسواق المالية إذ اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم في حالة فشل هذه الاستثمارات، أو في حال انهيار البنوك. ويترتب على هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط المؤسسات والبنوك وضمان الحذر في قراراتهم.

وتبرز مشكلة المخاطر المعنوية على مستويات متعددة، فالبنوك العالمية قد لا تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في حساب المخاطر عند إقراضها للبنوك خاصة في الدول النامية وكثيرا ما تهتم بالمشورات الأساسية لهذه البنوك، وذلك لاعتقادها أن هناك ضمانا ضمينا من جانب حكومات الدول النامية للتدخل في الوقت المناسب لإنقاذ البنوك ومنع انهيارها¹.

2- أبعاد الأزمة

يمكن تحديد أبعاد الأزمة فيما يلي :

- **البعد الزمني:** وهو بعد الفجائية وضيق الوقت المتاح للمواجهة، حيث أن فجائية الحدوث وضيق الوقت المتاح لا تمكن مدير الأزمة من استيعاب الموقف والاستعداد الفوري للمواجهة.

- **البعد المؤسسي:** وهو بعد التهديد الكبير للكيان الإداري والمالي للمؤسسة، ولأن حدوثها كان فجائيا يصاحبه تهديد للمصالح والأموال، الأمر الذي يعرض كيان المؤسسة إلى الانهيار الجزئي أو التام في حالة عدم السيطرة على الأمور في أسرع وقت.

¹ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م أ، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص ص 9_13.

- **البعد النفسي:** وهو سيادة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لمدير الأزمة وحياة الأفراد، وذلك لعدم توفر المعلومات والتوالي السريع لأحداث الأزمة نتيجة مجموعة من التتابعات التراكمية، تغذي كل منها الآخر مما يزيد المواقف سوءا وغموضا لمتخذ القرار.
- **البعد الإداري:** لأن الأزمة تهدد شرعية إدارة المؤسسة وكيانها الإداري وجدوى وجودها أمام الآخرين كما أنها تؤدي إلى زعزعة قيادة المؤسسة ورسالتها وأهدافها بالإضافة إلى عدم جدوى استراتيجيتها وسمعتها لدى الآخرين.
- **البعد الاجتماعي:** تؤدي الأزمة إلى بث الاضطراب في حياة الأفراد في المجتمع والإحساس بدونية قيمتهم في المجتمع وعدم إشباع حاجاتهم الضرورية في الحياة.
- **البعد السياسي:** يترتب عن الأزمة آثار سياسية تمس النظام السياسي أو نظام الحكم في دولة أو أحد رموزه أو وظائفه الأساسية مما يؤثر على صورة النظام في المجتمع.
- **البعد الأخلاقي:** ويكون ذلك في حالة إذا ما تعلقت الأزمة بالقيم الأخلاقية والأسس الثقافية والسلوكية التي يقوم عليها المجتمع كما في جرائم الرشوة والاختلاس¹.
- **البعد الاقتصادي:** إن أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها أول ما تؤثر عليه الاقتصاد والحركة الاقتصادية للدول المؤثرة بها، كما يقال رأس المال جبان فهو المتأثر الأول في تعطيل القوة المنتجة مما يسبب الكساد والركود أو انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف تبدأ بعدها المؤسسات الاقتصادية بالانحدار وهذا ما حصل للعالم بعد المتغيرات الدولية والأزمات السياسية التي عصفت به سنة 2008-2009 وتسببت في كوارث اقتصادية ابتداء من انهيارات أسواق الأسهم العالمية وإفلاس أكثر من 200 بنك حول العالم منها 127 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهي التي تعتبر أغنى وأضخم اقتصاد في العالم².

¹ محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص 38_39.

² علي بن هلهول الروبلي، إدارة الأزمات، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 16.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية

اختلفت الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمات المالية وكانت لها مؤشرات تدل على حدوثها.

1- أسباب الأزمات المالية

تتعدد وتتوحد أسباب الأزمات المالية بحسب ظروف كل دولة ولكن هناك جملة من الأسباب تظافت في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

1_1 عدم تماثل المعلومات

يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والمساهمة في حدوث أزمات مالية وبنكية، إذ يعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عنه تزايد المخاطر المعنوية.

1_2 التوسع الكبير في الإقراض وانهيار الأصول

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة "أن كل من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والبنكية، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التي دخلت إلى المنطقة في التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة.

3_1 اضطرابات القطاع المالي

شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، وشهد القطاع المالي توسعا كبيرا ترافق مع الانفتاح الاقتصادي و التجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق، وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد. وعانت معظم الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري.

4_1 التعثر المصرفي

قد تتوسع بعض البنوك في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح بالإضافة إلى التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض. هذا ما يؤدي إلى تحمل البنك للمزيد من المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك نظرا لوجود نسبة كبيرة من الديون المتعثرة¹.

5_1 تشوه نظام الحوافز

إن ملاك البنوك و الإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، خصوصا عند تحمل البنك مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج.

¹ عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعده، الأزمات المالية أزمة الـرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا' ، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009، ص 9_12 .

1_6 سياسة سعر الصرف

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكبر عرضة للصدمات الخارجية.

1_7 دراسة المنافسة بين الشركات

وهو ما جعل السوق تأخذ شكل ساحة حرب لا مكان ارتزاق، مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين والإدارة التنفيذية وسائر أصحاب المصالح الآخرين، ومن هنا كانت الحاجة الماسة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الأطراف¹.

2- مؤشراتها الاقتصادية

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث أزمات مالية في المستقبل، إلا أنه يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمات وصدمات في سوق الأوراق المالية والأسهم أو تعرضها لأزمة في العملات إلى نوعين هما :

_ المؤشرات المتصلة بالاقتصاد الكلي.

_ المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للسوق.

إذا نشأت الأزمات نتيجة السياسات الحكومية أو غير الحكومية مع مرور الوقت فإن كلا من نوعي المؤشرات يجب أن يساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمات، ولكن المؤشرات الهيكلية يمكن أن تكون بطيئة التغيير، فإن التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مقيدة إلى حد ما في إمكانية التنبؤ بالوقت الذي ستحدث فيه الأزمة².

يوضح الجدول رقم(1) المؤشرات الاقتصادية التي تدل على التعرض للأزمات

المالية.

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، صص 83-84 .

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، صص 38-40.

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية للسوق
_ ارتفاع معدل التضخم وعجز مالي متزايد.	_ جمود معدلات التبادل.
_ نمو سريع في التدفق النقدي.	_ استراتيجيات النمو المتزايد في الصادرات.
_ انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	_ ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
_ ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.	_ ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
_ النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	_ تحرر سوق المال الحديث.
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	_ إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
_ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	_ أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
_ ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	_ انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
_ نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	_ سيطرة بعض المؤسسات والصناعات على سوق الأسهم.
_ انخفاض الاحتياط العالمي.	_ الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
_ انخفاض نمو الاقتصاد الحقيقي.	
_ ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.	
_ ارتفاع معدلات الفائدة المحلية ومعدل البطالة.	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 39.

المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين العديد من الأزمات المالية والتي كان لها واقع

وأثر كبير على اقتصاديات الكثير من الدول من بينها:

1- أزمة الكساد الكبير

حدثت سنة 1929 و تعد من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا. إذ نزلت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13%، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتد آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية الأمريكية، وكان من أبرز نتائجها ظهور النظرية الكينزية لتأكيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹، ويعود السبب في ظهور هذه الأزمة إلى انهيار في سوق الأسهم، مما أدى إلى تقليص حجم القروض جراء إفلاس البنوك التجارية، وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بما يقارب 89 % بالإضافة إلى إفلاس ما لا يقل عن 608 بنك ومنها بنك أوف أمريكا² Bank of American.

2- أزمة المكسيك 1994

كانت المكسيك حتى سنة 1994 البلد الذي أغرق المستثمرين وحقق وعوده بإيرادات خيالية لهم، ذلك أن البيزو كان مرتبطا بالدولار الأمريكي وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا، ولكن مع نهاية سنة 1994 ولضمان قدرة الدولة الائتمانية وتغطية حاجاتها لزمها أكثر من مليار دولار، ونتيجة لهذا أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها، وسميت هذه الأزمة بالأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين.

وكان من أبرز نتائج الأزمة هو ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%، وخسارة 2,4 مليون فرصة عمل خلال نصف سنة، مما أدى إلى تضاعف البطالة وإفلاس 60 ألف شركة بناء. ومن أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة هي سيادة جو من التحرير المالي وغياب الرقابة والإشراف من

¹ مصطفى العمواصي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص7.

² عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة سوبرايم، دار رجاند، 2009، ص137.

البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات أو دراسة كافية¹.

3- أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997

في الفترة من سنة 1980 إلى سنة 1990 نمت اقتصاديات شرق آسيا بمعدلات مرتفعة ودخلت بقوة في منطقة الدولار خاصة الولايات المتحدة لكي تمتص صادراتها ويعود السبب الرئيسي لاندلاع هذه الأزمة هو تحرير الأسواق المالية لهذه الدول بسرعة ودون تنظيم كاف ومن ثم رفعت القيود عن حركات رؤوس الأموال، ومن جهة أخرى ارتباط عملات شرق آسيا بالدولار أو بسلة عملات يهيمن عليها الدولار وهذا جعل أسعار عملات هذه الدول مرتبطة بالدولار نظرا للاستيراد والتصدير في اتجاه منطقة الدولار. ومن بين أهم نتائج الأزمة انهيار في الأسواق المالية ناتج عن تعثر المشروعات والعجز عن السداد بسبب رفع معدل الفائدة وتعويم العملة، ومع تعويم العملة واللجوء إلى السوق المفتوحة للحفاظ على سعر الصرف حدث المزيد من الانهيار مما أدى إلى التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري².

المبحث الثاني: أزمة الرهن العقاري 2008

في الحقيقة أن هذه الأزمة ليست جديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأضعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول أنها أزمة مركبة إذ لها تشابكات وترابطات خلفية مع الأزمات السابقة بالإضافة إلى امتداد آثارها إلى كافة القطاعات والاقتصاديات العالمية.

¹ زهية كواش، فتحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص ص 8-10 .

² جلال جويبة القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص ص

المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري وتطورها

1- جذور أزمة الرهن العقاري

في نهاية سنة 2000 كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة (دوت كوم) حيث كانت أزمة متعلقة بشركات الأنترنت، حيث قام البنك الفدرالي الأمريكي بخفض معدل الفائدة من 6,5 % إلى 3,5% لزيادة السيولة في السوق وبعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر وما نتج عنها من مشكلات اقتصادية أخرى، مما أدى بعد ذلك إلى تخفيض معدل الفائدة حتى وصلت إلى 1% في شهر ماي سنة 2003 واستمرت هذه النسبة لمدة سنة،¹ الأمر الذي سمح للفقاعة العقارية بالنمو في الولايات المتحدة الأمريكية²، مما أدى إلى توفير سيولة هائلة في السوق ولقد ساعدت هذه الأخيرة على ارتفاع أسعار العقارات حتى بلغت 100% وهذا الارتفاع جذب جماعات المستهلكين للاقتراض لأن القروض ميسرة و الشروط بسيطة.

ثم خطر في ذهن رجال البنوك تقديم منتج جديد يتلاءم مع أذواق الصناديق الاستثمارية والسيادية والبنوك أيضا، وذلك بتجميع الدخل من القروض المختلفة في رزمة واحدة، ومن ثم إنشاء سند بضمانة هذه الرزمة وبمعنى آخر سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض، ثم بيع هذه السندات للصناديق الاستثمارية بسعر منخفض، وكانت البنوك تتبع هذه السياسة للتخلص من المخاطر المتعلقة بهذه القروض³.

ولكن مع بداية انخفاض أسعار المنازل بسبب سياسة رفع الفائدة التي بدأها البنك الفدرالي الأمريكي في منتصف عام 2003 حيث رفع معدل الفائدة من 1% إلى 5,25% مما أضعف الطلب على المنازل، مما أدى إلى ضعف قدرة المواطن على السداد، وبالتالي

¹ رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص ص 20-22 .

² عبد الله خبايا، مرجع سابق الذكر، ص 20 .

³ رمزي محمد إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 21-22 .

ظهرت مشكلة الديون المعدومة التي عصفت بالبنوك الأمريكية والعالمية مما اضطرهم إلى الإعلان عن الخسائر¹.

2- تطور أزمة الرهن العقاري

فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية العالمية :

- **فيفري 2007**: الولايات المتحدة الأمريكية تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات بنكية متخصصة.

- **جويلية 2007**: بنك الاستثمار الأمريكي bear stearns، هو أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

- **أوت 2007**: البنك المركزي الأوروبي يضخ 8,94 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تتدخل العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

- **سبتمبر 2007**: بنك إنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى بنك نورثرن روك northern rock لتجنبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

- **نوفمبر 2007**: يو بي اس السويسري يعلن انخفاض قيمة موجوداته بمقدار 4 مليار فرنك².

¹ منصور محمد الشمالي، الإطار العلمي لمعالجة أزمة القروض العقارية في دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الكويت، 2009، ص225.

² جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص125-126.

- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقيتين في مجال تسليفات الرهن العقاري 'فريدي ماك' و'فاني ماي' تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008: عشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق البنوك المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.
- بنك ليمان براذر يشهر إفلاسه.
- بنك أوف أمريكا يعلن عن استحواذه على مؤسسة ميرل لنش المالية.
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (إيه آي جي) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأس مالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف البنوك المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني (لويد تي أس) يشتري منافسه (إتش بي أو إس) المهدد بالإفلاس. والسلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغي على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة البنكية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي

الولايات المتحدة يشتري بنك (جي بي مورغان) منافسه واشنطن ميو تشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.

- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا يجري تأميم بنك (براد فورد وبينغلي).

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وولت ستريت تنهار وكانت البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هي الأخرى، في حين واصلت معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة أعلن بنك سيتي غروب الأمريكي أنه يشتري منافسة واكتفيا بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي تسجل خسارة تفوق 10%¹.

- أكتوبر 2008: بريطانيا تعرض تقديم 87.2 مليار دولار إلى أكبر البنوك البريطانية لمساعدتها في التغلب على الأزمة.

_ مؤشر نيكى في بورصة طوكيو ينخفض بقيمة 10 % في أكبر هبوط له في يوم واحد منذ سنة 1987.

_ بريطانيا تعلن خطة قوامها 64 مليار دولار لمساعدة ثلاثة بنوك رئيسية هي رويال أم أوف سكوتلاند وإتش بي أو أس ولويدز تي أس بي.

_ الولايات المتحدة تعرض شراء حصص في تسعة بنوك بقيمة 250 مليار دولار.

_ وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون يقول إن امتلاك الحكومة الجزئي لحصص بالبنوك يواجه معارضة ولكنه ضروري لمعالجة الأزمة.

_ كوريا الجنوبية تكشف عن خطة إنقاذ ب 130 مليار دولار تعرض من خلالها ضمانات على الديون الأجنبية وتعد بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية².

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص 46.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 60-62.

المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري

لقد تعددت أسباب الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد زادت من حدتها وهي كالآتي:

1- سعر الفائدة

أول هذه الأسباب هو سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يجعل الديون تتفاقم والالتزامات تتحرك ويوسم التوقعات بالضبابية وعدم الوضوح¹، إذ وصلت معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها 2001 حيث انخفض من 2,5% في سنة 2000 ليصل إلى 1% سنة 2003 مما أدى إلى إغراق الأسواق المالية بالسيولة ثم ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 5,25%، عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة هذا مع بداية أزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من سنة 2007 تدريجياً ليصل إلى 0,25%.

2- فشل وكالات التصنيف الائتماني

فشلت في تخفيض علامات التصنيف للبنوك والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب ما أوقف صمام أمان يعتمد عليه المستثمرون في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار²، وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية العالمية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة المالية قامت وكالة موديز لوحدها بتصنيف ما قيمته 4.700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهن السكنية خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و 2007 إضافة إلى ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين مضمونة³.

¹ جلال جويبة القصاص، مرجع سابق، الذكر، ص 260.

² محمد أيمن عزت المبداني، الأزمة المالية العالمية، أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009، ص 3.

³ بلعزوز بن علي، أحمد مداني، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص 10.

3- عدم الشفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة

يعتمد تقييم المشاريع المراد الاستثمار فيها وإجراءات منح البنوك للاتمانيات البنكية لعملائها على البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، وعلى توقع ظروف السوق المحلية والعالمية والجهة المسؤولة عن إصدار هذه البيانات، إذ تؤدي عدم الشفافية والتلاعب في البيانات المالية إلى المضاربين والزبائن معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة مما يؤدي إلى فقدان الثقة¹، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمعايير الدولية في البنوك الأمريكية².

4- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية

وهو ما أدى إلى امتناع المؤسسات المالية عن إقراض بعضها تحسباً لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك³.

5- انتشار الفساد

ويتمثل الفساد في الرشوة أو التلاعب في تقويم الضمانات وتحديد مبالغ القرض وآجال تسديد أقساطه، وكذا معدلات الفائدة عليها. وهناك وجه آخر للفساد ألا وهو اختلاس أموال البنك أو منح قروض لأشخاص لا يقدرّون على سدادها، وبهذا تزداد الديون المشكوك فيها والديون المعدومة وبالتالي تتجمد أموال البنوك، وتصبح غير قادرة على رد الودائع وبالتالي تعلن إفلاسها⁴.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق الذكر، ص 301-302.

² فؤاد شاكر، تأثير الأزمة على البنوك العربية رؤية مستقبلية، مؤتمر تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي والمصرفي من منظور اقتصادي - قانوني، كلية التجارة وإدارة الأعمال وكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، يوم 7 أيار 2009، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص 61.

³ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، 2009، ص 66.

⁴ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها حلاً في الإسلام، دار القلم، جدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 27.

6- نقص وانعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية¹.

7- قروض الرهن العقاري

أدى انخفاض سعر الفائدة الأمريكي إلى تشجيع البنوك على فتح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية، فانكب المستهلكون على شراء البيوت مما أدى إلى زيادة كبيرة وسريعة في أسعار العقارات. ثم قامت المؤسسات المالية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في القروض وإعادة بيعها عدة مرات، وبهذا أصبح البيت الواحد مرهونا لأكثر من جهة ومؤمن عليه عند أكثر من شركة، ثم بدأ مسلسل انهيار الأسعار نتيجة التوقف عن السداد².

8- إخفاق نظام إدارة المخاطر

فرقت بعض المؤسسات المالية في التحليل بين إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر السوق، وهذا الفصل ليس صحيحا عندما يطبق على منتجات معقدة كالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، ولا سيما المرتبطة منها بسندات الرهن العقاري، وهو ما أدى إلى تحمل هذه المؤسسات آثار سلبية مركبة لم تكن في الحسبان.

9- تقدير متدن لدرجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بسندات الرهن العقاري

إذ ارتبط تقدير هذه المخاطر بالنماذج الرياضية التي وضعها الضامنون، والتي لم تأخذ بالحسبان ارتفاع معدلات عدم السداد التي تحدث عادة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة

¹ مصطفى العمواصي، مرجع سابق الذكر، ص35.

² إدارة الدراسات المالية، الأزمة المالية العالمية، دروس مستفادة، الدائرة المالية، حكومة دبي، 2014، ص ص6-7.

على السندات بسبب رفع بنك الاحتياطي الاتحادي لأسعار الفائدة الأساسية على الإقراض، كما أسهمت في ذلك أيضا التوقعات غير الواقعية من قبل الجميع بأن أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في حالة ارتفاع، وكانت فرضية نزول الأسعار وعدم قدرة أصحابها على السداد فرضية أشبه بالخيال ولا سيما أنه لا توجد أمثلة كثيرة في تاريخ الأزمات المالية.

10- التوسع في التعامل في المشتقات المالية

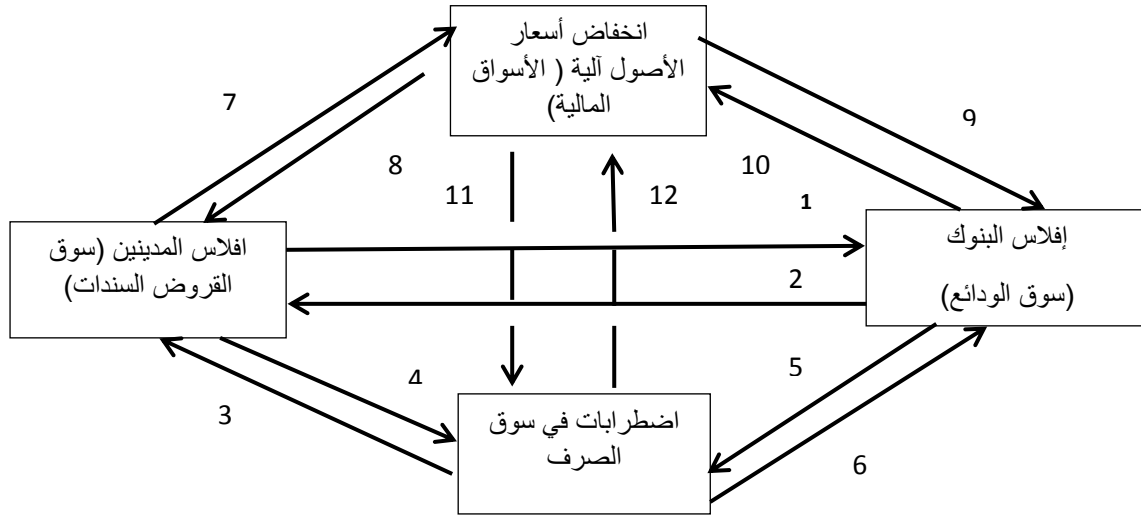
لعل الكثير من المشتقات المالية أسهمت في تشكيل فقاعة سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة إلا أن أبرز هذه المشتقات وأكثرها هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد التي أصبحت تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل المالية أو الأصول المالية السامة، وقد تزايد تداولها عالميا بشكل خيالي بين سنتي 2000 و 2008 بعدما تم استبعادها من قوانين المقامرة سنة 2000¹.

المطلب الثالث : قنوات انتشار الأزمة المالية

توجد مجموعة من القنوات التي تؤدي إلى انتشار الأزمة وتوسعها، حيث تنتقل الأزمة من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، يمكن توضيح هذه القنوات في الشكل الموالي رقم (2).

¹ نيبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، العدد 1، المجلد 28، 2012، ص ص 549-555.

الشكل رقم(2): يمثل قنوات انتقال الأزمات المالية



المصدر: كمال رزيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق" جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

يوضح هذا الشكل مختلف قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي

الواحد وذلك كما يلي:

- **القناة رقم(1):** تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز البنكي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.
- **القناة رقم(2):** تبين الحالة العكسية للحالة الأولى، حيث ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمال إفلاسهم أكثر.
- **القناة رقم (3):** أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
- **القناة رقم(4):** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

- **القناة رقم(5):** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.
- **القناة رقم(6):** إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر في رأس المال من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.
- **القناة رقم(7)و(8):** تمثل القنوات الانتقال من أزمة في أسواق المال إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل الاستثمار في الأسهم. فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك حديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات حديثة الإصدار وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الحديثة مما يعني حدوث أزمة في سوق الأوراق الخاصة.
- **القناة رقم(9)و(10):** تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع الى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار الأوراق المالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي، فقد تضطر البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الأسهم، وبالتالي حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة(الانتقال من أزمة بنكية إلى أزمة السوق المالي)، كما أن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك إلى الإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.
- **القناة رقم(11):** قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة (أزمة السوق المالي) إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة، مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

- القناة رقم(12): يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد التوقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة، والذي ينجر عنه انخفاض لأسعار الأصول المالية في السوق المالية¹.

المطلب الرابع: مظاهر الأزمة المالية العالمية

- بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور حيث أصابت أصحاب الأموال سواء أفراد أو مؤسسات مالية بالهلع خوفا مما هو قادم وكان من أهم مظاهرها ما يلي²:
- تدهور مؤشرات الأسواق بصفة عامة وتدهور أسعار الأسهم (انخفاض سعر سهم بنك أوف أمريكا من حوالي 98 دولار سنة 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل سنة 2008.
 - بلغ العجز الأمريكي 164 مليار دولار خلال شهر من سنة 2008.
 - بنك أوف أمريكا يعتزم إلغاء 35 ألف وظيفة بعد اندماجه مع بنك ميريل لينش.
 - دخلت العديد من الاقتصاديات مثل الاقتصاد الأمريكي والألماني والإنجليزي والروسي مرحلة الركود.
 - انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى، وأيضا في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية.
 - تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها.
 - فقدان عام للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد 20 مليون شخصا وظائف عام 2009 ليصل إلى 210 مليون عاطل عن العمل.
 - تسجيل خسائر كبيرة سنة 2008 والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز البنكي تجاوزت 3 تريليون دولار.
 - إعلان شركة التأمين آي إي جي (AIG) وهي أكبر شركة في العالم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا.

¹ كمال رزيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص ص 12-14.

² مفتاح صالح، مراجع سابق الذكر، ص ص 7-9.

- إعلان كثير من المؤسسات المالية الأمريكية آخرها إعلان بنك ليمان برادر إفلاسه في سبتمبر 2008، حيث قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم سنة 2008 بما يقارب 435 مليار دولار أمريكي.

وعلى تتلخص مظاهر الأزمة المالية في ثلاث أزمات رئيسية هي :

1- أزمة سيولة: انتقلت الأزمة المالية بشكل سريع إلى بقية البلدان المتطورة وإلى الأسواق المالية.

2- أزمة تسديد : كان التسديد قناعاً لقروض هالكة أصلاً مغطاة برهونات منتفخة (فقاعة).

3- أزمة ثقة بأسواق رأس المال: اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال السنة من أعلى مستوياتها إلى أدناها.

الجدول رقم (2): مؤشر Morgan Stanley خلال السنتين 2007-2009

النسبة	التاريخ	أدنى مستوى	التاريخ	أعلى مستوى	مؤشر Morgan Stanley
59,61%	2009-03-09	172,704	2007-10-31	417,634	مجمّل أسواق العالم
66,06%	2008-10-27	454,340	2007-10-29	1.338,487	الأسواق الناشئة
64,76%	2009-03-04	324,810	2008-01-15	921,702	الأسواق العربية

المصدر: مفتاح صالح، مرجع سابق الذكر، ص 9.

المبحث الثالث: السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية

اتخذت المعالجات الدولية للأزمة المالية العالمية أشكالاً متعددة و قد تراوحت

الإجراءات ما بين ضخ مبالغ مالية لدعم السيولة وتخفيض معدلات الفائدة ودعم البنوك

والمؤسسات المالية المتعثرة. رغم كل ما ساهمت به هذه الإجراءات في إنقاذ العديد من

البنوك والمؤسسات المالية إلا أنها تعتبر مسكنات آنية لا أكثر، تم بها وقف الانهيار وإعادة

جزء من الثقة للأسواق المالية.

المطلب الأول: خطة الإنقاذ الأمريكية

تمثلت خطة الإنقاذ الأمريكية في مجموعة من البنود والاتفاقيات لمحاولة الخروج من هذه الأزمة المالية.

1- بنود خطة الإنقاذ الأمريكية

أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي، كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية، وفي إطار الخروج من الأزمة أيضا فإن اللجوء للتأميم بات حلا مطروحا كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي.

وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة منها تأميم شركتي "فريد ماك" و"فاني ماي" أكبر مؤسستين للإقراض العقاري في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة الرئيسية بواقع ثلاثة أرباع نقطة من 4,25% إلى 3,5% وتخفيض سعر الخصم 4%¹.

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية في المرحلة الأولى شراء أصول بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والبنوك المركزية لدول أخرى، بوضع خطط مماثلة.

¹مصطفى العمواصي، مرجع سابق الذكر، ص ص46-48.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة سنة واحدة.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، بالإضافة إلى منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركة الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

2- الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ

هناك العديد من الآراء التي أيدت هذه الخطة منها:

- بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجاً جراحياً يقدم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي، وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط، وكذلك تقدم علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
- تساعد الخطة شركات القطاع البنكي لأن نظام التأمين على الودائع في أمريكا يغطي ودايع الأفراد فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.
- الرئيس الأمريكي جورج بوش: ستساعد الخطة في حماية الاقتصاد الأمريكي والأسر التي تحتاج للقروض من أجل شراء منزل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها، ومساعدة الشركات الصغيرة في أمريكا على دفع فواتيرها، وهي أساسية للأمن المالي للولايات المتحدة ومن غير الممكن التخلي عن مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الانهيار.

- وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون: ستساعد الخطة على حماية الاقتصاد المحلي لجعل الأمريكيين واثقين من حصولهم على الأموال اللازمة لإيجاد فرص عمل وضمان استمرار الأعمال.

3- الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ

إلى جانب الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية يوجد من عارض هذه الخطة.

- يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة وول ستريت أو حي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه، وكذا بعض النواب طلبوا الحصول على ضمانات بأن الخطة سيستفيد منها الأمريكيين العاديين كما تستفيد بورصة وول ستريت.

- يعتقد عدد كبير من الأمريكيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة ويعتبرونها تبديدا للمال العام، بالإضافة أنها تفيد البنوك على المدى القصير للتخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.

- تمنح هذه الخطة الإدارة الأمريكية هامشا كبيرا في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تتطوي على مجازفات¹.

المطلب الثاني: خطة الإنقاذ الأوروبية

الدول الأوروبية هي الأخرى وضعت خطة للخروج من الأزمة المالية وكانت كالاتي:

1- في بريطانيا

بموجب هذه الخطة أقرت الحكومة البريطانية ضمان ما قيمته 250 مليار جنيه إسترليني أي ما قيمته 450 مليار دولار من القروض التي تمنحها الشركات لبعضها البعض.

¹ محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص ص274-277.

اشتملت حزمة الإنقاذ التي أقرتها الحكومة البريطانية استثمار 25 مليار جنيه إسترليني مباشرة في حصص أسهم، كما تدخلت لإنقاذ بنك (أتش بي أو أس) عن طريق قيام بنك لويديز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني.

- وفي فيفري 2008 قامت الحكومة بتأميم بنك نورثرن روك Northern rock .

- تقديم 200 مليار جنيه إسترليني من خلال برامج السيولة الخاصة الذي سينفذه بنك إنجلترا، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام البنكي تبلغ 37 مليار جنيه إسترليني (64 مليار دولار) لدعم عدد من البنوك الكبرى في البلاد من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

- تقديم ضمان كامل للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية.

- تشترط هذه الخطة على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه البنوك.

2- في فرنسا

اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ البنوك بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار) وتسعى الخطة إلى:

- إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق و ضمان إعادة تمويل البنوك في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين البنوك¹.

- توفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة منها.

وهذه الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود وأن الأمر يتطلب اتخاذ

قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو².

¹ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 10-11 نوفمبر 2009، ص 29.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، الذكر، ص 65 .

3- في ألمانيا

قامت الحكومة الألمانية بتأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق وخصصت له 400 مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار)، وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك، إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي البنوك التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة، ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال ستيت (إتش آر إس)، ورصد لهذه الخطة حوالي (50 مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها، الحكومة قالت إنها لن تأم الشركة لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26,6 مليار يورو (38 مليار دولار) بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8,5 مليار يورو (12,14 مليار دولار)¹.

4- في روسيا

أقر البرلمان الروسي ضخ 63 مليار يورو (84 مليار دولار) اقترحها الرئيس ديميتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع البنكي.

- قام البنك المركزي في روسيا بضخ 37 مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك، كما قرر تخفيض الاحتياط الإلزامي للبنوك في خطوة مؤقتة إلى 0,5% لزيادة السيولة في القطاع المصرفي وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية.

- عزم الحكومة الروسية في شراء الشركات الروسية بقيمة تصل إلى 5 مليار يورو (6,65 مليار دولار)².

¹ محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13-14 آذار 2009، ص ص 19-20.

² علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سابق الذكر، ص ص 29-30.

المطلب الثالث: خطة إنقاذ دول الخليج

في ظل تداعيات الأزمة المالية على دول الخليج وتضرر عملاتهم، أدركت الدول أن ربط عملاتهم بالدولار لم يعد مناسباً في ظل انخفاض حاد في أسعار البترول وأسعار الأسهم، وهو ما أدى إلى عقد اجتماع مقرر يومي 30/29 ديسمبر للاتفاق على وحدة نقدية موحدة ووضع مقر إطار عمل البنك المركزي الخليجي، على أن يجسد المشروع فعلياً مع نهاية سنة 2010، والذي تطمح إليه دول الخليج في إطار التكامل المالي والاقتصادي العربي¹.

1- الإمارات العربية المتحدة

أتاح بنك الإمارات المركزي تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم (13,61 مليار دولار) لمنح البنوك قروضا قصيرة الأجل وكذلك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر. كما ألغى قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للمصارف في الأجل القصير. وأعلن بنك الإمارات دبي الوطني الحد من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإقراض، الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية والذي يسمح للزبائن بإعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال الأسبوع².

- دعم بعض المؤسسات المالية المتعثرة لعودتها للعمل مرة أخرى وإعادة هيكلتها، وأهم هذه المؤسسات التي بادرت الحكومة بمساندتها وإعادة هيكلتها نخيل ودبي القابضة، مما أدى إلى تحسين أوضاعها المالية لتجاوز الأزمة، والعمل على دمج بعض البنوك المحلية لصنع كيانات ضخمة تستطيع مواجهة الأزمات.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمثلت في :

- إتباع سياسة تقسيط الرسوم الحكومية على القطاع الخاص والأفراد.

¹ فريد كورتل، مرجع سابق، الذكر، ص 15.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، الذكر، ص 67.

- إنشاء صندوق الدعم المالي.
- إنشاء إدارة الدين العام.
- الالتزام المنضبط بالسياسات المالية الحكومية.
- إنشاء مؤسسة التنظيم العقاري "ريرا"¹.

2- الكويت

عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبنوك، وتخفيض أسعار الفائدة بين البنوك واستعداده لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

3- قطر

اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من رأس مال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع، وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية².

4- المملكة العربية السعودية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي بتوفير أي سيولة تحتاجها البنوك، وأن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو 200 مليار ريال (53,1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال كما قرر البنك المركزي خفض معدل الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5%، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجمالي الذي ينبغي للبنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة ببدائعها من 5 إلى 10%³.

¹ إدارة الدراسات المالية، مرجع سابق الذكر، ص 12.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 67.

³ فريد كورتل، مرجع سابق الذكر، ص 14.

المطلب الرابع: إجراءات مجموعة العشرين

تضم مجموعة العشرين الدول الصناعية الثمانية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، اليابان، إيطاليا) إلى جانب 11 دولة ناشئة ومنتشرة في القارات الخمس وهي (الصين، الهند، أستراليا، كوريا الجنوبية، تركيا، السعودية، أندونيسيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، جنوب إفريقيا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة مع الدول الصناعية والناشئة.

برز دور هذه المجموعة تحت وطأة الأزمة المالية العالمية، وعقدت عدة قمم لمعالجتها بدءاً من قمة واشنطن في نوفمبر 2008، حيث أقرت خمسة مبادئ هي بمثابة إطار عام للنظام المالي والاقتصادي العالمي ومن أجل معالجة الأزمة وهي كالتالي :

1- تعزيز الرقابة المالية على عمل الأسواق والبنوك العالمية الكبرى، أي العودة إلى مبدأ الرقابة في عالم المال بصرف النظر عن حرية تدفق رأس المال، ومبدأ تحرير الأسواق والمبادلات بدون قيود أو ضوابط. صحيح أن هذه الرقابة لا تشير إلى التخلي عن النظام الرأسمالي في مفاهيمه التقليدية، بيد أنها لا تلتئم مع فلسفة الليبرالية الجديدة التي انطلقت خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

2- تنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية بهدف تخفيف الخسائر التي تصيب بلداً معيناً أو إقليمياً محدداً. كانت الإدارة الأمريكية تريد إشراك العالم في معالجة أزمة مالية نشأت عندها منذ سنة 2004، دون الإقرار بفشل بعض إجراءات العولمة المالية والاقتصادية القائمة على تحرير الأسواق والمبادلات التجارية.

3- تحديث النظام المالي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وهذا يقود إلى دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يضطلعوا بدور إضافي في معالجة الأزمة المالية العالمية تحت عنوان مواجهة الفقر في البلدان الأكثر نمواً. ولطالما حذر أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون من مخاطر حل الأزمة المالية العالمية على حساب الشعوب الفقيرة.

4- ضمان الشفافية وهو مبدأ يتصل بالرقابة المالية والإدارية معاً، فثمة فساد مالي وإداري ضارب في المؤسسات المالية الكبرى، ويفيد من تقنية الاتصالات الحديثة ويوظفها لصالح المضاربات والأرباح الوهمية من خارج النسق الاقتصادي الإنتاجي.

5- رفض الإجراءات الحمائية، هذا ما ركز عليه جورج بوش في طرحه داخل اجتماعات قمة العشرين في واشنطن. إنه تمسك بحرية المبادلات والأسواق ولو في حدود تقليدية، بعدما اضطرت وزارة الخزانة الأمريكية إلى التدخل في الأسواق المالية.

وفي ظل هذه المعطيات المتداخلة عقدت القمة الثانية لمجموعة العشرين في أبريل 2009 وسط تحذيرات دولية من مخاطر الأزمة إذ توصلت القمة إلى بيان ختامي جديد وهو كالآتي:

- تخفيض الفوائد على الودائع البنكية في معظم الدول، مع تعهد البنوك التابعة لمجموعة العشرين بالمحافظة على السياسات التوسعية المالية.
- استعادة الإقراض المحلي والدولي ودعم النظم البنكية لتوفير السيولة، وإعادة رسملة المؤسسات المالية ومعالجة مشاكل الأصول المتعثرة.
- تطبيق السياسات الاقتصادية لمجموعة العشرين بطريقة تعاونية ومسؤولة فيما يتعلق بالأثر على الدول الأخرى والامتناع عن تخفيض قيمة عملات دول هذه المجموعة بطريقة تنافسية، ودعم نظام نقدي دولي مستقر في إطار التنظيم والرقابة المالية.
- تعزيز النظام المالي من خلال بناء مجلس استقرار مالي، مع تفويض أكبر ليحل محل منتدى الاستقرار المالي، و يضم المجلس الجديد الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وأعضاء المنتدى، والمفوضية الأوروبية وسحب التنظيم والرقابة على كل المؤسسات والأدوات والأسواق المالية المهمة من الناحية التنظيمية واتخاذ إجراءات ضد السلطات غير المتعاونة بما فيها التهرب الضريبي¹.

¹ عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، قضايا دولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 55-61.

- تقوية مبادئ الشفافية والمسؤولية بما يضمن الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات التي تتعلق بالمؤسسات المالية لتفادي المخاطر المفرطة.
- تقوية أنظمة الإشراف على المؤسسات المالية من خلال الحرص على تحقيق إشراف متعلق بها، وإدارة المخاطر بما يتفق مع طبيعة المؤسسات المالية وطبيعة المتعاملين معها، والمراقبة الفعالة لوكالات التقييم الائتماني. بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على أسواق المشتقات المالية وتخفيض مخاطرها¹.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق الذكر، صص 170-171.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات المالية التي تعددت أسبابها، آثارها، حيزها ونتائجها وأعنفها الأزمة المالية الأخيرة حيث كان من أهم أسبابها الإفراط في الإقراض والارتفاع المفاجئ لمعدلات الفائدة مما دفع إلى عدم قدرة المقترضين على سداد الديون المتركمة عليهم، كما أدى ذلك إلى الإعلان عن انهيار أكبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على خلفية أزمة الرهن العقاري.

لنتنقل بعد ذلك إلى مختلف دول العالم نتيجة الانفتاح الاقتصادي مع اختلاف درجة تأثير كل دولة على حدى، فالدول الأكثر تأثراً هي التي لها علاقة وثيقة بالاقتصاد الأمريكي الذي اعتبر مركز الأزمة المالية العالمية. ولمواجهة الأزمة وتداعياتها ظهرت عدة خطط لتفادي خسائر أكثر، وتجنب إفلاس أكبر البنوك أبرزها خطة الإنقاذ الأمريكية والتي تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة، بالإضافة إلى خطط أخرى لمواجهة سواء في دول أوروبا أو دول الخليج وغيرها.

الفصل الثاني:

إدارة المخاطر، أساليبها
وعلاقتها بالأزمة المالية
العالمية

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر عنصرا ملازما للعمل سواء لدى الأفراد أو المؤسسات، وهي تشمل على أنواع متنوعة من المخاطر التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات، ولأن هذه الأخيرة لا تستطيع التنبؤ بالمستقبل بدقة، حيث أن إدارة المخاطر تكون بمعرفة المخاطر وتحديدها وقياسها وتقييمها مما يساعد على اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة.

تشكل المخاطر انعكاسا للبيئة التي تعمل بها المؤسسات بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن المخاطر ستؤثر بكل تأكيد على أداء المؤسسات واستمرارية وجودها وبالتالي يجب أن تكون لهذه المؤسسات الخبرة الكافية للتعامل مع هذه المخاطر، بالإضافة إلى معرفة وفهم العوامل التي تؤدي إلى نشوئها.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة إدارة المخاطر مفهومها وكذا أهدافها وأهميتها.

وفي المبحث الثاني: أنواع المخاطر وأساليب إدارة المخاطر ومراحلها.

أما المبحث الثالث فقد خصص لمعرفة العلاقة التي تربط إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر أساسية بالنسبة لأي مؤسسة سواء مالية، أو غير مالية فهي تقوم بالتنسيق مع كافة الإدارات داخل المؤسسة الواحدة، لضمان توفير كافة البيانات اللازمة عن المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات. ولفهم إدارة المخاطر أكثر والدور الذي تقوم به لابد من التطرق ومعرفة بعض المفاهيم النظرية حولها.

المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر ومفهومها

1- نشأة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر على الرغم من حدوثها كمفهوم ومجموعة من التقنيات للتعامل مع ما يخبئه المستقبل من احتمالات وشكوك ممارسة قديمة، ترسم لنا قصة النبي يوسف عليه السلام مع ملك مصر عن السنوات العجاف والتحوط ضد المجاعة نمطا أوليا عن إدارة المخاطر¹ فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ شَعِيرَاتٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿46﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَاكُلُونَ ﴿47﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَاحٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴿48﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ نَامٌ فِيهِ يُغَارِظُ النَّاسُ وَفِيهِ يُعْصِرُونَ ﴿49﴾².

هذه الآيات تبين كيف تدار المخاطر، وإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، والإنسان دائم السعي في البحث عن طرق وأساليب علمية حديثة ومتطورة لإدارة المخاطر. لكن بدأ استخدام مصطلح إدارة المخاطر في الخمسينات، وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح هارفارد بيزنس ريفيو 1956 حيث طرح المؤلف ما بدأ في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المؤسسة البحثية.

¹ نيل كروكفورد، مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، 2007، ص2.

² القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 46-49.

وفي ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من المؤسسات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين". وبالتدرج تم اسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل المؤسسات، وفي سنة 1929 عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة مشكلات ذات الاهتمام المشترك، وفي سنة 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء، ونشر الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام لكي يطلع عليها مشترو التأمين المؤسسي. وفي سنة 1932، تم تنظيم "مشترو التأمين في نيويورك" التي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطرة، وفي سنة 1950 تم تأسيس رابطة مشتري التأمين القومية ثم تحولت الرابطة لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين، بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج سنة 1973.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي. وفي سنة 1975 بعدما قررت رابطة مشتري التأمين (RIMS) تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين حيث كانت تقوم هذه الجمعية بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر¹.

كما تتبنى إدارة المخاطر أدوات كثيرة لتحليل المخاطر والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر. وطالما أن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على أسهم المساهمين. فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات، وتقوم بهذا الدور من خلال التنويع الكفؤ للمخاطر الخاصة وتحويل المخاطر العامة².

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 46-50.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية إنشاء النشر، جدة، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 34-35.

2- مفهوم إدارة المخاطر

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر سيتم تعريف المخاطر أولاً:

2-1 تعريف المخاطر

- لغة: مشتقة من الخطر ومعناه الإشراف على الهلكة¹.
- اصطلاحاً: في اللغة الإنجليزية مصطلح خطر (Risk) مشتق من الكلمة اللاتينية (Riscass) والتي تعني حدوث التغيير والانحراف عن المتوقع².
- هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة في ظل عدم التأكد المرتبط بالعوائد المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها، أو أنها فرصة تكبد أذى أو خسارة تكون قابلة للقياس الكمي³.

2-2 تعريف إدارة المخاطر

لقد تعددت تعاريف إدارة المخاطر أهمها:

- إدارة المخاطر كعلم: يعتمد على التحليل الواقعي لهيكله المخاطر، والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية والإحصائية.
- إدارة المخاطر كفن: تتطلب اختيار النموذج المناسب، ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في إدارات المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحيطة والحذر⁴.
- هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة⁵.

¹ نجاة شاكر محمود، استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية-مجمع- جامعة بناري، عدد 04، 2012، ص58.

² سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، المجلد 7، 2015، ص570.

³ عبد الرحمان نعجة، آليات ترشيد الصناعة المالية لإدارة المخاطر تحليل واقع الاستثمارات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 34، مارس 2015، ص37.

⁴ محمد فوزي، إدارة ترشيد المخاطر التشغيلية في قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 34، مارس 2015، ص35.

⁵ أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، عدد 1، مجلد 19، ص60.

- هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب¹.
- إدارة المخاطر هي مجال التوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتفاديه مستقبلاً².
- إدارة المخاطر هي تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة، أو هي تلك الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها³.
- هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا، وهذه الإجراءات تستوجب وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة⁴.
- إدارة المخاطر: هي التحديد، التقييم والقرارات المتخذة من قبل المؤسسة (أو الفرد)، فيما يتعلق بمعالجة مخاطر معينة التي تواجهها المؤسسة (أو الفرد). ويمكن أن تكون عملية رسمية تتضمن إجراءات وتقييمات نوعية وكمية تؤدي إلى معاينة قرار وتدوينه، ويمكن أن تكون غير رسمية⁵.
- وعليه يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها تلك الإجراءات والتدابير والتقنيات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحديد المخاطر المحتملة، والتي يمكن أن تتعرض لها أثناء نشاطاتها المختلفة، وتقليل الخسائر المترتبة إلى أدنى حد ممكن وبأقل تكلفة.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص55.

² عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008، ص6.

³ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد 2009/7-2010، ص335.

⁴ نجاة شاكر محمود، مرجع سابق الذكر، ص60.

⁵ Peter moles, sources of financial risk and risk assessment, financial risk management, Edinburgh business school, first published, great Britain,1998,p1/18.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عنصراً فعالاً داخل أي مؤسسة وذلك للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهو ما جعلها تكتسب أهمية ومكانة كبيرة بين إدارات المؤسسة.

1- أهداف إدارة المخاطر

إن تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وذلك أثناء سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في النمو والاستمرارية وتحقيق العوائد وتعزيز الثقة بها. يتطلب من المؤسسات أن تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر لديها، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى التنسيق بين كافة الإدارات في المؤسسات وذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة داخل المؤسسات، وذلك بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل يتم إعداده بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته واتخاذ الإجراءات الضرورية حياله. يضاف إلى ذلك التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر الشامل بشكل دوري ودقيق، ويجب أن يتضمن هذا التقرير من بين أمور عديدة توصيات تتعلق بتخفيض مستويات التعرض، سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة. إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة المؤسسات لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها على مستوى المؤسسات ككل، كما أنها تهدف إلى التأكد من استيفاء كل المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وحصراً إجمالي المخاطر التي يمكن للمؤسسات أن تتعرض لها في المستقبل وتحديد الآليات التي يمكن إتباعها لتفادي تلك المخاطر¹.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص16.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- البقاء: حيث تهدف إدارة المخاطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف، والتي تعرض المشروع إلى تهديد بقاءه إذا زادت بالإضافة إلى تخفيض تكاليف مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.
- ضمان النمو المستمر للمؤسسات والمشاريع من خلال ضمان مصادر تزويد احتياجاتهم في حالة التعرض للمخاطر، كما أنها تؤدي إلى تخفيض حالة الاضطراب التي تصيب الأفراد والمؤسسات عند اتخاذ القرارات¹.
- كما أن إدارة المخاطر تهدف إلى حماية المتعاملين، بالإضافة إلى اطمئنان الدائنين من إمكانية المؤسسة من سداد ديونها والثقة في مقدرتها، مما يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني لها بسبب الاستقرار وعدم تقلب التدفقات النقدية لهذه المؤسسة².
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المؤسسة.
- إيجاد الحلول لمختلف المخاطر دون وقوع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى استخدامها كسلاح تنافسي.
- التأكد من حصول المؤسسة على عائد يتناسب والمخاطر التي قد يواجهها³.
- تقديم إطار عمل للمؤسسة بهدف دعم النشاطات المستقبلية بأسلوب متناسق ومسيطر عليه.

¹ أحمد ممدوح حمزة ، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص201.

² عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص211.

³ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص03.

- إعداد أساليب لاتخاذ القرار، وتحديد الأولويات من خلال الإدراك الشامل للفرص والمخاطر والتغيرات التي تواجه نشاطات المؤسسة.

- دعم الموارد البشرية وقاعدة بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى تعظيم الكفاءة التشغيلية¹.

2- أهمية إدارة المخاطر

تتعرض المؤسسات إلى مخاطر تجعلها في حالة قلق دائم نتيجة انخفاض درجة التأكد اتجاه قرارات مصيرية سواء لاستمرار المؤسسة أو تغيير نشاطها، لهذا لجأت معظم المؤسسات إلى تخصيص إدارة مستقلة خاصة بإدارة المخاطر وذلك لأهميتها ودورها في تحديد مصير المؤسسة وتتجلى أهميتها في:

- يتولى المتخصصون في إدارة المخاطر بتوفير الحماية والاستمرارية للمؤسسات والأفراد من خلال تخفيض معدلات تكرار الحوادث، وتخفيض متوسط قيمتها في حالة حدوثها وتخفيض درجة عدم التأكد لدى الأفراد.

- تظهر أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للمشروع من خلال ما تقدمه، فهي تفصل بين المخاطر التي يمكن تحمل خسائرها دون توقف عمل المشاريع أو دمارها، وبين المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المشروع على الاستمرار والاستقرار لمواجهة مثل هذه المخاطر وبالتالي إدارة المخاطر تساعد على استمرارية المشروع.

كما أنها تستطيع أن تساهم بشكل غير مباشر في زيادة أرباح المشروع وذلك من خلال:

- إعطاء صورة واضحة للقائمين على اتخاذ القرارات في المشاريع عن المخاطر البحتة التي يتعرض لها المشروع وبالتالي اتخاذ القرار السليم.

- تستطيع إدارة المخاطر تخفيض الانحرافات في مقدار الأرباح والتدفقات النقدية من سنة لأخرى.

¹ سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، مرجع سابق الذكر، ص574.

- تستطيع إدارة المخاطر من خلال عودة المشروع إلى ممارسة نشاطه بأسرع وقت ممكن عقب أي حادث ليحافظ على عملائه.
- تساعد إدارة المخاطر الآخرين الذين يتأثرون بخسائر المشروع من خلال قيام المشروع من تحمل مسؤوليته الاجتماعية أو بالظهور بصورة جديدة أمام المجتمع.
- تستطيع إدارة المخاطر أن تساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح وذلك من خلال تخفيض التكاليف، حيث يتم تخفيض هذه الأخيرة من خلال منع أو تخفيض أثر الخسائر المتوقعة¹ هذا بالإضافة إلى تخفيض درجة المخاطر مما يؤدي إلى تحسين نتائج المشروع ومواجهة المشاريع المنافسة.

المطلب الثالث: وظائف إدارة المخاطر

- يعتبر تواجد إدارة المخاطر أساسي في كل المؤسسات وذلك لأهميتها البالغة في الحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، إذ لها مجموعة من الوظائف داخل المؤسسات وتكمن هذه الوظائف في:
- تحديد المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجه المؤسسات نتيجة الأنشطة التي تقوم بها.
- تحليل وتقييم هذه المخاطر بالإضافة إلى وضع أسس وضوابط الوقاية والمنع.
- إيجاد ووضع السياسات والوسائل اللازمة لمواجهة المخاطر والتحكم فيها والتي تساعد على رسم الإستراتيجيات المثلى لإدارة المخاطر.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لإدارة المخاطر.
- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة والمتعلقة بإدارة المخاطر.
- تقييم برامج المخاطر وتعديلها كلما تطلب الأمر ذلك.
- الاستفادة من تجارب المؤسسات المتقدمة في مجال إدارة المخاطر وذلك بإيفاد البعثات التدريبية لها.

¹ أحمد ممدوح حمزة ، مرجع سابق الذكر، ص ص194-200.

- بث الوعي لدى المتعاملين مع المؤسسة والعاملين فيها بأهمية إدارة المخاطر للمحافظة على ممتلكات المؤسسة¹.
- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.
- إعداد ومتابع التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة وقياس كل المخاطر التي قد تواجه المؤسسة.
- التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، وتنظيم عروض وبرامج تنويرية للمختصين بتلك الإدارة بهدف إلقاء الضوء على المسؤوليات المناطة بهم بموجب تلك التعليمات.
- مراقبة مدى التزام الإدارات المعنية بالتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية مع وضع جدول زمني للمراجعة والفحص الدوري.
- العمل مع الإدارات المختلفة بشأن تنمية الموارد والاستخدامات.
- مراجعة كافة الطلبات المقترحة للحصول على استثناء من التعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية، وتقديم التوصيات والإجراءات المناسبة المقترحة بهذا الشكل².

المبحث الثاني: أنواع، أساليب ومراحل إدارة المخاطر

لقد تعددت وتنوعت المخاطر داخل المؤسسات المالية حسب النشاطات التي تقدم عليها، لهذا وجب على المؤسسة اختيار الطرق المناسبة لمواجهة تلك المخاطر، لكن قبل تحديد الطريقة المناسبة يجب أن تمر إدارة المخاطر في المؤسسات إلى مراحل عديدة لاختيار الطريقة الملائمة للخروج بأقل التكاليف.

¹ عبد السلام ناشر محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية-الأصول العلمية-دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص155.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص24-30.

المطلب الأول: أنواع المخاطر

تواجه المؤسسات العديد من المخاطر أثناء الأنشطة المختلفة التي تقوم بها ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1- مخاطر سعر الفائدة

إن التذبذبات في سعر الفائدة تؤثر على الإيرادات من خلال التغيير في الهامش وعلى رأس مال البنك، من خلال تغيير القيمة الاقتصادية لرأس المال على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنوك الحالية والمستقبلية، وكذلك رأس المال نتيجة للتغيير في أسعار الفائدة، وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها ناهيك على أن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديدا على إيرادات وسيولة ورأس المال لدى البنك¹.

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول. حيث تتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك إذ يوفر له ما يلي:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول ويتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة على التوقعات التي بنت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة².

2- المخاطر الائتمانية

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وهذا يتطلب منه الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم القروض، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتتناقص بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرتهم على

¹ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص33.

² سمير الخطيب، مراجع سابق الذكر، ص237.

السداد¹. حيث أن البنوك تقدم القرض للطرف الآخر مقابل الوعد بسداد الفائدة وأصل الدين في المستقبل، وهذه المخاطر هي إحدى أشكال مخاطر الطرف الآخر، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد.

إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر باتجاهين فهي تؤثر على كلا طرفي الاتفاق إذ أن المخاطر التي يتعرض لها المقرض تتمثل في سحب أو توقف البنك عن تقديم التسهيلات الائتمانية، أما بالنسبة للبنك المقرض فإنه يتقبل بعض المخاطر الناشئة عن عدم قدرة العميل على السداد حيث هذه الأخيرة تعتمد على وضع العميل وشخصيته وتكون في معظم الحالات نتيجة الأسباب التالية:

- عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد.
- ميل كبار العملاء أو الشركات الكبيرة عمدا للحصول على ائتمان من موردين أصغر وباستحقاق يتعدى تاريخ الاستحقاق. وتزداد المخاطرة أو تكون أكبر عندما يكون مبلغ الائتمان الممنوح أكبر وعندما يتم منحه لمدة أطول².

3- مخاطر السيولة

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تكوين سيولة، حيث أن الجزء الأكبر من أنشطته يعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قدرته على تقديم سيولة لعملائه³، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وتشير مخاطر السيولة إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات

¹ منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

² عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006، ص 1-3.

³ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء 2، لبنان، 2005، ص 141.

النقدية للبنك لمواجهة التدفق النقدي الخارج مثل طلبات سحب الودائع وعمليات الإقراض، والتدفق النقدي الداخل الناتج عن زيادة الودائع وشراء الالتزامات وتصفية الأصول¹.

4- مخاطر سعر الصرف

وهي مخاطر ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال البنكية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي، مما أدى إلى ارتفاع معدل التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة². ونتيجة لذلك فإن قيمة العملة الأجنبية المستلمة والمدفوعة عندما تحول إلى عملة بلد آخر فقد تكون أكثر أو أقل من المتوقع، وبذلك فإن مخاطرة سعر الصرف تمثل درجة التذبذب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو نسبة إلى العملة المرجعية. أو هي مقدار التغير في عائد المحفظة الذي يسببه التذبذب في سعر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة البلد الأم³.

إن مخاطر سعر الصرف عنصر من عناصر مخاطرة السوق، فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تباينها مع المؤشرات السوقية الأخرى. وبالتالي فإن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتعرض له كل من يملك أصولاً أو قروضاً محررة بعملات أجنبية، بسبب القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات الأجنبية، وهو أكثر المخاطر تأثيراً على البنوك التي تمارس نشاطاتها على المستوى الدولي لأنها تواجه في نفس الوقت خطر سعر الصرف وخطر معدلات الفائدة، وهذا ما يفسر صعوبة التفريق بينهما بالإضافة إلى دمج طرق إدارتهما⁴.

¹ مروان النحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 2010، ص 28.

² دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 235.

³ حاكم محسن الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات)، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 431-432.

⁴ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص ص 57-58.

5- مخاطر التشغيل

وهي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية¹. وفي مفهوم عام تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو الفساد، بينما المخاطر الفنية قد تكون الأعطال التي تطال الأجهزة والحاسب الآلي. أما مخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات².

6- مخاطر استراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي. إن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل وبالتالي لا بد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجية البنك، وتوفير أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من المراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية³.

7- المخاطر القانونية

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي

¹ صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004، ص8.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 32-33.

³ إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق الذكر، ص37.

تمارسها البنوك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية لإدارة البنك ولموظفيه (الاحتيايل، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وتعتبر المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل أما المخاطر الرقابية تنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد¹. إن متابعة الجوانب القانونية أمرا على درجة كبيرة من الأهمية، ويرى البنك أن متابعة المخولين بالافتراض واستمرار الأشكال القانونية للعملاء على النحو الذي كان قائما عند المنح من الأمور التي يلزم الاهتمام بها².

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر

إن كل عملية أو نشاط تقوم به المؤسسات ينطوي على العديد من المخاطر وبالتالي يجب أن تكون لدى هذه المؤسسات آليات للتعامل مع المخاطر عندما تواجهها، وتكون لديها خيارات لمواجهة تلك المخاطر وتتمثل في:

1- تجنب المخاطر

ويقصد به اتخاذ قرار الحد من نشاط معين نتيجة الخسائر الجسيمة التي تترتب عن هذه المخاطر والتي لا تستطيع المؤسسة تغطيتها ولا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة³، وهذا الأسلوب يعد تقنية سلبية قد يجعل المؤسسة تعجز عن تحقيق أهدافها ويحرمها من فرص كبيرة للربح بسبب الاستخدام المتكرر لهذه التقنية⁴، ولهذا السبب تعتبر أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر الكبيرة فلو استخدمت تقنية تجنب المخاطر بشكل كبير لحرمت المؤسسة من تحقيق فرص كثيرة لتحقيق الربح، ويمكن أن تلجأ المؤسسة إلى هذه التقنية في الحالات التالية:

- عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية للتعامل مع المخاطر التي لا تستطيع المؤسسة مواجهتها.

¹ طارق الله خان ، أحمد حبيب، مرجع سابق الذكر، ص33.

² سمير الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص ص 161-162.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق الذكر، ص212.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص32.

- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل وقوعه بالإضافة إلى أنها تقنية لا تعدو عن كونها اتخاذ القرار بعدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وجود الخطر وذلك بالابتعاد عنه¹.

2- تحويل المخاطر

ويقصد بها التعاقد مع طرف آخر ليتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة والذي يتخذ القرار للخسارة التي تنتج عن تحقق حوادث معينة بشرط أن يقوم صاحب القرار بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف الآخر، وتتدخل سياسة تحويل الخطر تدخلا كبيرا لتحديد من اتخاذ القرارات السلبية في حياة الأفراد والمؤسسات، فمن المعلوم أن القرارات التي تترتب عليها مخاطر عالية لا يُقدم عليها الأفراد ولا المؤسسات، ولكنهم إذا وجدوا أمامهم طرق مناسبة لنقل عبئ المخاطر بتكلفة معقولة فإنهم يقبلون عليها بدون تردد أو خوف².

ويكون التحويل عن طريق عدة أساليب تتمثل في التأمين والترتيبات التعاقدية أو الاستعانة بمصادر خارجية، ويتم ذلك لجميع المخاطر أو جزء منها. وهو أسلوب شائع للتعامل مع المخاطر حيث تقوم المؤسسات بتحويل المخاطر إلى جهة أخرى، حينما يتعذر على المؤسسة الاحتفاظ بها أو مواجهتها من خلال دفعها اجرا أو تحملها كلفة الخطر، ويتم تحويل المخاطر عن طريق التعاقد القانوني الذي يترتب الالتزامات على طرفي التعاقد، بموجب هذا العقد يتعهد صاحب المخاطر بدفع كلفة الخطر إلى الطرف المنقولة إليه المخاطر، ويتعهد الأخير بتحمل عبئ الخسارة عند تحقق الأحداث المنصوص عليها في العقد، ويلعب أسلوب تحويل المخاطر دورا إيجابيا في اتخاذ القرارات التي تكون فيها درجة المخاطر عالية، خصوصا عندما تكون كلفة تحويل المخاطر معقولة³.

¹ لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 19.

² شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 54-55.

³ سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، مرجع سابق الذكر، ص 579.

3- تقليل المخاطر

يقصد بتقليل المخاطر تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على الوصول إلى طرق دقيقة للتنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج كل مرة عن تحقق الحوادث المختلفة، وينتج عن طريقة تقليل المخاطر عن طريق التنبؤ الدقيق إحدى النتيجتين، إذا كانت الخسارة المالية المتوقعة كبيرة واحتمال تكرارها مرتفع مما يؤدي إلى تجنب المخاطر عن طريق عدم اتخاذ القرار، أما إذا كانت الخسارة المالية المتوقعة واحتمال الحدوث يمكن التعامل فيهما في حدود الإمكانيات المالية والاجتماعية¹. والمخاطر يمكن أيضا تقليلها من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض، يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموع ما.

4- قبول المخاطرة

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطر فالمؤسسات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر، وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها، يتم بعد ذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تتطوي عليها تلك المخاطر.

والاحتفاظ بالمخاطر أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطر، بل إنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل مؤسسة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها أو أيهما ينبغي عليها أن تتفادها أو تحويلها بناء على هامش الاحتمالات الخاصة بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمؤسسة ما قد يسهل تحملها بالنسبة لمؤسسة أخرى، وبالتالي فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسارة معينة صغيرة نسبيا².

¹ شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، مرجع سابق الذكر، ص 61.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص 33-34.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لها، وتتمثل تلك الخطوات فيما يلي:

1- تحديد الهدف

إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المؤسسة من برامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برامج المخاطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء، لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو حماية كافة أنشطة المؤسسة للتأكد من عدم وجود مخاطر صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المؤسسة، هذا الهدف يتضمن أمرين هما:

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المؤسسة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاسها.

- حماية العاملين بالمؤسسة من مخاطر الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض.

- أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد أو تكوين علاقات عامة جيدة فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة المخاطر وليست أهداف أساسية¹.

2- تحديد المخاطر

هذه المرحلة من إدارة المخاطر يتم تفويضها إلى شخص ما داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يجب على هذا الشخص أن تكون له دراية كاملة عن المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة خلال نشاطاتها المختلفة، ولاكتشاف المخاطر التي تواجه المؤسسة يستخدم معظم مديري المخاطر منهج علمي منظم للتعامل مع مشكلة التعرف على المخاطر².

¹ أسامة عزمي سلام، شفيقي نوري موسى، مرجع سابق، الذكر، ص 45-46.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، الذكر، ص 60.

3- تقييم المخاطر

بعد أن يتم تحديد المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة، ثم يتم بناءً على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر إلى ثلاث مجموعات:

3-1- المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف تؤدي إلى الإفلاس.

3-2- المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطر التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم وضع خطط لمواصلة النشاط.

3-3- المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطر التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها دون أن يتسبب ذلك في خسائر مالية¹.

حيث يعتبر تكرار واستمرار تقييم المخاطر من الأمور الأساسية للتعرف على الظروف المتغيرة واتخاذ الإجراءات الضرورية نظراً للتغيير الدائم في الظروف الحكومية الاقتصادية، الصناعية، التشريعية والتشغيلية فإن بيئة المخاطر لأي جهة هي بيئة دائمة التغيير وكما تتغير كذلك أولويات الأهداف وأهمية المخاطر التابعة لها².

4- تحديد البدائل

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار. بعبارة أكثر تحديداً تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل المخاطر، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر هذه القرارات من مؤسسة لأخرى. وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع هذه المخاطر، يجب على مدير المخاطر الأخذ بعين

¹ فضيلة بوطورة، الشريف بقة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 5، 2015، ص 254.

² منابر أحمد عبد الله الشدوخي، إدارة المخاطر في العمل الرقمي، بحث مقدم للمسابقة الثالثة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون الخليجي، ديوان المحاسبة، الكويت، 2013، ص 29.

الاعتبار مدى أولوية المخاطر، ثم يتم إجراء تقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة¹، ويعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن برامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع قرار، حيث يتم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة المخاطر على أساس احتمال وقوع الخسارة وكذا حجم الخسائر المادية المحتملة والعوامل المساعدة على الخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة².

5- تنفيذ القرار

تعتبر سرعة التنفيذ أمراً في غاية الأهمية في إدارة المخاطر حيث يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة المستخدمة في التخفيف من آثار المخاطر، إما بواسطة التأمين حيث أصبح الحل الأساسي في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركات التأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر دون التضحية بالأهداف وكما يتم اللجوء إلى التقليل أيضاً³.

6- التقييم والمراجعة

يجب إدراج التقييم والمراجعة لسببين هما:

الأول أن عملية إدراج المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتتسأ مخاطر جديدة وتختفي المخاطر القديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام والانتباه المتواصل مطلوب، أما السبب الثاني فهو أن الأخطاء ترتكب ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهضة التكاليف⁴.

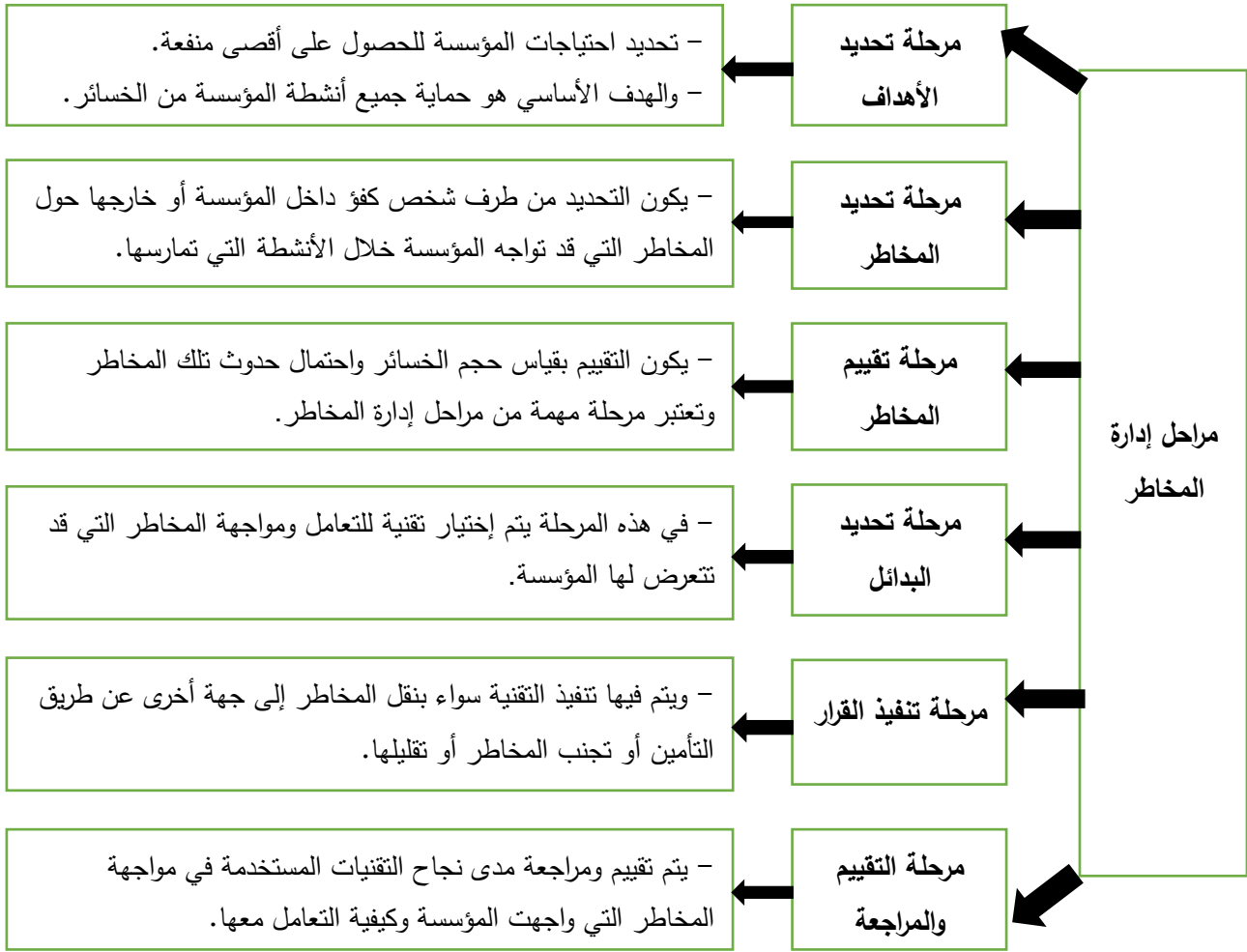
¹ فضيلة بوطورة، الشريف بقة، مرجع سابق الذكر، ص254.

² موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص33.

³ مناير أحمد عبد الله الشدوخي، مرجع سابق الذكر، ص31.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص63.

الشكل رقم (2): مراحل إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية

أدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص والعالمي بشكل عام إلى إعادة النظر في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية وإعطائها أولوية كبيرة داخلها، نظرا لما تقدمه لها من تجنب الخسائر الكبيرة وعدم الوقوع في مثل هذه الأزمات مستقبلا.

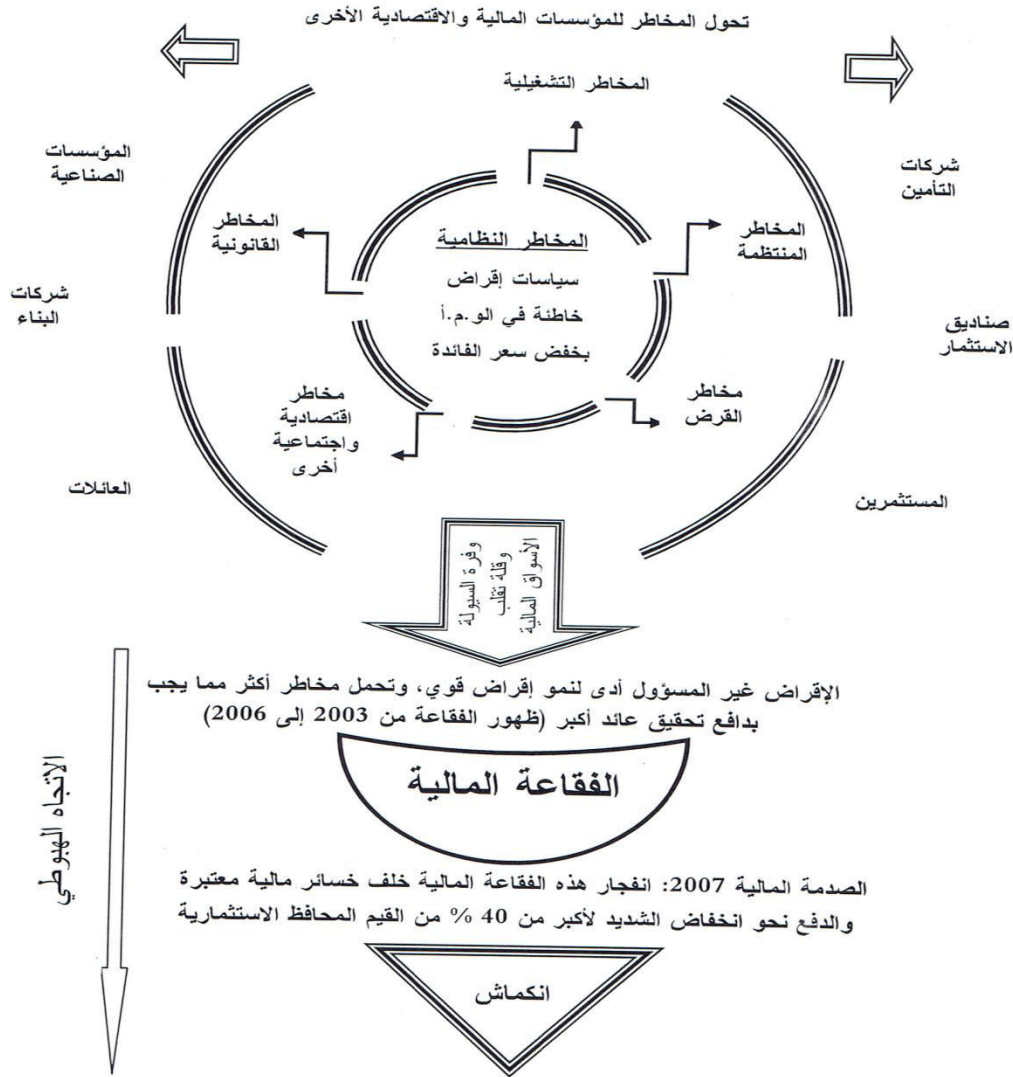
المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية

1- العلاقة المباشرة

إن العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية كانت لها رؤية غير صحيحة، لأنه لم يسمح لإدارة المخاطر أن تحدد فرص الأخذ بالمخاطر (التحمل)، وما ينبغي للمؤسسة من تحقيق نمو مريح على نحو معقول وهذا لعدم فهم واستيعاب المخاطر وتحديد أعلى مستوى مناسب لتحمل المخاطر. أي عدم تحقيق أهم أهداف إدارة المخاطر وهما عنصري الفهم والذي يتضمن عناصر مثل إدراك المخاطر التي يمكن للمؤسسة أن تتعرض لها بالإضافة إلى عنصر المراقبة والتي تعني النظر في كل العلاقات مع الأطراف الأخرى ومدى تعرض المؤسسة للمخاطر التي قد تتجم عن مثل هذه العلاقات.

ولهذا فإن إدارة المخاطر هي أفضل استثمار في المستقبل، ومن الأحسن تقدير المشاكل المتوقعة بدلا من تضييع الوقت في حلها، فإدارة المخاطر تطور قابلية التنبؤ ومراقبة مشاريع المؤسسات وتجنب حدوث مثل هذه الأزمة. والشكل الموالي رقم (3) يوضح العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية:

الشكل رقم (3): العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية



امتداد آثار الأزمة الى الإقتصاديات النامية، وحدث أكبر انكماش للنشاط الإقتصادي العالمي في الربع الأخير من سنة 2008 والربع الأول من سنة 2009، منذ الحرب العالمية الثانية. وتحقيق بعض الإنتعاش المتذبذب في الربع الأخير في سنة 2009، والتنبؤ بتعافي الإقتصاد العالمي في سنة 2010.

المصدر : عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص17.

ومن خلال المخطط يمكن رؤية المخاطر الرئيسية التي سببت الأزمة المالية العالمية منشؤها اتخاذ قرارات خاطئة بخصوص تحديد سعر الفائدة في مستوى منخفض عما هو مطلوب وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما أدى في البداية إلى تنشيط سوق الإقراض على المدى المتوسط ونموه، بالإضافة إلى فتح المجال للاستخدام الكبير للمشتقات المالية مما أدى إلى انتعاش سوق الأوراق المالية على مستوى المعاملات بين البنوك والأوراق التجارية والسندات، وهذا هو الظاهر إلا أن غياب الرقابة المناسبة والإفراط وسوء استخدام تلك الأدوات والتقنيات أديا إلى ظهور ما يسمى بالفقاعة المالية، وازداد حجم تلك الفقاعات بالتوسع والتمادي في اللجوء لهذه الأدوات دون رقابة كافية إلى أن انفجرت الفقاعات، وأول ضحايا هذا الانفجار هو ما حدث لسوق الرهن العقاري بفشل ملايين المقترضين عن سداد ديون شراء المساكن والعقارات المتمثلة في معظمها في قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المتدني.

إن بروز اضطرابات في الأسواق المالية ما بين جوان 2007 ونوفمبر 2008 نجم عنها نشوء مخاطر أخرى، كانت غير منتظرة وفي مجالات أخرى وهي في الواقع نتيجة لما حدث كمخاطر السيولة التي تبخرت بسرعة، وهذا راجع لعدم توافر الأموال لدى البنوك للإيفاء بالتزاماتها رغم قيامها ببيع بعض أصولها بغرض تجنب العجز أو الانهيار. بالإضافة إلى ظهور مخاطر اقتصادية كارتفاع نسبة التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهذه المخاطر كلها تحققت وأحدثت خسائر كبيرة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات المالية وقطاعات اقتصادية أخرى أهمها البنوك¹.

أدى التوسع الهائل في النظام المالي الذي كان منشؤه ظهور أدوات مالية جديدة بدت وكأنها تحقق مكاسب أكبر مع تحمل مخاطر أقل، مما أدى إلى ظهور اعتقاد في التنظيم المالي الذي يقوم على افتراض الانضباط في الأسواق المالية من شأنه القضاء على

¹ مرجع نفسه، ص ص 16-18.

السلوكيات المندفعة وأن الابتكار المالي سوف يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها. وعلى وجه العموم لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي كان قادرا على احتواء المخاطر الناجمة على سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي.

أما فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي لتزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق العقارات، ولم يتحقق توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات مما أدى إلى تفاقم المخاطر التي ينطوي عليها العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة عبر الحدود، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، بالإضافة إلى انشغال أجهزة الرقابة المالية بالقطاع البنكي الرسمي بدلا من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي العامل في الظل. حيث واصلت الأزمة في الانتشار مما أدى إلى انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين، وسرعان ما انتقلت عواقب الضائقة الائتمانية والهبوط في أسعار الأصول عبر الأجهزة البنكية إلى كل القطاعات والبلدان في الاقتصاد العالمي، وتضاعف حجمها مما أدى إلى انهيار ثقة المستثمرين¹.

2- العلاقة غير مباشرة

قد يكون تحقق مخاطر ما سببا في اندلاع أزمة معينة مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية، إلا أن هناك علاقة غير مباشرة بين المخاطر والأزمات المالية تكمن في أن الأزمة تظهر في قطاع ما مما يؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى غير واضحة أو ظاهرة، وقد يرجع هذا الوضع لعدم وجود ربط بين إدارة المخاطر وإدارة الأزمات، فإدارة المخاطر تنشط بشكل دوري وعلى نحو يومي في بعض الحالات، لكن نشاط إدارة الأزمات قد يبدأ منذ ظهور الأزمات، وبالتالي تكون إدارة المخاطر بشكل مسبق لإدارة الأزمات.

¹ صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009، ص 9.

والشيء المهم هو أن تفاقم الأزمة الحالية نشأ من سوء تقدير مخاطر القرض، لأن المنتجات المركبة في أسواق المال لا تحتوي فقط على مخاطر القرض، وإنما كانت تحتوي أيضا على مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية المرتبطة بعملية إدارة مثل هذه الأصول. والدرس الأساسي هو أن إدارة المخاطر في البنوك على نحو محايد وفردى ينبغي ألا تتركز بصورة ضيقة على حماية المؤسسة فقط ويتجاهل المخاطر النظامية لحد كبير، فالارتباط الكبير بين النظم البنكية والمؤسسات المالية يدفع لإيجاد نظام متكامل لإدارة المخاطر ليكون مقدمة لإدارة الأزمات وعلى ارتباط بين جميع الأنظمة في جميع المؤسسات المالية لتفادي ما يمكن تفاديه قبل وقوعه¹.

رغم أن الأزمات المالية تحدث بانتظام لكن مع هذا لا يمكن التنبؤ بها ونتيجة لهذا على المؤسسات أن تأخذ في اعتبارها تشعب أحداث السوق غير عادية إلى درجة ممكنة في تخطيط إدارة المخاطر داخل المؤسسات، ومعنى هذا ضمان وجود إطار إدارة المخاطر المالية كافي وفهم التعرضات الموجودة وتجنب الاعتماد الزائد على مقاييس المخاطر القائمة على الاحتمالات وقد تكون الأزمات المالية في موقع معين أو عالمية مثلما هو حال الأزمة المالية العالمية، وصفاتها مماثلة حيث أن:

- حدوثها يتكرر نسبيا.
- لا يمكن التنبؤ بها.
- العلاقات والارتباطات بين الأسواق والأدوات قد تتعطل كليا.
- مخاطر النظم تصبح الاهتمام الرئيسي للبنوك المركزية وواضعي النظم والضغوط التي تؤدي إلى أزمة .

بالإضافة إلى أنه من الصعب الحصول على أسعار السوق أو معلومات، كما أن السيولة وخطوط الائتمان غالبا ما تصبح نادرة تماما².

¹ عبد القادر عصماني، مرجع سابق الذكر، ص19.

² كارين هورشر، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشاوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة،

المطلب الثاني: إدارة المخاطر وسبل الخروج من الأزمة المالية العالمية

سلط صندوق النقد الدولي الأضواء على إدارة المخاطر المتنامية التي إكتفت الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بنهاية سنة 2007، وواصل الصندوق تركيزه على هذه المخاطر وعواقبها في مطلع سنة 2009 لاسيما المخاوف المتزايدة بشأن استقرار الأسواق المالية وسلامتها في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى زيادة تركيز رقابة الصندوق الثنائية ومتعددة الأطراف على المخاطر المالية¹. حيث كشفت اضطرابات السوق المالية الراهنة والتي بدأت في سوق الرهونات العقارية وكانت سريعة الانتشار إلى دول أوربا مواطن ضعف في الكيفية التي يتم بها رقابة المؤسسات المالية وتنظيمها، لذلك قرر خبراء صندوق النقد الدولي مجموعة من التدابير للارتقاء بالهيكل الرقابي والتنظيمي العالمي، بالمزيد من الرقابة الحذرة لرؤوس الأموال والسيولة في المؤسسات المالية وتطبيق ما يعرف بإطار بازل2، حيث يشترط على البنوك أن تجذب المزيد من رؤوس الأموال لمواجهة حالات التعرض لمثل هذه المخاطر.

إن السبب في تنظيم الأسواق وقانون المؤسسات المعتاد هو أن الأسواق المالية تخفق من وقت لآخر مما أدى إلى عواقب وخيمة، وإذا كان الغرض من التنظيم هو تجنب إخفاق السوق فلا يمكن استخدام نماذج المخاطر التي تعتمد على أسعار السوق كأدوات للتنظيم المالي. فلا يمكنها أن تنفذ من إخفاقات السوق، فأسعار السوق لا يمكن أن تتنبأ بانهيال الأسواق المفاجئ مما أدى إلى حدوث انهيارات مفاجئة، ويبين التاريخ أن أكبر إخفاقات السوق تتعلق بتقديرات سوقية للمخاطر من خلال الدورة الاقتصادية وتبخس البنوك والأسواق، ووكالات الجدارة الائتمانية وتصنيفاتها جزء من هذه الدورة ومثلما تكشف عنه الأزمة العالمية من جديد، وبالتالي فإن الدورات الاقتصادية تزداد بفعل دورات إنعاش وانكماش الائتمان. والتي تتبع دورة تصورات المخاطر والرغبة في تحملها ولقد كان هذا هو واقع الحال طالما بقيت البنوك والأسواق قائمة.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

أما في ذروة فترة الانتعاش، فإن نماذج المخاطر الموصوفة في إطار بازل2 سواء باستخدام أسعار السوق أو تقديرات المخاطر التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني، ستظهر للبنوك أنها تواجه مخاطر أقل وأنها في حالة رسملة أفضل مما قد يتبين عليه في حقيقة الأمر عندما تنقلب دورة الائتمان¹.

أما في مجال تقييم المخاطر فإن رقابة الصندوق لم تكن تمنح اهتماما كافيا للمخاطر، كما أن الاتصال بشأن هذه المخاطر كان يجري أيضا في بعض الأحيان على أساس مرحلي، كما أن الاتصال بشأن الرقابة ينبغي أن يكون أوضح وأن يتجنب التحوط المفرط، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الصراحة في تقييم الصندوق للمخاطر التي تكتنف الاستقرار المالي العالمي والناشئ من البلدان المتقدمة، كما يتعين البحث عن المزيد من التقدم لتحسين التقييمات والآثار النسبية لأبرز المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

رغم أن الأزمة لم تنشأ عن نقص في الإحصاءات الرسمية فقد كشفت عن وجود عدد من الاحتياجات التي تخص البيانات سواء من حيث سد ثغراتها أو معالجة مواطن ضعفها، حيث توصلت إلى: نقص المعلومات عن المخاطر النهائية/أدوات نقل المخاطر الائتمانية والتي تشير إلى مكامن المخاطر وحجمها، بينما لا تزال الأطر القانونية مهمة، يتعين تقصي مفهوم المخاطر النهائية ونقل مخاطر الائتمان، لأن نقص المعلومات عن مكامن المخاطر وحجمها أخفى وراءه الروابط المتبادلة بين الاقتصاديات المختلفة².

المطلب الثالث: دور الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الأزمة.

يجب أن يكون لكل بنك هدف إستراتيجي وذلك بوضع نظام موضوعي فعال لتصنيف مخاطر القروض لأن توافر مثل هذه النظم لإدارة البنوك تحقق لها عدة مزايا منها:

- يساعد على تقييم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي تقييم مستوى مخاطرها.

¹ مجلة التمويل والتنمية، هل سيساعد إطار بازل2 في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا، يونيو 2009، ص ص 29-33.

² صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 37-40.

- يوفر لها أداة هامة وفعالة لوضع سياستها وتسعير القروض، وذلك بربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها.
- تساعد البنوك في تقدير حجم المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، الدائنين والمستثمرين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليصها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة البنك.
- إعداد الدراسات قبل الخسارة أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أي المخاطر التي يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين، المستثمرين بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

وعلى هذا الأساس فإن على البنوك اعتماد نماذج هيكلية كنموذج أنظمة الإنذار المبكر المتمثل أساساً في متابعة تطور التصنيفات، ومحاولة الاستفادة من كل النظم التي تظهر على الساحة والاستعانة بها في عملية التحليل لتتوصل إلى تقدير حجم المخاطر المحيطة بالقروض، وذلك حتى تساهم في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، حيث لا يجب عليها تجميد كل تعاملاتها وإنما أخذ الأمور بجديّة عند تحليل مخاطر الائتمان، وإتباع أحدث الأساليب للإدارة والتحكم في الخطر، وعلى الرغم من أن جميع أساليب الإدارة والتحكم في الخطر تعتبر أداة فعالة وهامة بيد محلل الائتمان في تحديد المخاطر وتقدير حجمها، إلا أن الدور الأول والأخير في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القروض سيبقى

بطبيعة الحال لمدير البنك حسب اقتناعاته الشخصية، لذلك وجب أن يكون قراره مبني على أسس علمية لكي يساهم في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية والحد من انتشارها¹.

¹ سهام حرفوش، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 18.

خاتمة الفصل

نظرا للتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية فرض وجود توجهات جديدة نحو التعامل مع المخاطر وظهور من يهتم بهذا المجال وهو إدارة المخاطر، التي أصبحت اليوم من عوامل ومقومات البقاء قبل أن تكون وظيفة من الوظائف داخل مؤسسات المال والأعمال، حيث تنقل المؤسسة من موقع دفاع إلى موقع هجوم اتجاه المخاطر التي تواجهها، وطرق التعامل معها وذلك باستخدام الأسلوب المناسب لها وحسب الإمكانيات المتاحة لها، إذ تعتبر الخطوة الأولى للتعامل مع المخاطر وهي تحديد نوعية المخاطر التي تواجهها المؤسسة وكذا المسببات وصولا إلى اختيار الطريقة الأنسب للمؤسسة.

كما أن عدم وجود ثقافة إدارة المخاطر قد يهدد المؤسسة ككل، والمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها تعتبر أكثر المؤسسات تعاملًا مع المخاطر. كون إدارة المخاطر تحافظ على أصول المؤسسة وكذا مركزها المالي من خلال التنبؤ بأحداث مستقبلية يمكن أن تهدد استمرارية المؤسسة.

الفصل الثالث:

تأثير الأزمة المالية العالمية

على الجزائر وحلولها

تمهيد

باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات قطاع المحروقات بنسبة 97% والمقومة بالدولار لم يكن هو الآخر بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكن بدرجة أقل من تلك الدول التي ارتبطت اقتصادياتها باقتصاديات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرا للانتشار الواسع لتداعيات الأزمة المالية على معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وآثارها العميقة على مختلف الاقتصاديات والمؤسسات المالية الكبرى وخاصة البنوك العميقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها حصة الأسد من الخسائر والانهيارات، لذا سارعت قيادات الدول على إيجاد حلول جذرية للأزمة المالية العالمية ووضع قواعد وأسس لعدم تكرارها مستقبلا.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز البنكي الجزائري وكذا بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري. وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى مقررات لجنة بازل 1، 2، 3. أما المبحث الثالث فقد خصص لتقديم الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر

لقد كانت درجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري بنسبة أقل من الدول التي كانت لها تعاملات وارتباطات اقتصادية مع الدول الأكثر تأثراً بها.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي الجزائري

تشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظراً لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلاً عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أكبر بنوك العالم، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتقادي خسائر في رأس المال الأصول مما ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بحوالي 4.6% سنة 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمة 3.9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار قدرت بحوالي 57.2% سنة 2007 مقارنة بما يقارب 52% المسجلة سنة 2005.

كما أن قيمة صندوق ضبط الموارد بلغ نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية. إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر بقيمة 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد الجزائري وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين.

تعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطياتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1.5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3.8% وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة¹. كما أن القطاع المالي الجزائري لم يندمج مع

¹ فريد كورتل، مرجع سابق الذكر، ص 16.

النظام العالمي بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على نظام بنكي عمومي مكنها من تجنب الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وتبني بنك الجزائر خطة إصلاح الجهاز البنكي خلال الفترة 2004-2008 والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات بنكية قوية، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة.

الضوابط التي وضعها بنك الجزائر في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب السيولة والحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية، وفي هذا الصدد فقد أقرت الحكومة قانونا يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص والعائلات والتي بلغت سنة 2008 ما قيمته 100 مليار دينار وتطورت بنسب تتراوح ما بين 20% إلى 25% مقارنة بسنة 2007 والتي كانت غير موجهة للاستثمار. إن مثل هذا القرار له آثار إيجابية على تقليص الطلب من جانب وتخليص البنوك من خطر عدم قدرة المستهلكين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه القروض، والاهتمام بإدارة المخاطر وذلك بوضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والقروض لأغراض استهلاكية ولأغراض عقارية¹.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع الاقتصادي الجزائري

الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول الأخرى لم يكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي لاحت في الأفق سنة 2008، رغم أن التأثير جاء متأخر ومس بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري والجدول الآتي يوضح بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010.

¹ عمار عماري، نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 13-14.

الجدول رقم(3): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

الواردات(مليون دولار)	أسعار الصرف(الدينار مقابل الدولار)	البطالة%	التضخم%	الميزان التجاري(مليون دولار)	الصادرات خارج المحروقات(مليون دولار)	صادرات المحروقات(مليون دولار)	أسعار البترول (دولار)	
9173	117.58	26.41	0.34	12858	612	21419	27.60	2000
9940	119.81	27.30	4.23	9192	648	18484	23.12	2001
12009	122.94	25.00	1.42	6816	734	18091	24.36	2002
13534	117.98	23.70	4.27	11078	673	23939	28.10	2003
18308	108.72	17.70	3.96	13775	781	31302	36.05	2004
20357	111.44	15.30	1.38	25644	907	45094	50.64	2005
21456	111.89	12.30	2.31	33157	1184	53429	61.08	2006
27631	105.7	13.80	3.67	32532	1332	58831	69.08	2007
39479	97.83	11.30	4.86	39819	1937	77361	94.45	2008
39294	103.73	10.20	5.73	5900	1066	44128	61.06	2009
40473	101.53	10.00	3.91	16580	1526	55527	77.45	2010

المصدر:

- www.worldbank.org
- www.opec.org
- www.oapec.org
- www.ons.dz

- علي لزعر، سمير آيت يحيى، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص56.

خلال الفترة 2000-2008

عرفت أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2000-2008 ارتفاعا حيث بلغ أقصاه سنة 2008 إذ وصل إلى 94.45 دولار مما أدى إلى حدوث ارتفاع في الميزان التجاري ما قيمته 39819 مليون دولار، كما أن صادرات المحروقات بلغت ذروتها سنة 2008 حيث وصلت إلى 77361 مليون دولار، بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي مساهما بقيمة 46% من إجمالي القيمة

المضافة سنة 2004 خاصة أنه ظل يمثل نسبة 92.1% من مجمل الصادرات و 3/2 من إيرادات الميزانية.

الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى شهدت ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 1937 مليون دولار وذلك مقارنة بسنة 2000 إذ كان منخفضا، بلغت قيمته 612 مليون دولار أي بزيادة قدرها 1325 مليون دولار، ونتيجة للارتفاع الذي شهده قطاع المحروقات وبالأخص أسعار البترول انعكس إيجابا على الميزان التجاري الذي هو الآخر شهد ارتفاعا حيث قدرت قيمته 39819 في سنة 2008 وهذا الارتفاع لم يشهده الميزان التجاري خلال السنوات الماضية.

أما التضخم هو الآخر شهد أعلى قيمة له وكان ذلك سنة 2009 إذ بلغ ما نسبته 5.73%، كما أن معدلات البطالة عرفت تذبذبات خلال هذه الفترة حيث كانت خلال السنوات الأولى أي من 2000 إلى 2003 كانت مرتفعة إذ بلغت أعلى نسبة وهي 27.30% سنة 2001 ثم بدأت في الانخفاض حتى بلغت 11.30% سنة 2008.

عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا في السنوات الأولى من 2000-2003 بلغ أقصاه سنة 2002 إذ وصل إلى 122.94 ثم بدأ في الانخفاض حيث وصل إلى أدنى مستوى بقيمة 97.83 وكان ذلك في الفترة التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ خطة الإنقاذ وذلك بضخ 700 مليار دولار لإنقاذ البنوك من الإفلاس، مما أدى إلى تراجع الدولار أمام الذهب إذ يعتبر الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم للتبادل التجاري (أي الصادرات الجزائرية)¹.

أما الواردات الجزائرية فقد عرفت تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 27631 مليون دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كانت قيمتها 9173 مليون دولار.

¹ عبد الرحمان عيه، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، دفا تر السياسة والقانون، العدد 5 جوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص ص 215-217.

- خلال الفترة 2008 - 2009

أدت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي أدى إلى تقلص الطلب العالمي على مواد الطاقة، بالإضافة إلى انهيار الأسعار وخاصة أسعار البترول¹، إذ أدى تباطؤ معدلات النمو العالمية إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية (العربية منها) مما دفع إلى انخفاض أسعاره، حيث يقوم الكثير من هذه الدول بإعداد ميزانيتها وتقدير برامجها على أساس الأسعار المرجعية للنفط، وهذا يعني أنه في حال استمرار ذلك فإن الكثير من البرامج والمشاريع سوف تعرف التوقف وستكون هناك مراجعات نقدية لأولويات الإنفاق العام². وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط فهي تكون عرضة لمثل هذه التغيرات حيث انخفض سعر البترول إلى 61.06 دولار سنة 2009 وذلك مقارنة بسنة 2008 إذ كان سعر البترول 94.45 دولار. كما أنه يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر باعتبارها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى.

انخفاض صادرات المحروقات سنة 2009 حيث بلغت 44128 مليون دولار ومع مقارنتها مع سنة 2008 إذ كانت تساوي 77361 مليون دولار كما أن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى عرفت انخفاض شديد حيث بلغ 1066 مليون دولار سنة 2009 بعدما كانت سنة 2008 قيمتها 1937 مليون دولار. إن الانخفاض في قيمة صادرات المحروقات وخارج المحروقات انعكست سلبا على الميزان التجاري إذ هو الآخر شهد انخفاضا ملحوظا سنة 2009 ما قيمته 33919 مليون دولار، وذلك نتيجة اعتماد الجزائر اعتمادا شبة كلي في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات.

ارتفاع معدلات التضخم سنة 2009 حيث بلغ ما نسبته 5.73% وهذا يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة مالية حقيقية انعكست

¹ مرجع نفسه، ص 215.

² عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحث اقتصادي عربي، العدد 46/ربيع 2009، ص 21.

سلبا على أسعار المواد الأساسية، مما أدى إلى تطور معدلات التضخم¹.

وصول الواردات الجزائرية إلى قمة تاريخية تقدر بـ 39.47 مليار دولار (42.88% مقارنة بسنة 2007) لتعاود الاستقرار سنة 2009 وذلك في عز الأزمة المالية العالمية، والتي تعتبر صدمة خارجية للجزائر. يعود تفسير الزيادة المستمرة للواردات الجزائرية خلال هذه الفترة إلى عاملين أساسيين هما:

- توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات الانتعاش الاقتصادي الذي شرعت الجزائر فيه (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبعدها برنامج تدعيم الموارد البشرية (2010-2014) مما أدى إلى زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية والسلع التجهيزية.

- ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار خاصة سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي وصلت فيها قيمة اليورو إلى أرقام تاريخية أمام الدولار، وهو ما كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الإسمية للواردات الجزائرية المقيمة بالدولار².

- بعد سنة 2009

عرفت كل من أسعار البترول وصادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري والواردات ارتفاعا ملحوظا، بالإضافة إلى كل من التضخم والبطالة هي الأخرى شهدت انخفاضا وهذا راجع للاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم بعد معالجة الأزمة المالية العالمية دوليا.

المطلب الثالث: الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب الأزمة المالية العالمية والآثار الإيجابية الممكنة لها

جعل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في الصادرات والمقومة بالدولار، الذي كان المتأثر بالأزمة المالية العالمية وانخفاضه أمام اليورو الجزائر تبحث عن حلول وتدابير

¹ عمار عماري، مرجع سابق، الذكر، ص 8.

² علي لزعر، سمير آيت يحيى، مرجع سابق، الذكر، ص 55.

لحماية الاقتصاد المحلي وجعله في مأمن من تداعيات الأزمة المالية العالمية. بالإضافة لسلبات الأزمة المالية العالمية إلا أن هناك إيجابيات خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو.

1- الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية، أهمها:

- منع القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بعدم منح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية، إذ أن السيولة التي تجاوزت 65 مليار دولار على مستوى البنوك، لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط، خاصة وأن 80% من إجمالي القروض الاستهلاكية لسنة 2008 وجهت لشراء السيارات مما أدى إلى زيادة فاتورة الواردات. وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني، ونتيجة لهذا القرار تراجعت فاتورة استيراد السيارات بنسبة 21% سنة 2009.

- تضيق الخناق على المستوردين وذلك بوضع عراقيل إدارية تمثلت في حصر وسائل تسوية مدفوعات العمليات التجارية الخارجية في تقنية الاعتماد المستندي، التي تقضي التزام البنك بتغطية و ضمان تسديد السلع المستوردة، وهو ما يفرض على البنك التعامل مع زبائن أوفياء كما أن إجراءاتها الشكلية تحتاج إلى وقت أكبر بالمقارنة مع الوسائل الأخرى.

- إسقاط الجزائر ل 1511 منتج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في جانفي 2010 لمدة تتجاوز ثلاث إلى أربع سنوات، وبالتالي التخلي عن التزامها الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009، والذي منحت الجزائر بموجبه مزايا جمركية لدول منطقة التجارة الحرة العربية، خاصة وأن هذا القرار أثر سلبا في بنية الميزان التجاري الجزائري¹ الذي سجل انخفاضا سنة 2009 قدر بحوالي 33919 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 إذ بلغ 39819 مليون دولار.

¹ عبد الرحمان عيه، مرجع سابق الذكر، ص 216.

- التخطيط لإنشاء صندوق سيادي بالشراكة مع القطاع الخاص ويكون مكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، ويكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء الاقتصاديين وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة، ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات، وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها البنكية والتسيير الإداري للاقتصاد وخاصة وأن توظيفاتها انخفضت ويجب توخي الحذر¹.

2- الآثار الإيجابية الممكنة للأزمة المالية العالمية

رغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول إلا أن هناك آثار إيجابية للأزمة وخاصة الدول في طريق النمو، تتمثل أهم الآثار الإيجابية فيما يأتي:

- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها مودعة في بنوك الدول الصناعية.

- إمكانية ازدهار بعض القطاعات المحلية الراكدة في الدول السائرة في طريق النمو مثل العقارات، باعتبارها ملاذا بديلا للاستثمار في الأوراق المالية.

- تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية بزيادة حصص دول أخرى بدلا من حصر التوظيف في أسواق الدول الصناعية، وهذا ما يعمل على تغيير خريطة العالم الاستثمارية والفرص التي ستقدمها مناطق الاستقطاب الجديدة التي توفرها ضمانات وفرص استثمارية لرؤوس الأموال العالمية².

المبحث الثاني: اتفاقيات لجنة بازل

إن التطورات التنافسية التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية أصبحت أي مؤسسة عرضة للعديد من المخاطر، ولذلك بدأ التفكير في البحث عن طريقة لمواجهة تلك المخاطر، وكانت أول خطوة هي تشكيل لجنة بازل لكن هذه الأخيرة تم إعادة

¹ عمار عماري، مرجع سابق، الذكر، ص16.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، الذكر، ص ص21-22.

النظر فيها عدة مرات ليتم تعديل بعض الإجراءات لتواكب التغيرات والتطورات، سواء في مجال التكنولوجيا أو أساليب الإدارة المالية ناهيك عن الأزمات المالية المتتالية.

المطلب الأول: اتفاقية لجنة بازل 1

1- نشأة لجنة بازل 1

في سنة 1974 اتفق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ)، على إنشاء لجنة تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك لتتجنب التعثر.

أطلق على تلك اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل، أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك.

ظهرت هذه اللجنة نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث في السبعينات والثمانينات وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، مع تعثر بعض البنوك نتيجة لهذا الوضع، بالإضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى ظهورها منها :

– سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا، واشتداد المنافسة بين البنوك العالمية.

– التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة والأزمات المالية). بالإضافة إلى التطورات المصرفية مثل ظهور تقنيات بنكية عصرية منها المشتقات المالية والتطورات التكنولوجية (زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

2- أهداف لجنة بازل 1

تمثلت أهداف بازل في:

– فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية.

- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة البنكية.
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز البنكي برمته مع تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.
- تحذير البنوك من مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
- تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر الاستثمارية والتجارية¹.

3- إيجابيات وسلبيات لجنة بازل 1

نتج عنها العديد من الإيجابيات والسلبيات منها:

3-1- الإيجابيات

- وضعت لجنة بازل 1 اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتوافق مع تنامي تيار العولمة.
- توفير المعلومات حول البنوك بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد².
- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية³.

¹ عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010، ص ص 467-470.

² عبد القادر بربش، زهير غرابية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز مبادئ الاستقرار المالي والمصرفي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015، ص 102.

³ ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، -، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 35.

3-2 السلبيات

- اتفاقية بازل 1 ركزت على مخاطر الائتمان فقط رغم أن هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك.
- الخطر المرتبط بالعميل وليس بالدولة وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
- الإجراءات التي اعتمدها لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية¹.

المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل 2

1- أسباب إصدار اتفاقية بازل 2

لقد جاءت اتفاقية بازل 2 لتتلافى الأخطاء التي جاءت في اتفاقية بازل 1، حيث أن هذه الأخيرة لم تشجع الإدارة البنكية على اعتمادها الكفاءة والجدية في التعامل مع المخاطر وحسابها من كل الجوانب، والسعي للوصول إلى أساليب حديثة تعمل على تقليل المخاطر، كما أن القصور في تصنيف الدول حسب درجة المخاطر إذ صنفت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها متدنية المخاطر ووضعت الدول العربية ضمن الشريحة الثانية، بالإضافة إلى تعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك مما يتطلب توسيع قاعدة رأس المال لتستوعب المخاطر الأخرى، مع ضرورة التوصل إلى أسلوب مناسب لحساب رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر².

خلال الفترة ما بين سنة 1997 و 2006 حدثت العديد من التطورات في الصناعة البنكية، والتطبيقات الرقابية المختلفة وبيئتها التي تعمل ضمنها من أدوات مالية وأسواق جديدة، كما أن تطبيق المبادئ خلال تلك الفترة أظهرت الحاجة إلى ضرورة مراجعة بعض المبادئ وتعديلها لتقويتها، وفي سنة 2004 بدأت لجنة بازل بمراجعة تلك المبادئ لتبقى مرنة ومعتمدة، حيث جاءت التعديلات لتعطي مزيدا من التركيز على إدارة المخاطر

¹ عبد القادر بربش، زهير غراية، مرجع سابق الذكر، ص 102.

² مصطفى كمال رشيد، مدى إمكانية استحابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 76، 2007، ص 254.

وممارسات التحكم المؤسسي الجيد حيث نصت على مبدأ جديد يغطي كافة الجوانب المتشابهة ضمن المخاطر المختلفة، وتم تدعيم أساليب وآليات تقييم مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، وكذلك المخاطر التشغيلية¹.

2- مقررات لجنة بازل 2

تستند اتفاقية بازل 2 على ثلاثة دعائم متكاملة فيما بينها وهي:

1-2 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أبقت بازل 2 على مفهوم الأموال الخاصة (الأساسية والمساندة) وعلى ذات معدل الملاءة (8%) الذي جاءت به بازل 1، لكنها عدلت جذريا نظام الأوزان حيث لم تعد تعطي حسب هوية المقرض (الدولة، المؤسسات والبنوك) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل 2 بالإضافة إلى مقررات أخرى:

- أعطت لجنة بازل 2 حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا بدلا من نظام المخاطر الموحد.

- فرضت رسمة خاصة بمخاطر التشغيل بالإضافة إلى الرسمة التي كانت مطلوبة لمخاطر الإقراض والسوق.

2-2 المراجعة الاشرافية أو الرقابية

إذ تهدف المراجعة الاشرافية أو الرقابية إلى:

- تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تسيير المخاطر.
- ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة البنكية والتأكيد على أن الأمر ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمتها ورقابته.

¹ محمد جميل عزم، متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4/3، المجلد 19، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ديسمبر 2011، ص 46.

وقد تضمنت بازل 2 أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها المراقبة الإشرافية وهي:

2-2-1 على البنوك أن يكون لها نظام لتقدير مستوى الرسمة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها، وإبقائها عند المستوى المطلوب إذا زادت المخاطر.

2-2-2 على السلطة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، والتأكد من توفير الاستراتيجية الواجب تطبيقها للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة مع اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة.

2-2-3 على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ البنوك دوما برأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأن تملك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك نظرا لميل البنوك إلى التقليل من حجم مخاطرها¹.

2-2-4 على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لتحويل دون أي تراجع في حجم رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

2-3 انضباط السوق

شددت لجنة بازل 2 في توصياتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق ليس فقط بمدى ملاءة الأموال الخاصة مع مخاطر البنك، بل بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال. كما أنها أكدت ضرورة وجود سياسة إفصاح واضحة ومقررة في البنك من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يعود للمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعملها.

3- الانتقادات الموجهة لبازل 2

لقد واجهت هذه الاتفاقية العديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية

أهمها:

¹ زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص ص 448-449.

- أن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة.
- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك.
- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.
- على الرغم من أن إطار بازل 2 يهدف إلى توحيد طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي لا تخضع لأية رقابة¹.

المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل 3

1- أسباب إصدار اتفاقية بازل 3

جاءت فكرة بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير بازل 2 في حمايتها أو التقيد بها، حيث دفعت الأزمة المالية العالمية إلى مراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة بإجراء دراسات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة المالية العالمية، واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والبنكية وجعلها أقل عرضة للأزمات المالية.

إن الأزمة المالية بينت أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس مال كافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة المالية، ونتيجة لهذا تداعت الهيئات الرقابية والوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير دولية حديثة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر البنوك بطريقة أكثر شمولية.

¹ زبير عياش، مرجع نفسه، ص ص 449-451.

صدرت اتفاقية بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين لأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية وكان ذلك في 21 سبتمبر 2010 وتم المصادقة عليها في 21 نوفمبر 2010 من قبل مجموعة العشرين.

2- مقررات لجنة بازل 3

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5% بالإضافة إلى هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات البنكية لاستخدامه في مواجهة الأزمات.

- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي للرأس المال كما في السابق وهو 8% واحتياطي الأزمات ليصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي وهو 10.5%.

- بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة لجنة بازل 3 إلى زيادة الرسمة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق وغيرها من العمليات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية، والبنوك الإسلامية في منأى عنها لأنها لا تتعامل بالمتاجرة بالديون أو ما يعرف بالتوريق¹.

كما أضافت بازل 3 أن تسيير مخاطر السيولة هي مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، وذلك لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة بالإضافة إلا أنه يجب عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تلحق بالنظام المالي، كما أن البنوك هي التي تحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجياتها التجارية، على كل بنك على حدى أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والإيجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية

¹ عبد القادر بربيش، زهير غراية، مرجع سابق الذكر، ص 108-110.

التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك¹.

3- الآثار المرتقبة لاتفاقية بازل 3

إن مقترحات بازل 3 تحمل العديد من الجوانب الإيجابية للنظام البنكي وفي نفس الوقت تشكل تحدي كبير للبنوك التي لم تسبق لها تطبيق بازل 2 ويمكن إجمالها فيما يلي:

- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها ولهذا فالبنوك وخاصة التي لم تطبق بازل 2 ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها.

- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالإقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تتخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المسؤولين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً ولا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبة في إدارة رأس المال.

- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة ما يعني إنخفاض توظيفها، كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على استثمارات قصيرة الأجل ومضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيداً.

- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات كما يتراجع تعاملها بالمشنقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة وعمليات التوريق، وذلك للقيود التي

¹ أحلام بوعبدلي، حمزة عمي السعيد، دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7، جامعة غرداية، 2014، ص 111.

فرضت على نشاطها في هذه المجالات¹.

المبحث الثالث: الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية كشفت نقاط الضعف في الاقتصاد الرأسمالي ونظام البنوك التقليدية، فقد قاد صمود المؤسسات الإسلامية أمام الاضطراب المالي نتيجة للأزمة المالية العديد من المحللين والاقتصاديين إلى مقدره الاقتصاد الإسلامي ونظام البنوك الإسلامية إلى تقديم الحل البديل للخروج ومواجهة الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات العالم على حد سواء.

المطلب الأول : ضوابط الأمن و الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك كل مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر، وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي :

1_ الاختلاف في الاقتصاد والمعاملات: لقد خص الإسلام الفرد المسلم بمنظومة أخلاقية سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التعامل، وربط بين الجانب المادي والروحي في كافة أنشطة الفرد المسلم، ويرجع الفرد المسلم إلى القرآن والسنة النبوية يجد الربط بين الأخلاق والاقتصاد، فهناك دائما النهي عن الإفساد، وتحريم الربا والسرقه والغش وأكل الأموال بالباطل، كما هناك مطالبه واضحة بالأمانة والصدق والتيسير والتعاون والشفافية إضافة إلى ذلك التأكيد على الإنتاج الحلال حسب أولويات واضحة والابتعاد عن إنتاج المحرمات وممارسة الاحتكار والجشع، الذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع الإسلامي. وهذه المنظومة الأخلاقية التي حث عليها الإسلام هي التي تحقق الأمن والاستقرار لكافة المتعاملين.

¹ حياة النجار، اتفاقة بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة

جيجل، 2013، ص 285.

2_ الرشد والاعتدال في الاستهلاك: وضع الإسلام مجموعة من الضوابط المرشدة للاستهلاك والتي تضمن الاستهلاك العقلاني وحجم من الإنفاق الاستهلاكي معززا للطلب الكلي بشكل متوازن لا يؤدي إلى الركود أو التضخم. كما وضع الإسلام هدفا للاستهلاك وسلما للأولويات تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات، كما ركز على مبدأ الاعتدال في الاستهلاك ونهى عن الإسراف والتبذير وكذلك عن البخل، كما أكد أيضا الإسلام على جوانب بغاية الأهمية منها الصدقات والإيثار.

3- تحريم الإسلام لكافة صور وصيغ بيع الدين بالدين: إن الربا والتوريق والمضاربات كلها محرمة، وكل نشاط يؤدي للربا أو فيه مقامرة وغرر ومراهنة أيضا يقع عليه التحريم، كما أن نظام المشتقات المالية ما هي إلا وسيلة من الوسائل المؤدية إلى زيادة التضخم والممارسات غير الأخلاقية ونمو الاقتصاد الرمزي، كما أنها من الأسباب الرئيسية للانهايار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام¹.

كما يعتبر الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون منه لما له من آثار سيئة، لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية(العالمية). وقد تطرق الاقتصادي الفرنسي "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة، معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهايار تحت وطأة الأزمة المضاعفة(المديونية والبطالة)، وقد اقترح الاقتصادي الفرنسي موريس آلي لإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.

- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.

وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي².

¹ رياض المومني، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص 12.

² سامر مظهر فنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص 33.

وقد وصف القرآن الكريم حال المرابين يوم القيامة قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقْوَمُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة 273)، فالتخبط هو أقرب وصف لحال الاقتصاد القائم على نظام الفائدة، حيث يظل باستمرار عرضة للتقلبات والهزات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو التلقائي للمديونية إلى غاية انهيار الاقتصاد، ثم عودة النمو الاقتصادي من جديد ومعه تنمو المديونية بمعدلات أسرع لتتكرر الانهيارات في القطاع الاقتصادي من جديد¹.

4- قيام النظام المالي والاقتصادي في الإسلام على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى المشاركة الحقيقية بين أصحاب الأعمال والخبرة والعمل، وبوجود هذه القاعدة مع تحريم الربا يضمن إشراك رأس المال في الإنتاج بصورة مباشرة، وأن رأس المال لا يمكن أن يحصل على عائد أو دخل بمجرد ملكية الفرد أو المؤسسة له، وإنما لابد من ربطه في العمل المنتج وفي الإسلام عائد عناصر الإنتاج إما تكون على هيئة ربح أو إجارة، وعليه فرأس المال العيني يمكن إجارته أما النقدي فيكون على هيئة ربح من خلال المشاركة بالصيغ الاستثمارية الإسلامية، إن نظام المشاركة في الإسلام يحد من الإتجار بالنقد ويوجه الأموال النقدية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي مما يحقق تقدم الاقتصاد واستقراره². كما أنه يقوم على المشاركة في المخاطر والتي تعتبر أساس الاقتصاد الإسلامي وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم، بالإضافة إلى أن المشاركة في الربح والخسارة هي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع³.

5- يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع السداد، لأن بعض العملاء الذين يمولون احتياجاتهم عن طريق التسهيلات الائتمانية قد يواجهون حالات إفسار حقيقية، وأيضا بعض المستثمرين قد تضطربهم ظروف السوق والأحداث الطارئة إلى

¹ سامي بن إبراهيم السويلم: الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة مدعومة من برامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فبراير 2010، ص 23.

² رياض المومني، مرجع سابق الذكر، ص 12.

³ حسن مدني، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض، 2008، ص 5.

تأجيل الدفع، إذ حث الإسلام على إنظار المعسر إلى حين تيسر له ذلك¹ قال الله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو مَسْرَةٍ فَانظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: 280)، فقد استعمل القرآن الكريم كلمة التصدق عوضاً عن كلمة الديون وذلك حفاظاً على شعور المدين وإبقاء العلاقة بينهما ضمن الإطار الاجتماعي، كما أن انتشار هذه الظاهرة (أي عدم سداد الديون) سيؤدي إلى اختلال الحياة الاقتصادية مما يؤدي إلى إحجام الناس عن البيع بالدين مما يضيق عليهم في معاملاتهم، أي أنه سيؤدي لاضطرابات في السوق فضلاً عن انتشار ذلك بصورة أكبر وتوقف الناس عن السداد مما يؤدي إلى حدوث أزمات ائتمانية كما هو حال الأزمة المالية العالمية، وهذه هي ثقافة الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تقليل المخاطر الائتمانية وضبط السوق بثقافة الأفراد وتقديم مبدأ الالتزام².

6- لقد أكد الإسلام على أهمية الدولة، إذ ذهب باتجاه مغاير للنظام الرأسمالي فالدولة ليست حيادية اتجاه القضايا الاقتصادية وإنما لها وظائف مستمرة ومتعددة الأبعاد والجوانب. وهناك نصوص كثيرة توضح أن الدولة مسؤولة عن حماية الدين والشريعة فهي بذلك مسؤولة عن التنمية الاقتصادية وعن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات، وكذا عن توفير الأمن وحماية المجتمع، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بمهامه بعدل وكفاية³.

7- شفافية المعلومات: تحتاج المؤسسات المالية لتقييم المخاطر بجدية أكثر والمراقبة الفعالة لاستغلال التمويل المالي من جانب المستلفين، فهذا يشير ضمناً إلى أن البنك (الدائن) يعمل كوكيل للمستلف، ولما بجميع المعلومات الكاملة عن الكيفية التي يستخدم بها المستلف للقرض دون ترك أي مجال للمعلومات المغلوطة، وعلى النقيض من ذلك تركز عملية التسليف في نظام البنوك التقليدية على مسألة المعلومات غير المتماثلة والخطر الأخلاقي،

¹ إبراهيم يوسف يحيى القرعاني، دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة الدراسية الافتتاحية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، اسراء، كوالامبور، ماليزيا، 28-6-2011، ص15.

² خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص36-37.

³ رياض المومني، مرجع سابق الذكر، ص13.

فالمستلفون ملمون بأعمالهم الخاصة بهم بأكثر مما يعلم الدائنون، وبما أن المستلفون في موقف يؤهلهم لإخفاء المعلومات عن البنك فبإمكانهم بسهولة استخدام القروض في أغراض أخرى تختلف عن المتفق عليها، واضعين بذلك مخاطر خفية على البنك عبر بياناتهم المضللة حول دخولهم، وهي القضية التي لم يتم تناولها بصورة جدية من قبل البنوك المتهورة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل حدوث أزمة الرهن العقاري¹.

المطلب الثاني: الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية

إن صمود المؤسسات المالية الإسلامية إبان الأزمة المالية العالمية دفع بالكثيرين إلى دراسة طرق توظيف الأموال والأسس التي تقوم عليها، كما ظهرت اعترافات من غير المسلمين تطالب بتطبيق التعاليم الإسلامية في مجال المعاملات المالية لوضع حد لهذه الأزمة ومنع حدوثها مستقبلاً.

إذ أن الحلول التي قدمتها الدول على اختلافها تعتبر حلول مؤقتة غير جذرية، والحل الجذري موجود منذ 14 قرناً ولا سبيل لإنقاذ العالم من أزماته المالية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية إلا بتطبيق دين الله عز وجل، يقول "رولاند لاكسن" وهو رئيس تحرير صحيفة journal des finances في الافتتاحية يوم 2008/9/25 تحت مقال له جاء بعنوان هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت حيث قال فيه: إذا كان قادتنا حقاً يسعون للحد من الأزمة المالية العالمية فلا شيء أكثر ببساطة من تطبيق الشريعة الإسلامية².

إذ أن النظام الاقتصادي الإسلامي يمنع كل مسببات الأزمات وذلك من خلال:

- أن يكون الذهب والفضة هما النقد لا غير وإصدار الأوراق النائبة يجب أن تكون مغطاة بالذهب والفضة بكامل القيمة وتستبدل حال الطلب، وبذلك فلا يتحكم نقد ورقي لأية دولة

¹ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام 2008-

2009، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009، ص ص 8-9.

² محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص 21.

بالدول الأخرى، بل يكون للنقد قيمة ذاتية ثابتة لا تتغير.

- منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري فحرم بيع ما لا يملك الإنسان وكذا تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، ومنع الأفراد والمؤسسات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية. وهكذا فقد عالج الاقتصاد الإسلامي كل اضطراب أو أزمة في الاقتصاد.

- التشريع الإسلامي أولى اهتماما كبيرا للمعاملات التجارية وكيفية بناء اقتصاد عالمي بدءا من عوامل الإنتاج وفي طبيعته الإنسان. وما يجب أن يتحلى به من صفات لبناء اقتصاد إنساني متين لا يقتصر فقط على الورع والتقوى، ولكن الأخذ بالأسباب العلمية واستغلال الطبيعة، وما يوجد على الأرض وباطنها وكيفية كتابة العقود التجارية والحث على المتاجرة بما ينفع الناس سواء على مستوى الحاجات أو الرخاء الاجتماعي، حيث أثبت الجانب العلمي مدى إمكانية تطبيق بعض التشريعات الإسلامية في العصر الحديث نجاعتها، وحتى جعلت الكثير من البنوك التقليدية أن تنشئ أقساما للتأمل على الطريقة الإسلامية.

وبصرف النظر إن كانت خطوات تلك البنوك عن قناعة في التعامل وفق المنظومة الإسلامية أو فقط لجذب أكبر عدد من المتعاملين بعد أن نجحت البنوك الإسلامية في استقطاب الكثير من عملائها إلا أن في كلا الحالتين فإن التعاملات الإسلامية بدأت تشق طريقها بعد إهمالها.

- التشريع الإسلامي حرم بيع ما لا نملك كبيع السمك وهي مازالت في البحر، وهناك أنواع البيع مشابهة لهذه الحالة من البيع من مضاربات وهمية في الكثير من السندات العقارية، والأوراق المالية والتي أصبحت من خلالها النقود مجرد سلعة جامدة تباع وتشترى دون أن تدخل في العمليات الإنتاجية الملموسة¹.

¹ الهواري بن لحسن، طبيعة الأزمة المالية الراهنة وإشكالية الفكر التنموي البديل رؤية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص 15-16.

كما أقر الاقتصاد الإسلامي الاعتماد على الصيغ الإسلامية للتمويل العقاري مثل بيع المرابحة والمشاركة المنتهية بالتمليك. وقد طبقت هذه الصيغة في الولايات المتحدة الأمريكية وأجراها بيت التمويل الأمريكي (لا ربا) ولكن تحتاج هذه الصيغة إلى الابتعاد عن الربا، والالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية.

- تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الإسلامية بحيث لا تعتمد على بيع الدين بالدين بل تعتمد على أصول عينية موجودة فعلا¹، لأن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يقدم للبنوك التقليدية الحلول العملية والمتمثلة في العديد من العقود المالية الشرعية لتكون بديلا لعقد القرض الربوي الذي يعتمدون عليه وسبب لهم الأزمات المتكررة ومن هذه العقود المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإجارة، المزارعة، المساقاة، السلم والاستصناع².

- وضع ضوابط محاسبة عالمية لمراجعة عمليات البنوك أو المؤسسات المالية مع تكثيف دور الدولة في الرقابة في إطار الحرية الاقتصادية المقيدة بالحلال والحرام، بحيث يسود العدل وينبذ الظلم والاستغلال، ولا يستثنى أي طرف يعمل في الاستثمار أو التمويل من الرقابة والتدقيق، مع الاعتراف بكل الملكيات بحيث لا تظغى إحداهما على الأخرى. فلا ملكية فردية سائدة كما في الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية. ولا ملكية عامة تسيطر عليها الدولة، كما في الدول الاشتراكية كالصين³.

¹ محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص22.

² محمد صالح عبد الله المنهالي، الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد30، جامعة حسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص66.

³ محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص22.

خاتمة الفصل

الجهاز البنكي الجزائري كان بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك لعدم وجود ارتباط كبير بين البنوك وخاصة التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري لم يكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخاصة لارتباطه بعوائد البترول، والتي تعتمد عليها الجزائر لتنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية، بالإضافة إلى أن صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي الذي عرف تراجع أمام اليورو وهذا الأخير عرف تطور ملحوظ.

يعد تكرار الأزمات المالية والخسائر المتتالية التي تكبدتها المؤسسات المالية، والآثار المتعددة لها التي شملت كل المجالات وليس المجال الاقتصادي فقط، وهذا ما أدى إلى محاولة إيجاد حلول تجعل الاقتصاد والمؤسسات المالية بعيدة عن مثل هذه الهزات، فالدول الصناعية لجأت إلى وضع معايير لتفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل وذلك من خلال مقررات لجنة بازل والتي عرفت العديد من التعديلات منذ نشأتها وذلك لتتماشى مع التطورات المتجددة.

بعد صمود البنوك الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية، أدى إلى معرفة الأسس التي تقوم عليها ومحاولة تطبيقها لتجنب مثل هذه الأزمات التي كان سببها أسعار الفائدة وباعتبار البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا كانت في مأمن من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

خاتمة عامة

تعتبر المخاطر أمرا ملازما لأي عمل سواء في المؤسسات المالية أو في أي مشروع اقتصادي وذلك نظرا لطبيعة عملها، بالإضافة إلى التطورات المتجددة التي تحدث في بيئتها وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وسوء تقدير مخاطر قروض الرهن العقاري التي كانت السبب الرئيسي في نشوب الأزمة المالية العالمية، مما فرض على البنوك إعطائها أولوية بالغة وذلك للدور الذي تلعبه في استقرار المؤسسات المالية وغيرها، لأن أي نشاط تقوم به لا يمكن أن يكون خالي من المخاطر، ولكن يمكن إبقاؤها في حدودها المقبولة ومحاولة السيطرة عليها قبل تفاقمها.

تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

ماهي مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية؟ وماهي آفاقها المستقبلية؟
من خلال معالجة الإشكالية المطروحة من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج
المالية:

- تعدد أنواع الأزمات المالية العالمية وذلك حسب الشيء الواقعة عليه أهمها أزمة مصرفية، أزمة العملة وأزمة مخاطر معنوية.
- التعرف على أهم أسباب الأزمات المالية والتي من بينها عدم تماثل المعلومات والتوسع الكبير في الإقراض وانهيار الأصول.
- تعود جذور أزمة الرهن العقاري إلى سنة 2000 وكان سببها هو أسعار الفائدة بالإضافة إلى إخفاق نظام إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.
- تعدد قنوات انتقال الأزمة المالية من قطاع إلى قطاع ومن دولة إلى دولة، حيث كان من أهم مظاهرها هو إفلاس أكبر البنوك العالمية العريقة.
- معالجة الأزمة المالية العالمية وخاصة أمريكيا وذلك من خلال ضخ ملايين الدولارات لإنقاذ البنوك من الإفلاس.
- ظهور إدارة المخاطر قبل الخمسينيات وهو ما رسمته قصة سيدنا يوسف عليه السلام.

- تتوعت أهداف إدارة المخاطر وكان أهمها هو دعم إدارة المؤسسات المالية لتعمل على تحديد المخاطر وقياسها وذلك للحد من آثارها ومراقبتها.
- تعددت وظائف إدارة المخاطر وأهم وظيفة تقوم بها هي تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات المالية خلال الأنشطة التي تقوم بها.
- التعرف على أساليب إدارة المخاطر والتي تمثلت في تجنب المخاطر، تحويل المخاطر، تقليل المخاطر وقبول المخاطر.
- هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الأزمة المالية العالمية وإدارة المخاطر حيث يعتبر إهمال هذه الأخيرة سبب في نشوء الأزمة المالية العالمية.
- القطاع البنكي الجزائري ونتيجة لعدم ارتباطه بتعاملات خارجية وعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي كانت في منأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- الاقتصاد الجزائري وعلى غرار الدول الأخرى لم يكن في منأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية وأهم متأثر هو أسعار البترول والذي يعتبر مصدر دخل الجزائر.
- انشاء لجنة بازل 1 نتيجة أزمة المديونية الخارجية خلال السبعينيات، حيث عملت على صياغة معايير تعمل ضمنها البنوك وذلك لتجنب التعثر.
- كان من بين أهم أهداف لجنة بازل 1 هو تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر وكذلك تخفيف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.
- تعرضت لجنة بازل 1 و 2 للعديد من التعديلات نظرا للتغيرات المفاجئة آخرها بازل 3 والتي جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، حيث أضافت أن تسيير مخاطر السيولة هي مسؤولية كل بنك.
- قاد صمود المؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم الرؤيا الإسلامية كحل بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية ومنع حدوثها مستقبلا.

- قيام الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد والأسس جعلته بعيد عن الوقوع في مثل هذه الأزمات أهمها الابتعاد عن الربا والتوريق وغيرها كما أكد ضرورة شفافية المعلومات.

من خلال النتائج المتوصل إليها يتم:

تأكيد الفرضية الأولى والتي تقوم على أن سبب تفاقم شدة الأزمة المالية العالمية هو ضعف نظم إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية واخفاقه، إذ أن المؤسسات المالية فرقت في تحليل إدارة مخاطر الائتمان، السيولة والسوق.

بينما الفرضية الثانية والتي تؤكد أن الاهتمام بإدارة المخاطر في المؤسسات المالية يضمن الاستقرار المالي، وتعمل على التقليل من التعرض للأزمات المالية وهو ما جاءت به مقررات لجنة بازل 3.

تأكيد الفرضية الثالثة وهي أن الأزمة المالية العالمية تعود إلى المبالغة في قياس الأشياء وتقييمها والتي ظهرت في سوق العقارات، والتي كانت بدايتها من أزمة الرهن العقاري.

بينما الفرضية الأخيرة تحققت بشكل جزئي، إذ أن القطاع البنكي الجزائري لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية، وذلك لعدم وجود ارتباطات وتعاملات مع البنوك العالمية، أما قطاع الاقتصاد فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية ولكن بدرجة أقل، خاصة عند انخفاض أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها عند معالجة هذا البحث يتم طرح بعض التوصيات:

- على المؤسسات المالية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة.

- ضرورة فصل إدارة المخاطر عن الإدارات الأخرى داخل المؤسسات المالية وجعلها إدارة مستقلة.

- تطبيق أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وذلك لتجنب الوقوع في أزمات مالية مستقبلا.
- على البنوك العمل بما جاءت به مقررات لجنة بازل 3 وذلك لتفادي أزمات مالية مستقبلا.

آفاق الدراسة

مع كل ما تقدم من خلال معالجة موضوع البحث إلا أن هناك العديد من الأسئلة ما زالت عالقة والتي تحتاج إلى إجابات معمقة يمكن اعتبارها كمجالات لأبحاث مستقبلية ويمكن صياغتها كالآتي:

- دراسة مقارنة بين الأزمة المالية العالمية والأزمة الاقتصادية التي تمر فيها الجزائر حاليا.
- معرفة مدى نجاعة تطبيق مقررات لجنة بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر داخل البنوك الجزائرية.
- دراسة آثار تطبيق مقررات لجنة بازل 3 على البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

I- مراجع باللغة العربية

الكتب

1- القرآن الكريم

2- آل شبيب كمال دريد، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

3- البكري جواد كاظم، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

4- بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة سوبرايم، دار رجاند، 2009.

5- براني عبد الناصر أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

6- جمعة زاوود عبد السلام، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

7- هورشر كارين، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

8- هيكل محمد أحمد الطيب، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.

9- الحريري محمد سرور، إدارة الأزمات المالية، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

10- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

11- حماد طارق عبد العال، حوكمت الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

- 12- حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل2، الجزء2، لبنان، 2005.
- 13- الكروان السعدي إبراهيم بن حبيب، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.
- 14- كروكفورد نيل، مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، 2007.
- 15- الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.
- 16- مدني حسن، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض، 2008.
- 17- ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
- 18- المصري رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها حلا في الإسلام، دار القلم، جدة، الطبعة الأولى، 2010.
- 19- ناشر محمود عبد السلام، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية-الأصول العلمية-دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.
- 20- النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، 2009.
- 21- النحلة مروان، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 2010.
- 22- السيد عليوة، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 23- السيد حسين عدنان، الأزمة العالمية، قضايا دولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

- 24- السويلم سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة مدعومة من برامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فبراير 2010.
- 25- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008.
- 26- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 27- عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006.
- 28- العزاوي محمد عبد الوهاب، خميس عبد السلام محمد، الأزمات المالية قديمها وحديثها، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 29- عزمي سلام أسامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- 30- عطية محمد عبد الحميد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 31- العمواسي مصطفى، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 32- العمري شريف محمد، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، 2012.
- 33- قنطجبي سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
- 34- القصاص جلال جويده، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- 35- الربيعي حاكم محسن وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 36- رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 37- شاشي عبد القادر، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفي، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010.
- 38- شقيري موسى نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- 39- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 40- خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية إثناء النشر، جدة، الطبعة الأولى، 2003.
- 41- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 42- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- المذكرات
- 1- محي الدين كلاب ميساء، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

- 2- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 3- عبد الحميد عبد الحي محمد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- 4- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- 5- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الوم أ، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- المجلات**
- 1- بوعبدلي أحلام، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد7، جامعة غرداية، 2014.
- 2- بوطورة فضيلة، الشريف بقة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، المجلد5، 2015.
- 3- بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد7/2009-2010.
- 4- بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز مبادئ الاستقرار المالي والمصرفي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015.

- 5- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، عدد1، مجلد19، 2013.
- 6- لزعر علي، سمير آيت يحيى، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 7- المنهالي محمد صالح عبد الله، الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد30، جامعة حسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2012.
- 8- مصطفى كمال رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد76، 2007.
- 9- النجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة جيجل، 2013.
- 10- نعجة عبد الرحمان، آليات ترشيد الصناعة المالية لإدارة المخاطر تحليل واقع الاستثمارات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد34، مارس2015.
- 11- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46/ربيع2009.
- 12- عزم محمد جميل، متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العددين4/3، المجلد19، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ديسمبر2011.
- 13- عياش زبير، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30/31، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي2013.
- 14- عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، دفاثر السياسة والقانون، العدد 5 جوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.

15- العنزي سعد علي حمود، الدليمي عراك عبود عمير، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد13، المجلد7، 2015.

16- فوزي محمد، إدارة ترشيد المخاطر التشغيلية في قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد34، مارس2015.

17- صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2010.

18- قصبة نيبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد28، كلية الاقتصاد، 2012.

19- شاکر محمود نجاة، استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية-مجمع- عدد04، جامعة بناري، 2012.

20- الشمالي منصور محمد، الإطار العلمي لمعالجة أزمة القروض العقارية في دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، جامعة الكويت، 2009.

الملتقيات والمؤتمرات

1- أبو فارة يوسف، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009.

2- بن علي بلعزوز، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، يومي15-16ديسمبر2010.

- 3- بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 4- البنداري الباجوري خالد عبد الوهاب، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 5- بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009.
- 6- الهواري بن لحسن، طبيعة الأزمة المالية الرهانة وإشكالية الفكر التنموي البديل رؤية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 7- زيدان محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13-14 آذار 2009.
- 8- حرفوش سهام، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

- 9- كواش زهية، مغراوة فتيحة بن حاج جيلالي، الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
- 10- كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13_14 مارس 2009.
- 11- المومني رياض، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 12- المناصير علي فلاح، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 10-11 نوفمبر 2009.
- 13- منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 14- عماري عمار، نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية وتدابيرها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 15- الرويلي علي بن هلهول، إدارة الأزمات، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

- 16- رزيق كمال، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
- 17- شاعر فؤاد، تأثير الأزمة على البنوك العربية رؤية مستقبلية، مؤتمر تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي والمصرفي من منظور اقتصادي- قانوني، كلية التجارة وإدارة الأعمال وكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، يوم 7 أيار 2009، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010.
- 18- الخطيب محمود إبراهيم، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.

التقارير

- 1- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009.

2- صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004.

3- صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009.

مراجع أخرى

- 1- إدارة الدراسات المالية، الأزمة المالية العالمية، دروس مستفادة، الدائرة المالية، حكومة دبي، 2014.

- 2- القرعاني إبراهيم يوسف يحيى، دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة الدراسية الافتتاحية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، اسراء، كوالالمبور، ماليزيا، 28-6-2011.
- 3- الشدوخي مناير أحمد عبد الله، إدارة المخاطر في العمل الرقابي، بحث مقدم للمسابقة الثالثة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون الخليجي، ديوان المحاسبة، الكويت، 2013.
- 4- الميداني محمد أيمن عزت، الأزمة المالية العالمية، أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009.
- المواقع الإلكترونية

- 1- www.worldbank.org
- 2- www.opec.org
- 3- www.oapec.org
- 4- www.ons.dz

II- مرجع باللغة الأجنبية

- 1-Peter moles, sources of Financial risk and risk assessment, Financial risk management, Edinburgh business school, first published, great Britain,1998.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من أشهر الأزمات المالية والتي شهدتها الاقتصاديات العالمية لما لها من آثار وتداعيات تعدت إلى دول وقطاعات أخرى، وترجع أهم أسباب نشوبها إلى سوء دراسة المخاطر المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، وهذا ما أدى إلى انعقاد لجنة بازل 3 والتي كانت من بين أهدافها تحديد وضعية البنوك اتجاه المخاطر بأكثر دقة وشمولية وذلك للحد من المخاطر.

على غرار دول العالم فإن الجزائر لم تكن بمنأى من تداعيات هذه الأزمة، وذلك لاعتماد الجزائر على الصادرات النفطية والتي تعتبر مصدر مداخيل الجزائر بالإضافة لتقويم هذه الصادرات بالدولار، كما يعتبر من أهم وأنجع آليات الحد من المخاطر المؤدية إلى الأزمات المالية إتباع النظم التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، إدارة المخاطر، الاقتصاد الإسلامي، اتفاقيات بازل.

abstract

The global financial crisis of 2008 it is the most famous Financial Crisis in the world Witnessed by the global economies, Because of their effects and repercussions Crossed to the other countries and sectors And it returns the most important causes To poor risk study on global financial crisis, And this is what led to the convening of the Committee Basal3 And that was one of its Targets to identify Determine the status of banks' risk more accurate And comprehensiveness to reduce risk.

A similar countries Algeria Were not spared The repercussions of this crisis that because approving oil exports And which is the source of sources Algeria In addition to evaluating these exports in dollars, As one of the most important and the most effective mechanisms Risks leading To financial crises Follow the system underlying the economy to an Islamist.

key words: The global financial crisis , Risk Management, Islamic Economics, Basal agreements.

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة لنيل شهادة ماستر

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وحساب إدارة المخاطر

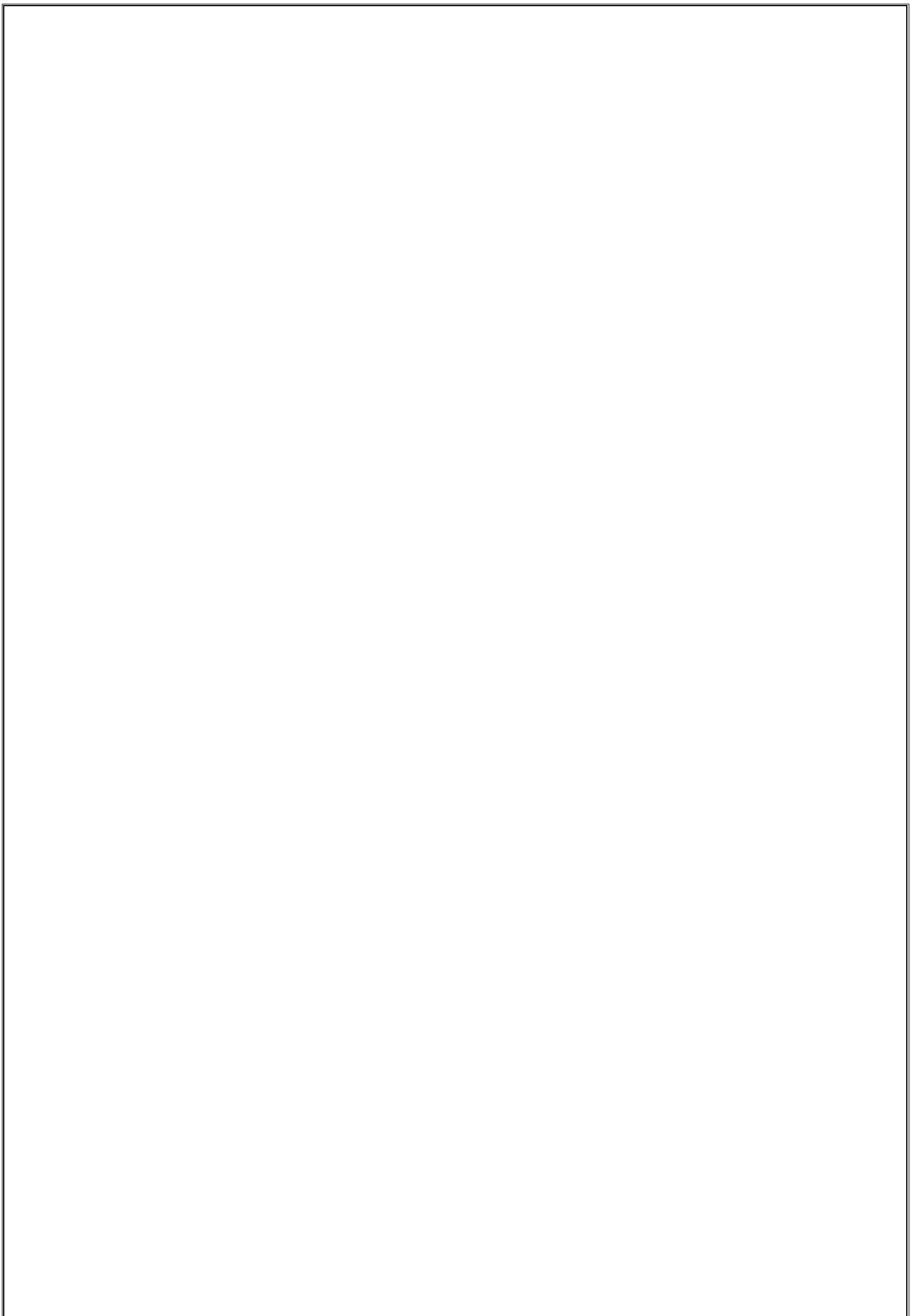
مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية

إعداد الطالبة: زينب عشور

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر ب	د. محاد عريوة
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر ب	د. حمزة غربي
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ مساعد أ	أ. مصطفى قمان

السنة الجامعية: 2015-2016



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله قدرنا على ما شاء

إلى من قال الله في حقهما " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى ورد البيلسان ونبج الحنان إلى رمز العطاء إلى من لها الروح فداء.

إلى من عمرتني بحبها ووفقت بعد الله بدعواتها إلى حبيبة أنجرتني.

أمي الغالية

إلى عبق الرياحين وعطر البساتين وفترة العين.. .. الذي لا يهنا له بال حتى يراني هائئ البال.

إلى من ختم اسمي به.

أبي الغالي

فعمما أطلب في الثناء عليكما لن أبلغ المعاشر من حقكما

فحسبي رضاكما

إلى أخواتي سندي في هذه الحياة "نادية، سامية، ربيعة".

إلى الصمعة التي أثاره دربي أخي الغالي " نور الدين".

إلى أبناء أختي " لؤي، سيف الإسلام، إسحاق هرفه الدين".

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى رفيقتنا دربي وتوأما روعي " بن عمود نصيرة وغلال زهرة".

إلى من أعطت من أجلي الغالي والنفيس أختي " جميلة جميعج".

إلى أخواته لو تنجز من أمي الى الرائدات التي جمعتنا طريق ونهاية واحدة.

إلى صديقاتي " ربيعة، أسماء، نجوى، حليلة".

إلى من نسيتم قلبي ومكانهم في قلبي.

إلى بلد المليون ونصف مليون شهيد..... وطني الجزائر وفاء.

إلى من تدمع عند ذكره العين..... وطني الثاني فلسطين.

فلنكون لكم أمدي هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

I.....	الفهرس
V.....	قائمة الأشكال والجداول
أ- و.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية

9.....	المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية
9.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية
11.....	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأبعادها
15.....	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية
18.....	المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية
20.....	المبحث الثاني: أزمة الرهن العقاري 2008
21.....	المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري وتطورها
25.....	المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري
28.....	المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية
31.....	المطلب الرابع: مظاهر الأزمة المالية العالمية
32.....	المبحث الثالث: السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية
33.....	المطلب الأول: خطة الإنقاذ الأمريكية
35.....	المطلب الثاني: خطة الإنقاذ الأوروبية
38.....	المطلب الثالث: خطة إنقاذ دول الخليج
40.....	المطلب الرابع: إجراءات مجموعة العشرين

- 43.....خاتمة الفصل
- الفصل الثاني: إدارة المخاطر، أساليبها وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية
- 46.....المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر
- 46.....المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر ومفهومها
- 50.....المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر
- 53.....المطلب الثالث: وظائف إدارة المخاطر
- 54.....المبحث الثاني: أنواع، أساليب ومراحل إدارة المخاطر
- 55.....المطلب الأول: أنواع المخاطر
- 59.....المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر
- 62.....المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر
- 65.....المبحث الثالث: إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية
- 66.....المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية
- 71.....المطلب الثاني: إدارة المخاطر وسبل الخروج من الأزمة المالية العالمية
- المطلب الثالث: دور الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من
- 72.....الأزمة المالية العالمية
- 75.....خاتمة الفصل
- الفصل الثالث: تأثير الأزمة المالية على الجزائر وحلولها
- 78.....المبحث الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر
- 78.....المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي الجزائري
- 79.....المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع الاقتصادي الجزائري
- المطلب الثالث: الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب الأزمة المالية العالمية
- 83.....والآثار الإيجابية الممكنة لها

85.....	المبحث الثاني: اتفاقيات لجنة بازل
86.....	المطلب الأول: اتفاقيات لجنة بازل 1
88.....	المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل 2
91.....	المطلب الثالث: اتفاقيات لجنة بازل 3
	المبحث الثالث: الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.....94
94.....	المطلب الأول: ضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي
98.....	المطلب الثاني: الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية
101.....	خاتمة الفصل
103.....	خاتمة عامة
108.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والأشكال

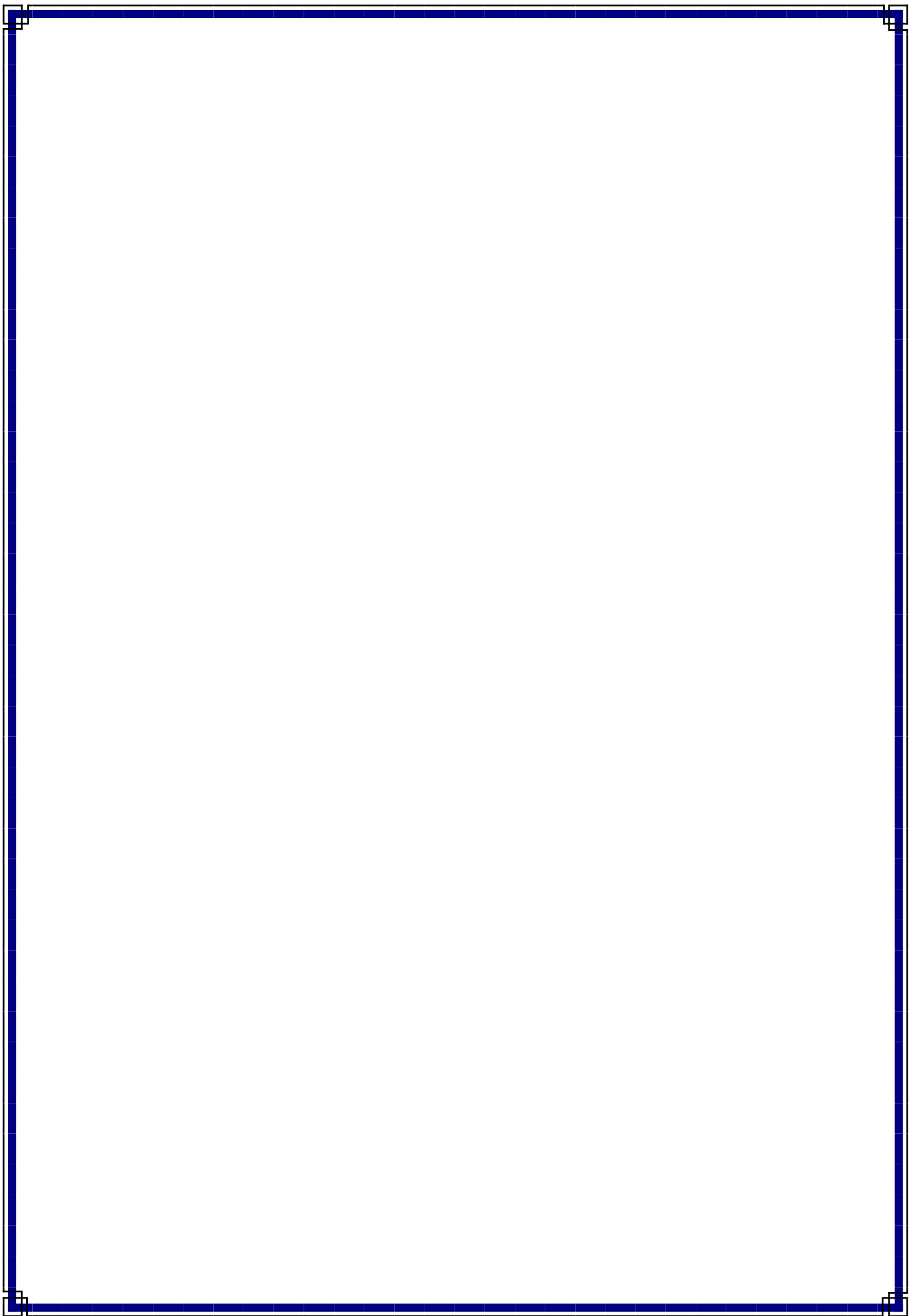
قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية	18
الجدول رقم (2)	مؤشر Morgan Stanley خلال السنتين 2007-2009	32
الجدول رقم (3)	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري	80

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	قنوات انتقال الأزمة المالية	29
الشكل رقم (2)	مراحل إدارة المخاطر	65
الشكل رقم (3)	العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية	67

مقدمة عامة



1- أهمية البحث

أعدت الانهيارات الكبيرة في الأسواق المالية بفعل الأزمات المالية إلى الأذهان كتابات كارل ماركس عن الرأسمالية، كما أن هذه الانهيارات قد دفعت الكثيرين إلى القول أن مبادئ الفكر الرأسمالي أظهرت أنها غير قادرة على الصمود الكافي أمام الهزات والأزمات المالية القوية. إذ شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات المالية القديمة والحديثة مست مختلف الأنظمة الاقتصادية التي طبقتها معظم الدول عبر أزمنة مختلفة.

تعتبر الأزمة المالية العالمية الأخيرة من أسوأ الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات، وقد بدأت عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد وتعثر المقترضين وامتناعهم عن سداد القروض العقارية التي كانت عالية المخاطر، ولا سيما تلك الممنوحة بضمانات غير كافية، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها، لأنها مست العصب الرئيسي في الاقتصاد وهي المؤسسات المالية مما أدى إلى إفلاس البعض منها وتأميم البعض الآخر.

يتمثل هدف المؤسسات المالية في تحقيق أكبر عائد وذلك بأقل قدر من المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء الأنشطة والعمليات المختلفة التي تقوم بها، ونظرا للبيئة التي تعمل فيها والظروف المتغيرة، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في تسيير مواردها المتاحة لذلك وجب على المؤسسات المالية الإحاطة بجميع المخاطر المحتملة، ووضع إدارة خاصة بالمخاطر داخل المؤسسات المالية لدراسة المخاطر ومحاولة الخروج منها بأقل التكاليف وأكبر العوائد الممكنة.

ورغم الخسائر المتفاوتة التي تكبدتها المؤسسات المالية نتيجة الأزمة المالية العالمية، لازالت المؤسسات المالية لا تلقي بالا لأهمية إدارة المخاطر ودورها في تحديد المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية والوقائية لتحقيق أهدافها واستمرارية نشاطها.

2- مبررات اختيار موضوع البحث

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- الأهمية البالغة التي يكتسبها مثل هذا الموضوع في الوقت الحالي.
- تسليط الضوء على إدارة المخاطر ومساهمتها في التقليل من شدة الأزمات في المؤسسات المالية وتكرارها.
- توافق الموضوع مع تخصصي العلمي.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة واحدة من المواضيع المهمة التي ألقت ظلالها على معظم اقتصاديات العالم.
- التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتقديم مقترحات لجنة بازل والجانب الإسلامي كأسلوب بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.
- معرفة العلاقة التي تربط بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية.
- معرفة دور إدارة المخاطر في استمرارية المؤسسات المالية ومنعها من الخسائر المحتملة.

4- إشكالية البحث

تعد الأزمة المالية العالمية أكبر تحدي يواجهه العالم من جميع النواحي بداية من سوق الرهن العقاري، وما تمخض عنها من تداعيات سلبية طالت الاقتصاد العالمي بتنوعه وقد ساعد انتشار آثارها حالة الانفتاح الاقتصادي بين دول العالم وعدم الفهم الصحيح لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والتقويم الذاتي لها ومنه تطرح الإشكالية الموالية:

ماهي مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية؟

وللوقوف على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو الإطار النظري للأزمات المالية؟ وماهي جذور أزمة الرهن العقاري، وما الحلول المقترحة لها؟

- فيما تتمثل المخاطر التي يمكن للمؤسسات المالية أن تتعرض لها؟
- ما علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية؟
- ما الحلول المقترحة للخروج من الأزمة المالية العالمية؟

5- فرضيات البحث

يمكن صياغة الفرضيات فيما يلي:

- ضعف نظم إدارة المخاطر أدى إلى تفاقم شدة الأزمة المالية العالمية.
- الاهتمام بإدارة المخاطر في المؤسسات المالية يضمن الاستقرار المالي وتعمل على التقليل من التعرض للأزمات المالية.
- تعود أسباب حدوث الأزمة المالية في المبالغة في قياس الأشياء وتقييمها والتي ظهرت أبرز صورها في سوق العقارات.
- الجزائر هي الأخرى لم تكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

6- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جانبا من البحث تمثلت في:

- دراسة إيمان محمود عبد اللطيف: الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد عام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد آثار الأزمة وانعكاساتها على اقتصاد دول العالم بما في ذلك الدول العربية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن أزمة سنة 2008 هي ليست بجديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها الأصعب والأقوى من حيث الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنها أزمة مركبة إذ لها اشتباكات وترايبات خلفية مع الأزمات التي سبقتها، بالإضافة إلى أن هذه الأزمة عصفت بالأسواق المالية والرهنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية في دول العالم الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل من أزمة الكساد 1929.

كما أنها توصلت إلى أن من أهم الأسباب المباشرة للأزمة هو التوسع الائتماني غير المحسوب في منح القروض العقارية، ورهن المنازل ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري

على السداد. أما من الأسباب غير المباشرة هو ضعف الرقابة على المؤسسات المالية من قبل الدولة والبنوك المركزية.

- **دراسة نزهان محمد سهو:** الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب، التداعيات، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 83، 2010. هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأنواع الأزمات المالية كما تم التركيز في هذه الدراسة على الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى توضيح وتحليل الأزمات وبيان آثارها وذلك كمدخل لدراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية. وقد تم التوصل في الأخير إلى أن الانهيار في أكبر اقتصاديات العالم وهو الاقتصاد الأمريكي كان سببه الأهم هو حدوث خلل في الأسعار نتيجة لبيع أو شراء كميات ضخمة من الأصول المالية أو المادية كالعقارات والأسهم بأسعار تزيد كثيرا عن أسعارها الحقيقية وهذا ما سمي بالفقاعة، وأن تلك الفقاعات تحدث عادة في أسواق المضاربة، كما تنوعت آثار الأزمة المالية العالمية والتي أدت بدورها إلى ذهاب العديد من بنوك الاستثمار إلى الإفلاس، وارتفعت نسبة البطالة كما اتسمت بسرعة انتقالها واتساع مجالها الجغرافي.

- **دراسة حياة النجار:** إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014. كان من أهم أهداف البحث هو تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطر، كما أن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد وال فشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنوك.

- دراسة عبد القادر عصماني: أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

هدف البحث إلى توضيح ضرورة وأهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى مدى مساهمة أنظمة إدارة المخاطر في تخفيف أو تجنب المخاطر المتعرض لها وتفادي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل. كما توصل الباحث في الأخير إلى أن غياب أنظمة جادة لإدارة المخاطر وعدم الأخذ بتوصيات بازل 2 في هذا المجال هو ما أدى إلى تحمل خسائر مالية ضخمة كان من الممكن تفادي جزء كبير منها. كما أن بناء أنظمة لإدارة المخاطر يعتمد على جملة من الإجراءات المرتبطة والمتناسقة فيما بينها سواء في ميدان معين من المؤسسات المالية أو بشكل كامل، لأن التكامل بين هذه الأنظمة يساعد في توطيد عملية تفادي المخاطر المشتركة.

7- المنهج المستخدم

للإحاطة والإلمام بالجوانب والعناصر التي ترتبط بموضوع هذا البحث، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم وبغية الوصول إلى النتائج المرجوة وحل الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بالتطرق لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وإدارة المخاطر، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال معرفة مدى تأثير الجزائر بالأزمة المالية العالمية وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

8- خطة البحث

تم تقسيم هذه البحث إلى ثلاث فصول كل فصل يتضمن ثلاث مباحث، الفصل الأول تحت عنوان الأزمة المالية العالمية، وهو يتناول الإطار النظري للأزمات المالية وقنوات انتشارها وكذا مؤشرات وطرق مواجهتها.



أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان إدارة المخاطر وهو يتناول الإطار النظري لإدارة المخاطر، وكذا أنواع المخاطر التي يمكن التعرض لها في المؤسسات المالية بالإضافة إلى علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصص لمعرفة مدى تأثير الجزائر بالأزمة المالية العالمية وكذا تقديم مقررات لجنة بازل والجانب الإسلامي كحل بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

الفصل الأول:

الأزمة المالية العالمية

تمهيد:

يشهد العالم برمته العديد من الأزمات المالية التي كانت لها آثار سلبية على مجمل اقتصاد العالم، وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلدان المعنية وبالأخص النظام المالي، الذي ينعكس على السلوك الاقتصادي للأفراد والدول على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وقد شكل تضاعف عدد هذه الأزمات بشكل مذهل خلال حقبة التسعينيات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى انتشار آثار عدوى هذه الأزمات لتشمل دول أخرى، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي في ظل العولمة الاقتصادية التي تشهدها تلك الدول واندماجها في بعضها البعض. إذ تميزت هذه الأزمات بتباين أسباب حدوثها مما أدى إلى تراجع الاقتصاد العالمي وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية حول العالم.

آخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية التي كانت بدايتها من الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر أقوى الاقتصاديات، فبحلول سنة 2008 بدأت بوادرها تلوح في الأفق واتسع نطاقها تدريجياً لتتحول إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لتشمل بقية دول العالم. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الأزمة المالية وأنواعها وكذا المؤشرات الاقتصادية لها إضافة إلى أهم الأزمات المالية. وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أزمة الرهن العقاري. أما المبحث الثالث فقد خصص للسياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية الأكثر تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي، وما نتج عنها من آثار سلبية حادة وخطيرة. وحتى يمكن فهم طبيعة الأزمات المالية التي ضربت النظام الرأسمالي ومدت بظلالها على معظم دول العالم كان لابد من معرفة بعض المفاهيم النظرية للأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية لابد من الإشارة إلى مفهوم الأزمة لغة واصطلاحاً.

1- مفهوم الأزمة

تعرف الأزمة لغة في قواميس ومعاجم لغة الضاد بأنها تعني الشدة والقحط. وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية. أما اصطلاحاً، فمصطلح أزمة بالإنجليزية (crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (krisis) والتي تعني لحظة القرار¹.

- وهي في الصينية مكونة من حرفين الأول يرمز للخطر والثاني يرمز للفرصة².

كما أن هناك اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الأزمة وما تعنيه وهي كالاتي:

- الأزمة: هي مصطلح تعبر عن الحالة العلمية الحرجة والطارئة وكذلك عن المصيبة الواقعة أو المتوقعة، التي تواجه مجموعة أعمال إدارية أو تجارية أو مالية أو حتى مجموعة اجتماعية أسرية، وكذلك أي هيئة أمنية أو سياسية³.

¹ عبد السلام جمعة زاغود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 21-22.

² عليوة السيد، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 74.

³ محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات المالية، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 129.

- الأزمة: هي موقف يواجه فيه الفرد أو المؤسسة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول كبير وخطير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة لا تسير الأمور في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل، وكلما اشتدت الأزمة كلما كثرت القرارات الخاطئة¹.

2- تعريف الأزمة المالية

لقد تعددت تعريف الأزمة المالية أهمها:

- الأزمة المالية: هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات وإما أصول مالية، وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية².

- الأزمة المالية: هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى³.

- الأزمة المالية: تعرف بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير مالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي⁴.

- الأزمة المالية: هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد آثارها بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد⁵.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 17_18 .
² مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، ديسمبر 2010، ص2.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص189.

⁴ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13_14 مارس 2009، ص2.

⁵ عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص344 .

- الأزمة المالية: هي عبارة عن حدث مفاجئ نتيجة الأخطاء المتراكمة المتعلقة بالنظام المالي، حيث تؤدي إلى انهيارات متتالية للمؤسسات المالية وكذا امتداد آثارها المختلفة لتصل حتى قطاعات أخرى غير مالية.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأبعادها

لقد تنوعت الأزمات المالية مما أدى إلى اختلاف أبعادها لتشمل جميع المجالات

1- أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى عدة أنواع، الأزمة المصرفية، أزمة العملة وأسعار الصرف، أزمة أسواق المال، أزمة ديون وأزمة المخاطر المعنوية.

1_1 الأزمة المصرفية

تظهر الأزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية¹، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض)، وتحدث عندما تمتع البنوك عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب²، مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما إنهار بنك الولايات المتحدة Bank of United states في سنة 1931.

2_1 أزمة العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 189.

² يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5_6 ماي 2009، ص 6.

المدفوعات مثلما حدث في شرق آسيا سنة 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه السلطة النقدية في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية.

1_3 أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة (bubble) والتي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. ويكون الهدف من شراء الأصل (السهم مثلا) هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في قطاعات مختلفة¹.

1_4 أزمة ديون

تحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين خارجي (خاص) أو بدين سيادي (عام)، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية سنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية، أين كان حجم

القروض الموجهة إلى البلدان النامية بمعدل 27% خلال الفترة (1973_1982).

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، الذكر، ص ص 190_191 .

1_5 أزمة المخاطر المعنوية

إلى جانب الأشكال الأساسية للأزمات المالية تعتبر بمثابة أزمة مالية نتيجة ظاهرة مالية، وتتحقق في مجال الأسواق المالية إذ اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم في حالة فشل هذه الاستثمارات، أو في حال انهيار البنوك. ويترتب على هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط المؤسسات والبنوك وضمان الحذر في قراراتهم.

وتبرز مشكلة المخاطر المعنوية على مستويات متعددة، فالبنوك العالمية قد لا تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في حساب المخاطر عند إقراضها للبنوك خاصة في الدول النامية وكثيرا ما تهتم بالمؤشرات الأساسية لهذه البنوك، وذلك لاعتقادها أن هناك ضمانا ضمينا من جانب حكومات الدول النامية للتدخل في الوقت المناسب لإنقاذ البنوك ومنع انهيارها¹.

2- أبعاد الأزمة

يمكن تحديد أبعاد الأزمة فيما يلي :

- **البعد الزمني:** وهو بعد الفجائية وضيق الوقت المتاح للمواجهة، حيث أن فجائية الحدوث وضيق الوقت المتاح لا تمكن مدير الأزمة من استيعاب الموقف والاستعداد الفوري للمواجهة.

- **البعد المؤسسي:** وهو بعد التهديد الكبير للكيان الإداري والمالي للمؤسسة، ولأن حدوثها كان فجائيا يصاحبه تهديد للمصالح والأموال، الأمر الذي يعرض كيان المؤسسة إلى الانهيار الجزئي أو التام في حالة عدم السيطرة على الأمور في أسرع وقت.

¹ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م أ، منكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص ص 9_13.

- **البعد النفسي:** وهو سيادة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لمدير الأزمة وحياة الأفراد، وذلك لعدم توفر المعلومات والتوالي السريع لأحداث الأزمة نتيجة مجموعة من التتابعات التراكمية، تغذي كل منها الآخر مما يزيد المواقف سوءاً وغموضاً لمتخذ القرار.
- **البعد الإداري:** لأن الأزمة تهدد شرعية إدارة المؤسسة وكيانها الإداري وجدوى وجودها أمام الآخرين كما أنها تؤدي إلى زعزعة قيادة المؤسسة ورسالتها وأهدافها بالإضافة إلى عدم جدوى استراتيجيتها وسمعتها لدى الآخرين.
- **البعد الاجتماعي:** تؤدي الأزمة إلى بث الاضطراب في حياة الأفراد في المجتمع والإحساس بدونية قيمتهم في المجتمع وعدم إشباع حاجاتهم الضرورية في الحياة.
- **البعد السياسي:** يترتب عن الأزمة آثار سياسية تمس النظام السياسي أو نظام الحكم في دولة أو أحد رموزه أو وظائفه الأساسية مما يؤثر على صورة النظام في المجتمع.
- **البعد الأخلاقي:** ويكون ذلك في حالة إذا ما تعلقت الأزمة بالقيم الأخلاقية والأسس الثقافية والسلوكية التي يقوم عليها المجتمع كما في جرائم الرشوة والاختلاس¹.
- **البعد الاقتصادي:** إن أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها أول ما تؤثر عليه الاقتصاد والحركة الاقتصادية للدول المؤثرة بها، كما يقال رأس المال جبان فهو المتأثر الأول في تعطيل القوة المنتجة مما يسبب الكساد والركود أو انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف تبدأ بعدها المؤسسات الاقتصادية بالانحدار وهذا ما حصل للعالم بعد المتغيرات الدولية والأزمات السياسية التي عصفت به سنة 2008-2009 وتسببت في كوارث اقتصادية ابتداء من انهيارات أسواق الأسهم العالمية وإفلاس أكثر من 200 بنك حول العالم منها 127 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهي التي تعتبر أغنى وأضخم اقتصاد في العالم².

¹ محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص 38_39.

² علي بن لهلول الرويلي، إدارة الأزمات، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 16.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية

اختلفت الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمات المالية وكانت لها مؤشرات تدل على حدوثها.

1- أسباب الأزمات المالية

تتعدد وتتوحد أسباب الأزمات المالية بحسب ظروف كل دولة ولكن هناك جملة من الأسباب تظافرت في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

1_1 عدم تماثل المعلومات

يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والمساهمة في حدوث أزمات مالية وبنكية، إذ يعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عنه تزايد المخاطر المعنوية.

1_2 التوسع الكبير في الإقراض وانهايار الأصول

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة "أن كل من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهايار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والبنكية، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التي دخلت إلى المنطقة في التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة.

3_1 اضطرابات القطاع المالي

شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، وشهد القطاع المالي توسعا كبيرا ترافق مع الانفتاح الاقتصادي و التجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق، وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد. وعانت معظم الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري.

4_1 التعثر المصرفي

قد تتوسع بعض البنوك في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح بالإضافة إلى التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض. هذا ما يؤدي إلى تحمل البنك للمزيد من المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك نظرا لوجود نسبة كبيرة من الديون المتعثرة¹.

5_1 تشوه نظام الحوافز

إن ملاك البنوك و الإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، خصوصا عند تحمل البنك مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج.

¹ عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا' ، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009، ص ص 9_12 .

1_6 سياسة سعر الصرف

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكبر عرضة للصدمات الخارجية.

1_7 دراسة المنافسة بين الشركات

وهو ما جعل السوق تأخذ شكل ساحة حرب لا مكان ارتزاق، مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين والإدارة التنفيذية وسائر أصحاب المصالح الآخرين، ومن هنا كانت الحاجة الماسة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الأطراف¹.

2- مؤشراتها الاقتصادية

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث أزمات مالية في المستقبل، إلا أنه يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمات وصدمات في سوق الأوراق المالية والأسهم أو تعرضها لأزمة في العملات إلى نوعين هما :

_ المؤشرات المتصلة بالاقتصاد الكلي.

_ المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للسوق.

إذا نشأت الأزمات نتيجة السياسات الحكومية أو غير الحكومية مع مرور الوقت فإن كلا من نوعي المؤشرات يجب أن يساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمات، ولكن المؤشرات الهيكلية يمكن أن تكون بطيئة التغيير، فإن التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مقيدة إلى حد ما في إمكانية التنبؤ بالوقت الذي ستحدث فيه الأزمة².

يوضح الجدول رقم(1) المؤشرات الاقتصادية التي تدل على التعرض للأزمات

المالية.

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قسمها وحديثها، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، صص 83-84 .

² عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، صص 38-40.

الجدول رقم(1): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية للسوق
_ ارتفاع معدل التضخم وعجز مالي متزايد.	_ جمود معدلات التبادل.
_ نمو سريع في التدفق النقدي.	_ استراتيجية النمو التزايد في الصادرات.
_ انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	_ ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
_ ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.	_ ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
_ النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	_ تحرر سوق المال الحديث.
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	_ إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
_ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	_ أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
_ ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	_ انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
_ نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	_ سيطرة بعض المؤسسات والصناعات على سوق الأسهم.
_ انخفاض الاحتياط العالمي.	_ الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
_ انخفاض نمو الاقتصاد الحقيقي.	
_ ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.	
_ ارتفاع معدلات الفائدة المحلية ومعدل البطالة.	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص39.

المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين العديد من الأزمات المالية والتي كان لها واقع

وأثر كبير على اقتصاديات الكثير من الدول من بينها:

1- أزمة الكساد الكبير

حدثت سنة 1929 و تعد من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا. إذ نزلت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13%، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتد آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية الأمريكية، وكان من أبرز نتائجها ظهور النظرية الكينزية لتأكيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹، ويعود السبب في ظهور هذه الأزمة إلى انهيار في سوق الأسهم، مما أدى إلى تقليص حجم القروض جراء إفلاس البنوك التجارية، وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بما يقارب 89 % بالإضافة إلى إفلاس ما لا يقل عن 608 بنك ومنها بنك أوف أمريكا² Bank of American.

2- أزمة المكسيك 1994

كانت المكسيك حتى سنة 1994 البلد الذي أغرق المستثمرين وحقق وعوده بإيرادات خيالية لهم، ذلك أن البيزو كان مرتبطا بالدولار الأمريكي وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا، ولكن مع نهاية سنة 1994 ولضمان قدرة الدولة الائتمانية وتغطية حاجاتها لزمها أكثر من مليار دولار، ونتيجة لهذا أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها، وسميت هذه الأزمة بالأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين.

وكان من أبرز نتائج الأزمة هو ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%، وخسارة 2,4 مليون فرصة عمل خلال نصف سنة، مما أدى إلى تضاعف البطالة وإفلاس 60 ألف شركة بناء. ومن أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة هي سيادة جو من التحرير المالي وغياب الرقابة والإشراف من

¹ مصطفى العمواصي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص7.

² عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة سوبرايم، دار رجاند، 2009، ص137.

البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات أو دراسة كافية¹.

3- أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997

في الفترة من سنة 1980 إلى سنة 1990 نمت اقتصاديات شرق آسيا بمعدلات مرتفعة ودخلت بقوة في منطقة الدولار خاصة الولايات المتحدة لكي تمتص صادراتها ويعود السبب الرئيسي لاندلاع هذه الأزمة هو تحرير الأسواق المالية لهذه الدول بسرعة ودون تنظيم كاف ومن ثم رفعت القيود عن حركات رؤوس الأموال، ومن جهة أخرى ارتباط عملات شرق آسيا بالدولار أو بسلة عملات يهيمن عليها الدولار وهذا جعل أسعار عملات هذه الدول مرتبطة بالدولار نظرا للاستيراد والتصدير في اتجاه منطقة الدولار. ومن بين أهم نتائج الأزمة انهيار في الأسواق المالية ناتج عن تعثر المشروعات والعجز عن السداد بسبب رفع معدل الفائدة وتعويم العملة، ومع تعويم العملة واللجوء إلى السوق المفتوحة للحفاظ على سعر الصرف حدث المزيد من الانهيار مما أدى إلى التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري².

المبحث الثاني: أزمة الرهن العقاري 2008

في الحقيقة أن هذه الأزمة ليست جديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأضعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول أنها أزمة مركبة إذ لها تشابكات وترابطات خلفية مع الأزمات السابقة بالإضافة إلى امتداد آثارها إلى كافة القطاعات والاقتصاديات العالمية.

¹ زهية كواش، فتحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص ص 8-10 .

² جلال جويبة القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص ص

المطلب الأول: جذور أزمة الرهن العقاري وتطورها

1- جذور أزمة الرهن العقاري

في نهاية سنة 2000 كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة (دوت كوم) حيث كانت أزمة متعلقة بشركات الأنترنت، حيث قام البنك الفدرالي الأمريكي بخفض معدل الفائدة من 6,5 % إلى 3,5% لزيادة السيولة في السوق وبعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر وما نتج عنها من مشكلات اقتصادية أخرى، مما أدى بعد ذلك إلى تخفيض معدل الفائدة حتى وصلت إلى 1% في شهر ماي سنة 2003 واستمرت هذه النسبة لمدة سنة،¹ الأمر الذي سمح للفقاعة العقارية بالنمو في الولايات المتحدة الأمريكية²، مما أدى إلى توفير سيولة هائلة في السوق ولقد ساعدت هذه الأخيرة على ارتفاع أسعار العقارات حتى بلغت 100% وهذا الارتفاع جذب جماعات المستهلكين للاقتراض لأن القروض ميسرة و الشروط بسيطة.

ثم خطر في ذهن رجال البنوك تقديم منتج جديد يتلاءم مع أذواق الصناديق الاستثمارية والسيادية والبنوك أيضا، وذلك بتجميع الدخل من القروض المختلفة في رزمة واحدة، ومن ثم إنشاء سند بضمانة هذه الرزمة وبمعنى آخر سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض، ثم بيع هذه السندات للصناديق الاستثمارية بسعر منخفض، وكانت البنوك تتبع هذه السياسة للتخلص من المخاطر المتعلقة بهذه القروض³.

ولكن مع بداية انخفاض أسعار المنازل بسبب سياسة رفع الفائدة التي بدأها البنك الفدرالي الأمريكي في منتصف عام 2003 حيث رفع معدل الفائدة من 1% إلى 5,25% مما أضعف الطلب على المنازل، مما أدى إلى ضعف قدرة المواطن على السداد، وبالتالي

¹ رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص ص 20-22 .

² عبد الله خنابة، مرجع سابق الذكر، ص 20 .

³ رمزي محمد إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 21-22 .

ظهرت مشكلة الديون المعدومة التي عصفت بالبنوك الأمريكية والعالمية مما اضطرهم إلى الإعلان عن الخسائر¹.

2- تطور أزمة الرهن العقاري

فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية العالمية :

- **فيفري 2007**: الولايات المتحدة الأمريكية تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات بنكية متخصصة.

- **جولية 2007**: بنك الاستثمار الأمريكي bear stearns، هو أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

- **أوت 2007**: البنك المركزي الأوروبي يضخ 8,94 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تتدخل العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

- **سبتمبر 2007**: بنك إنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى بنك نورثرن روك northern rock لتجنبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

- **نوفمبر 2007**: يو بي اس السويسري يعلن انخفاض قيمة موجوداته بمقدار 4 مليار فرنك².

¹ منصور محمد الشمالي، الإطار العلمي لمعالجة أزمة القروض العقارية في دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الكويت، 2009، ص 225.

² جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 125-126.

- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقيتين في مجال تسليفات الرهن العقاري 'فريدي ماك' و'فاني ماي' تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008: عشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق البنوك المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.
- بنك ليمان براذر يشهر إفلاسه.
- بنك أوف أمريكا يعلن عن استحواذه على مؤسسة ميرل لنش المالية.
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (إيه آي جي) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأس مالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكتف البنوك المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني (لويد تي أس) يشتري منافسه (إتش بي أو إس) المهدد بالإفلاس. والسلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغي على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة البنكية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي

الولايات المتحدة يشتري بنك (جي بي مورغان) منافسه واشنطن ميو تشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.

- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا يجري تأميم بنك (براد فورد وبينغلي).

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وولت ستريت تنهار وكانت البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هي الأخرى، في حين واصلت معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة أعلن بنك سيتي غروب الأمريكي أنه يشتري منافسة واكتفيا بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي تسجل خسارة تفوق 10%¹.

- أكتوبر 2008: بريطانيا تعرض تقديم 87.2 مليار دولار إلى أكبر البنوك البريطانية لمساعدتها في التغلب على الأزمة.

_ مؤشر نيكى في بورصة طوكيو ينخفض بقيمة 10 % في أكبر هبوط له في يوم واحد منذ سنة 1987.

_ بريطانيا تعلن خطة قوامها 64 مليار دولار لمساعدة ثلاثة بنوك رئيسية هي رويال أم أوف سكوتلاند وإتش بي أو أس ولويدز تي أس بي.

_ الولايات المتحدة تعرض شراء حصص في تسعة بنوك بقيمة 250 مليار دولار.

_ وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون يقول إن امتلاك الحكومة الجزئي لحصص بالبنوك يواجه معارضة ولكنه ضروري لمعالجة الأزمة.

_ كوريا الجنوبية تكشف عن خطة إنقاذ ب 130 مليار دولار تعرض من خلالها ضمانات على الديون الأجنبية وتعد بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية².

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص 46.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 60-62.

المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري

لقد تعددت أسباب الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد زادت من حدتها وهي كالآتي:

1- سعر الفائدة

أول هذه الأسباب هو سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يجعل الديون تتفاقم والالتزامات تتحرك ويوسم التوقعات بالضبابية وعدم الوضوح¹، إذ وصلت معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها 2001 حيث انخفض من 2,5% في سنة 2000 ليصل إلى 1% سنة 2003 مما أدى إلى إغراق الأسواق المالية بالسيولة ثم ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 5,25%، عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة هذا مع بداية أزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من سنة 2007 تدريجياً ليصل إلى 0,25%.

2- فشل وكالات التصنيف الائتماني

فشلت في تخفيض علامات التصنيف للبنوك والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب ما أوقف صمام أمان يعتمد عليه المستثمرون في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار²، وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية العالمية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة المالية قامت وكالة موديز لوحدها بتصنيف ما قيمته 4.700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهن السكنية خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و2007 إضافة إلى ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين مضمونة³.

¹ جلال جويبة القصاص، مرجع سابق، الذكر، ص 260.

² محمد أيمن عزت الميداني، الأزمة المالية العالمية، أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009، ص 3.

³ بلعوز بن علي، أحمد مداني، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص 10.

3- عدم الشفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة

يعتمد تقييم المشاريع المراد الاستثمار فيها وإجراءات منح البنوك للائتمانيات البنكية لعملائها على البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، وعلى توقع ظروف السوق المحلية والعالمية والجهة المسؤولة عن إصدار هذه البيانات، إذ تؤدي عدم الشفافية والتلاعب في البيانات المالية إلى المضاربين والزبائن معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة مما يؤدي إلى فقدان الثقة¹، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمعايير الدولية في البنوك الأمريكية².

4- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية

وهو ما أدى إلى امتناع المؤسسات المالية عن إقراض بعضها تحسباً لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك³.

5- انتشار الفساد

ويتمثل الفساد في الرشوة أو التلاعب في تقويم الضمانات وتحديد مبالغ القرض وآجال تسديد أقساطه، وكذا معدلات الفائدة عليها. وهناك وجه آخر للفساد ألا وهو اختلاس أموال البنك أو منح قروض لأشخاص لا يقدرّون على سدادها، وبهذا تزداد الديون المشكوك فيها والديون المعدومة وبالتالي تتجمد أموال البنوك، وتصبح غير قادرة على رد الودائع وبالتالي تعلن إفلاسها⁴.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق الذكر، ص 301-302.

² فؤاد شاكر، تأثير الأزمة على البنوك العربية رؤية مستقبلية، مؤتمر تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي والمصرفي من منظور اقتصادي - قانوني، كلية التجارة وإدارة الأعمال وكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، يوم 7 أيار 2009، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص 61.

³ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، 2009، ص 66.

⁴ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها حلاً في الإسلام، دار القلم، جدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 27.

6- نقص وانعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية¹.

7- قروض الرهن العقاري

أدى انخفاض سعر الفائدة الأمريكي إلى تشجيع البنوك على فتح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية، فانكب المستهلكون على شراء البيوت مما أدى إلى زيادة كبيرة وسريعة في أسعار العقارات. ثم قامت المؤسسات المالية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في القروض وإعادة بيعها عدة مرات، وبهذا أصبح البيت الواحد مرهونا لأكثر من جهة ومؤمن عليه عند أكثر من شركة، ثم بدأ مسلسل انهيار الأسعار نتيجة التوقف عن السداد².

8- إخفاق نظام إدارة المخاطر

فرقت بعض المؤسسات المالية في التحليل بين إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر السوق، وهذا الفصل ليس صحيحا عندما يطبق على منتجات معقدة كالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، ولا سيما المرتبطة منها بسندات الرهن العقاري، وهو ما أدى إلى تحمل هذه المؤسسات آثار سلبية مركبة لم تكن في الحسبان.

9- تقدير متدن لدرجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بسندات الرهن العقاري

إذ ارتبط تقدير هذه المخاطر بالنماذج الرياضية التي وضعها الضامنون، والتي لم تأخذ بالحسبان ارتفاع معدلات عدم السداد التي تحدث عادة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة

¹ مصطفى العمواصي، مرجع سابق الذكر، ص35.

² إدارة الدراسات المالية، الأزمة المالية العالمية، دروس مستفادة، الدائرة المالية، حكومة دبي، 2014، ص ص6-7.

على السندات بسبب رفع بنك الاحتياطي الاتحادي لأسعار الفائدة الأساسية على الإقراض، كما أسهمت في ذلك أيضا التوقعات غير الواقعية من قبل الجميع بأن أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في حالة ارتفاع، وكانت فرضية نزول الأسعار وعدم قدرة أصحابها على السداد فرضية أشبه بالخيال ولا سيما أنه لا توجد أمثلة كثيرة في تاريخ الأزمات المالية.

10- التوسع في التعامل في المشتقات المالية

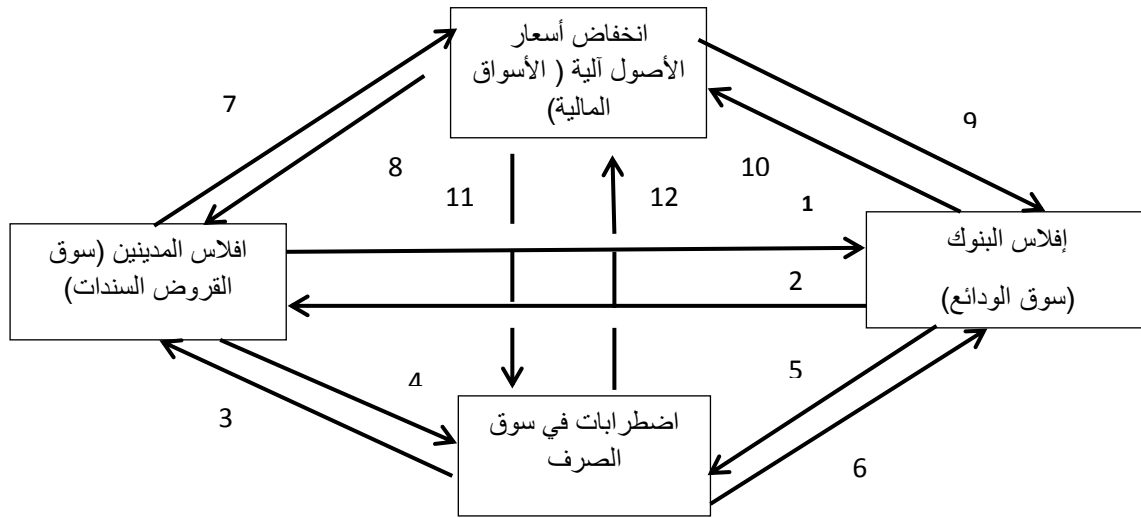
لعل الكثير من المشتقات المالية أسهمت في تشكيل فقاعة سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة إلا أن أبرز هذه المشتقات وأكثرها هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد التي أصبحت تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل المالية أو الأصول المالية السامة، وقد تزايد تداولها عالميا بشكل خيالي بين سنتي 2000 و 2008 بعدما تم استبعادها من قوانين المقامرة سنة 2000¹.

المطلب الثالث : قنوات انتشار الأزمة المالية

توجد مجموعة من القنوات التي تؤدي إلى انتشار الأزمة وتوسعها، حيث تنتقل الأزمة من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، يمكن توضيح هذه القنوات في الشكل الموالي رقم (2).

¹ نيبال محمود قسبة، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، العدد 1، المجلد 28، 2012، ص ص 549-555.

الشكل رقم(2): يمثل قنوات انتقال الأزمات المالية



المصدر: كمال رزيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق" جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

يوضح هذا الشكل مختلف قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي

الواحد وذلك كما يلي:

- **القناة رقم(1):** تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز البنكي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.
- **القناة رقم(2):** تبين الحالة العكسية للحالة الأولى، حيث ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمال إفلاسهم أكثر.
- **القناة رقم (3):** أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
- **القناة رقم(4):** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

- القناة رقم(5): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

- القناة رقم(6): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر في رأس المال من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

- القناة رقم(7)و(8): تمثل القناتين الانتقال من أزمة في أسواق المال إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل الاستثمار في الأسهم. فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك حديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات حديثة الإصدار وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الحديثة مما يعني حدوث أزمة في سوق الأوراق الخاصة.

- القناة رقم(9)و(10): تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع الى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار الأوراق المالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي، فقد تضطر البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الأسهم، وبالتالي حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة(الانتقال من أزمة بنكية إلى أزمة السوق المالي)، كما أن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك إلى الإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.

- القناة رقم(11): قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة (أزمة السوق المالي) إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة، مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

- القناة رقم(12): يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد التوقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة، والذي ينجر عنه انخفاض لأسعار الأصول المالية في السوق المالية¹.

المطلب الرابع: مظاهر الأزمة المالية العالمية

- بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور حيث أصابت أصحاب الأموال سواء أفراد أو مؤسسات مالية بالهلع خوفا مما هو قادم وكان من أهم مظاهرها ما يلي²:
- تدهور مؤشرات الأسواق بصفة عامة وتدهور أسعار الأسهم (انخفاض سعر سهم بنك أوف أمريكا من حوالي 98 دولار سنة 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل سنة 2008.
- بلغ العجز الأمريكي 164 مليار دولار خلال شهر من سنة 2008.
- بنك أوف أمريكا يعتزم إلغاء 35 ألف وظيفة بعد اندماجه مع بنك ميريل لينش.
- دخلت العديد من الاقتصاديات مثل الاقتصاد الأمريكي والألماني والإنجليزي والروسي مرحلة الركود.
- انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى، وأيضا في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية.
- تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها.
- فقدان عام للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد 20 مليون شخصا وظائف عام 2009 ليصل إلى 210 مليون عاطل عن العمل.
- تسجيل خسائر كبيرة سنة 2008 والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز البنكي تجاوزت 3 تريليون دولار.
- إعلان شركة التأمين آي إي جي (AIG) وهي أكبر شركة في العالم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا.

¹ كمال رزق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص ص 12-14.

² مفتاح صالح، مراجع سابق الذكر، ص ص 7-9.

- إعلان كثير من المؤسسات المالية الأمريكية آخرها إعلان بنك ليمان برادر إفلاسه في سبتمبر 2008، حيث قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم سنة 2008 بما يقارب 435 مليار دولار أمريكي.

وعلى تتلخص مظاهر الأزمة المالية في ثلاث أزمات رئيسية هي :

1- أزمة سيولة: انتقلت الأزمة المالية بشكل سريع إلى بقية البلدان المتطورة وإلى الأسواق المالية.

2- أزمة تسديد : كان التسديد قناعاً لقروض هالكة أصلاً مغطاة برهونات منتقخة (فقاعة).

3- أزمة ثقة بأسواق رأس المال: اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال السنة من أعلى مستوياتها إلى أدناها.

الجدول رقم (2): مؤشر Morgan Stanley خلال السنتين 2007-2009

النسبة	التاريخ	أدنى مستوى	التاريخ	أعلى مستوى	مؤشر Morgan Stanley
59,61%	2009-03-09	172,704	2007-10-31	417,634	مجمّل أسواق العالم
66,06%	2008-10-27	454,340	2007-10-29	1.338,487	الأسواق الناشئة
64,76%	2009-03-04	324,810	2008-01-15	921,702	الأسواق العربية

المصدر: مفتاح صالح، مرجع سابق الذكر، ص 9.

المبحث الثالث: السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية

اتخذت المعالجات الدولية للأزمة المالية العالمية أشكالاً متعددة و قد تراوحت

الإجراءات ما بين ضخ مبالغ مالية لدعم السيولة وتخفيض معدلات الفائدة ودعم البنوك

والمؤسسات المالية المتعثرة. رغم كل ما ساهمت به هذه الإجراءات في إنقاذ العديد من

البنوك والمؤسسات المالية إلا أنها تعتبر مسكنات آنية لا أكثر، تم بها وقف الانهيار وإعادة

جزء من الثقة للأسواق المالية.

المطلب الأول: خطة الإنقاذ الأمريكية

تمثلت خطة الإنقاذ الأمريكية في مجموعة من البنود والاتفاقيات لمحاولة الخروج من هذه الأزمة المالية.

1- بنود خطة الإنقاذ الأمريكية

أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي، كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية، وفي إطار الخروج من الأزمة أيضا فإن اللجوء للتأميم بات حلا مطروحا كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي.

وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة منها تأميم شركتي "فريد ماك" و"فاني ماي" أكبر مؤسستين للإقراض العقاري في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة الرئيسية بواقع ثلاثة أرباع نقطة من 4,25% إلى 3,5% وتخفيض سعر الخصم 4%¹.

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية في المرحلة الأولى شراء أصول بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والبنوك المركزية لدول أخرى، بوضع خطط مماثلة.

¹مصطفى العمواصي، مرجع سابق الذكر، ص ص 46-48.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة سنة واحدة.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، بالإضافة إلى منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركة الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

2- الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ

هناك العديد من الآراء التي أيدت هذه الخطة منها:

- بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجاً جراحياً يقدم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي، وضمن عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط، وكذلك تقدم علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
- تساعد الخطة شركات القطاع البنكي لأن نظام التأمين على الودائع في أمريكا يغطي ودايع الأفراد فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.
- الرئيس الأمريكي جورج بوش: ستساعد الخطة في حماية الاقتصاد الأمريكي والأسر التي تحتاج للقروض من أجل شراء منزل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها، ومساعدة الشركات الصغيرة في أمريكا على دفع فواتيرها، وهي أساسية للأمن المالي للولايات المتحدة ومن غير الممكن التخلي عن مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الانهيار.

- وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون: ستساعد الخطة على حماية الاقتصاد المحلي لجعل الأمريكيين واثقين من حصولهم على الأموال اللازمة لإيجاد فرص عمل وضمان استمرار الأعمال.

3- الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ

إلى جانب الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية يوجد من عارض هذه الخطة.

- يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة وول ستريت أو حي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه، وكذا بعض النواب طلبوا الحصول على ضمانات بأن الخطة سيستفيد منها الأمريكيين العاديين كما تستفيد بورصة وول ستريت.

- يعتقد عدد كبير من الأمريكيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة ويعتبرونها تبديدا للمال العام، بالإضافة أنها تفيد البنوك على المدى القصير للتخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.

- تمنح هذه الخطة الإدارة الأمريكية هامشا كبيرا في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات¹.

المطلب الثاني: خطة الإنقاذ الأوروبية

الدول الأوروبية هي الأخرى وضعت خطة للخروج من الأزمة المالية وكانت كالاتي:

1- في بريطانيا

بموجب هذه الخطة أقرت الحكومة البريطانية ضمان ما قيمته 250 مليار جنيه إسترليني أي ما قيمته 450 مليار دولار من القروض التي تمنحها الشركات لبعضها البعض.

¹ محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،

اشتملت حزمة الإنقاذ التي أقرتها الحكومة البريطانية استثمار 25 مليار جنيه إسترليني مباشرة في حصص أسهم، كما تدخلت لإنقاذ بنك (أتش بي أو أس) عن طريق قيام بنك لويدز بشراؤه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني.

- وفي فيفري 2008 قامت الحكومة بتأميم بنك نورثرن روك Northern rock .

- تقديم 200 مليار جنيه إسترليني من خلال برامج السيولة الخاصة الذي سينفذه بنك إنجلترا، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام البنكي تبلغ 37 مليار جنيه إسترليني(64 مليار دولار) لدعم عدد من البنوك الكبرى في البلاد من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

- تقديم ضمان كامل للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية.

- تشترط هذه الخطة على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه البنوك.

2- في فرنسا

اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ البنوك بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار) وتوسع الخطة إلى:

- إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق و ضمان إعادة تمويل البنوك في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين البنوك¹.

- توفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة منها.

وهذه الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو².

¹ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 10-11 نوفمبر 2009، ص 29.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 65 .

3- في ألمانيا

قامت الحكومة الألمانية بتأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق وخصصت له 400 مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار)، وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك، إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي البنوك التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة، ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال ستيت (إتش آر إس)، ورصد لهذه الخطة حوالي (50 مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها، الحكومة قالت إنها لن تأم الشركة لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26,6 مليار يورو (38 مليار دولار) بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8,5 مليار يورو (12,14 مليار دولار)¹.

4- في روسيا

أقر البرلمان الروسي ضخ 63 مليار يورو (84 مليار دولار) اقترحها الرئيس ديميتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع البنكي.

- قام البنك المركزي في روسيا بضخ 37 مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك، كما قرر تخفيض الاحتياط الإلزامي للبنوك في خطوة مؤقتة إلى 0,5% لزيادة السيولة في القطاع المصرفي وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية.

- عزم الحكومة الروسية في شراء الشركات الروسية بقيمة تصل إلى 5 مليار يورو (6,65 مليار دولار)².

¹ محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13-14 آذار 2009، ص ص 19-20.

² علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكسابية، مرجع سابق الذكر، ص ص 29-30.

المطلب الثالث: خطة إنقاذ دول الخليج

في ظل تداعيات الأزمة المالية على دول الخليج وتضرر عملاتهم، أدركت الدول أن ربط عملاتهم بالدولار لم يعد مناسباً في ظل انخفاض حاد في أسعار البترول وأسعار الأسهم، وهو ما أدى إلى عقد اجتماع مقرر يومي 30/29 ديسمبر للاتفاق على وحدة نقدية موحدة ووضع مقر إطار عمل البنك المركزي الخليجي، على أن يجسد المشروع فعلياً مع نهاية سنة 2010، والذي تطمح إليه دول الخليج في إطار التكامل المالي والاقتصادي العربي¹.

1- الإمارات العربية المتحدة

أتاح بنك الإمارات المركزي تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم (13,61 مليار دولار) لمنح البنوك قروضا قصيرة الأجل وكذلك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر. كما ألغى قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للمصارف في الأجل القصير. وأعلن بنك الإمارات دبي الوطني الحد من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإقراض، الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية والذي يسمح للزبائن بإعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال الأسبوع².

- دعم بعض المؤسسات المالية المتعثرة لعودتها للعمل مرة أخرى وإعادة هيكلتها، وأهم هذه المؤسسات التي بادرت الحكومة بمساندتها وإعادة هيكلتها نخيل ودبي القابضة، مما أدى إلى تحسين أوضاعها المالية لتجاوز الأزمة، والعمل على دمج بعض البنوك المحلية لصنع كيانات ضخمة تستطيع مواجهة الأزمات.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمثلت في :

- إتباع سياسة تقسيط الرسوم الحكومية على القطاع الخاص والأفراد.

¹ فريد كورتل، مرجع سابق الذكر، ص 15.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 67.

-إنشاء صندوق الدعم المالي.

-إنشاء إدارة الدين العام.

- الالتزام المنضبط بالسياسات المالية الحكومية.

- إنشاء مؤسسة التنظيم العقاري "ريرا"¹.

2- الكويت

عرض البنك المركزي أموالاً ليلية واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبنوك، وتخفيض أسعار الفائدة بين البنوك واستعداده لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

3- قطر

اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من رأس مال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع، وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية².

4- المملكة العربية السعودية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي بتوفير أي سيولة تحتاجها البنوك، وأن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو 200 مليار ريال (53,1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال كما قرر البنك المركزي خفض معدل الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5%، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجمالي الذي ينبغي للبنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة ببدائعها من 5 إلى 10%³.

¹ إدارة الدراسات المالية، مرجع سابق الذكر، ص 12.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 67.

³ فريد كورتل، مرجع سابق الذكر، ص 14.

المطلب الرابع: إجراءات مجموعة العشرين

تضم مجموعة العشرين الدول الصناعية الثمانية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، اليابان، إيطاليا) إلى جانب 11 دولة ناشئة ومنتشرة في القارات الخمس وهي (الصين، الهند، أستراليا، كوريا الجنوبية، تركيا، السعودية، أندونيسيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، جنوب إفريقيا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة مع الدول الصناعية والناشئة.

برز دور هذه المجموعة تحت وطأة الأزمة المالية العالمية، وعقدت عدة قمم لمعالجتها بدءاً من قمة واشنطن في نوفمبر 2008، حيث أقرت خمسة مبادئ هي بمثابة إطار عام للنظام المالي والاقتصادي العالمي ومن أجل معالجة الأزمة وهي كالتالي :

1- تعزيز الرقابة المالية على عمل الأسواق والبنوك العالمية الكبرى، أي العودة إلى مبدأ الرقابة في عالم المال بصرف النظر عن حرية تدفق رأس المال، ومبدأ تحرير الأسواق والمبادلات بدون قيود أو ضوابط. صحيح أن هذه الرقابة لا تشير إلى التخلي عن النظام الرأسمالي في مفاهيمه التقليدية، بيد أنها لا تلتئم مع فلسفة الليبرالية الجديدة التي انطلقت خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

2- تنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية بهدف تخفيف الخسائر التي تصيب بلداً معيناً أو إقليمياً محدداً. كانت الإدارة الأمريكية تريد إشراك العالم في معالجة أزمة مالية نشأت عندها منذ سنة 2004، دون الإقرار بفشل بعض إجراءات العولمة المالية والاقتصادية القائمة على تحرير الأسواق والمبادلات التجارية.

3- تحديث النظام المالي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وهذا يقود إلى دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يضطلعاً بدور إضافي في معالجة الأزمة المالية العالمية تحت عنوان مواجهة الفقر في البلدان الأكثر نمواً. ولطالما حذر أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون من مخاطر حل الأزمة المالية العالمية على حساب الشعوب الفقيرة.

4- ضمان الشفافية وهو مبدأ يتصل بالرقابة المالية والإدارية معاً، فثمة فساد مالي وإداري ضارب في المؤسسات المالية الكبرى، ويفيد من تقنية الاتصالات الحديثة ويوظفها لصالح المضاربات والأرباح الوهمية من خارج النسق الاقتصادي الإنتاجي.

5- رفض الإجراءات الحمائية، هذا ما ركز عليه جورج بوش في طرحه داخل اجتماعات قمة العشرين في واشنطن. إنه تمسك بحرية المبادلات والأسواق ولو في حدود تقليدية، بعدما اضطرت وزارة الخزانة الأمريكية إلى التدخل في الأسواق المالية.

وفي ظل هذه المعطيات المتداخلة عقدت القمة الثانية لمجموعة العشرين في أبريل 2009 وسط تحذيرات دولية من مخاطر الأزمة إذ توصلت القمة إلى بيان ختامي جديد وهو كالآتي:

- تخفيض الفوائد على الودائع البنكية في معظم الدول، مع تعهد البنوك التابعة لمجموعة العشرين بالمحافظة على السياسات التوسعية المالية.
- استعادة الإقراض المحلي والدولي ودعم النظم البنكية لتوفير السيولة، وإعادة رسملة المؤسسات المالية ومعالجة مشاكل الأصول المتعثرة.
- تطبيق السياسات الاقتصادية لمجموعة العشرين بطريقة تعاونية ومسؤولة فيما يتعلق بالأثر على الدول الأخرى والامتناع عن تخفيض قيمة عملات دول هذه المجموعة بطريقة تنافسية، ودعم نظام نقدي دولي مستقر في إطار التنظيم والرقابة المالية.
- تعزيز النظام المالي من خلال بناء مجلس استقرار مالي، مع تفويض أكبر ليحل محل منتدى الاستقرار المالي، و يضم المجلس الجديد الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وأعضاء المنتدى، والمفوضية الأوروبية وسحب التنظيم والرقابة على كل المؤسسات والأدوات والأسواق المالية المهمة من الناحية التنظيمية واتخاذ إجراءات ضد السلطات غير المتعاونة بما فيها التهرب الضريبي¹.

¹ عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، قضايا دولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 55-61.

- تقوية مبادئ الشفافية والمسؤولية بما يضمن الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات التي تتعلق بالمؤسسات المالية لتفادي المخاطر المفرطة.
- تقوية أنظمة الإشراف على المؤسسات المالية من خلال الحرص على تحقيق إشراف متعلق بها، وإدارة المخاطر بما يتفق مع طبيعة المؤسسات المالية وطبيعة المتعاملين معها، والمراقبة الفعالة لوكالات التقييم الائتماني. بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على أسواق المشتقات المالية وتخفيض مخاطرها¹.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق الذكر، ص ص170-171.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات المالية التي تعددت أسبابها، آثارها، حيزها ونتائجها وأعنفها الأزمة المالية الأخيرة حيث كان من أهم أسبابها الإفراط في الإقراض والارتفاع المفاجئ لمعدلات الفائدة مما دفع إلى عدم قدرة المقترضين على سداد الديون المتركمة عليهم، كما أدى ذلك إلى الإعلان عن انهيار أكبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على خلفية أزمة الرهن العقاري.

لنتنقل بعد ذلك إلى مختلف دول العالم نتيجة الانفتاح الاقتصادي مع اختلاف درجة تأثير كل دولة على حدى، فالدول الأكثر تأثراً هي التي لها علاقة وثيقة بالاقتصاد الأمريكي الذي اعتبر مركز الأزمة المالية العالمية. ولمواجهة الأزمة وتداعياتها ظهرت عدة خطط لتقادي خسائر أكثر، وتجنب إفلاس أكبر البنوك أبرزها خطة الإنقاذ الأمريكية والتي تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة، بالإضافة إلى خطط أخرى لمواجهة سواء في دول أوروبا أو دول الخليج وغيرها.

الفصل الثاني:

إدارة المخاطر، أساليبها
وعلاقتها بالأزمة المالية
العالمية

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر عنصرا ملازما للعمل سواء لدى الأفراد أو المؤسسات، وهي تشمل على أنواع متنوعة من المخاطر التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات، ولأن هذه الأخيرة لا تستطيع التنبؤ بالمستقبل بدقة، حيث أن إدارة المخاطر تكون بمعرفة المخاطر وتحديدها وقياسها وتقييمها مما يساعد على اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة.

تشكل المخاطر انعكاسا للبيئة التي تعمل بها المؤسسات بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن المخاطر ستؤثر بكل تأكيد على أداء المؤسسات واستمرارية وجودها وبالتالي يجب أن تكون لهذه المؤسسات الخبرة الكافية للتعامل مع هذه المخاطر، بالإضافة إلى معرفة وفهم العوامل التي تؤدي إلى نشوئها.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة إدارة المخاطر مفهومها وكذا أهدافها وأهميتها.

وفي المبحث الثاني: أنواع المخاطر وأساليب إدارة المخاطر ومراحلها.

أما المبحث الثالث فقد خصص لمعرفة العلاقة التي تربط إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر أساسية بالنسبة لأي مؤسسة سواء مالية، أو غير مالية فهي تقوم بالتنسيق مع كافة الإدارات داخل المؤسسة الواحدة، لضمان توفير كافة البيانات اللازمة عن المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات. ولفهم إدارة المخاطر أكثر والدور الذي تقوم به لابد من التطرق ومعرفة بعض المفاهيم النظرية حولها.

المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر ومفهومها

1- نشأة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر على الرغم من حدوثها كمفهوم ومجموعة من التقنيات للتعامل مع ما يخبئه المستقبل من احتمالات وشكوك ممارسة قديمة، ترسم لنا قصة النبي يوسف عليه السلام مع ملك مصر عن السنوات العجاف والتحوط ضد المجاعة نمطا أوليا عن إدارة المخاطر¹ فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَهْرَانٍ سَمَانٍ يَأْكُلُنَّ مِنْ حَبِّهِمْ وَأُخْرٍ يَأْبَسَانِ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿46﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَاكُلُونَ ﴿47﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴿48﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ نَامٌ فِيهِ يُعَاظُ النَّاسُ وَفِيهِ يُعْصِرُونَ ﴿49﴾².

هذه الآيات تبين كيف تدار المخاطر، وإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، والإنسان دائم السعي في البحث عن طرق وأساليب علمية حديثة ومتطورة لإدارة المخاطر. لكن بدأ استخدام مصطلح إدارة المخاطر في الخمسينات، وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح هارفارد بينزنس ريفيو 1956 حيث طرح المؤلف ما بدأ في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المؤسسة البحثية.

¹ نيل كروكفورد، مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، 2007، ص2.

² القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 46-49.

وفي ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من المؤسسات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين". وبالتدرج تم اسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل المؤسسات، وفي سنة 1929 عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة مشكلات ذات الاهتمام المشترك، وفي سنة 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء، ونشر الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام لكي يطلع عليها مشترو التأمين المؤسسي. وفي سنة 1932، تم تنظيم "مشترو التأمين في نيويورك" التي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطرة، وفي سنة 1950 تم تأسيس رابطة مشتري التأمين القومية ثم تحولت الرابطة لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين، بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج سنة 1973.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي. وفي سنة 1975 بعدما قررت رابطة مشتري التأمين (RIMS) تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين حيث كانت تقوم هذه الجمعية بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر¹.

كما تتبنى إدارة المخاطر أدوات كثيرة لتحليل المخاطر والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر. وطالما أن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على أسهم المساهمين. فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات، وتقوم بهذا الدور من خلال التنويع الكفؤ للمخاطر الخاصة وتحويل المخاطر العامة².

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص46-50.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية إنشاء النشر، جدة، الطبعة الأولى، 2003، ص ص34-35.

2- مفهوم إدارة المخاطر

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر سيتم تعريف المخاطر أولاً:

2-1 تعريف المخاطر

- لغة: مشتقة من الخطر ومعناه الإشراف على الهلكة¹.
- اصطلاحاً: في اللغة الإنجليزية مصطلح خطر (Risk) مشتق من الكلمة اللاتينية (Riscass) والتي تعني حدوث التغيير والانحراف عن المتوقع².
- هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة في ظل عدم التأكد المرتبط بالعوائد المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها، أو أنها فرصة تكبد أذى أو خسارة تكون قابلة للقياس الكمي³.

2-2 تعريف إدارة المخاطر

لقد تعددت تعاريف إدارة المخاطر أهمها:

- إدارة المخاطر كعلم: يعتمد على التحليل الواقعي لهيكله المخاطر، والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية والإحصائية.
- إدارة المخاطر كفن: تتطلب اختيار النموذج المناسب، ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في إدارات المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحيطة والحذر⁴.
- هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة⁵.

¹ نجاة شاكر محمود، استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية-مجمع- جامعة بناري، عدد 04، 2012، ص58.

² سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، المجلد 7، 2015، ص570.

³ عبد الرحمان نعجة، آليات ترشيد الصناعة المالية لإدارة المخاطر تحليل واقع الاستثمارات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 34، مارس 2015، ص37.

⁴ محمد فوزي، إدارة ترشيد المخاطر التشغيلية في قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 34، مارس 2015، ص35.

⁵ أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصرفة الإسلامية في ظل معايير نازل، دراسات اقتصادية إسلامية، عدد 1، مجلد 19، ص60.

- هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب¹.
- إدارة المخاطر هي مجال التوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتفاديه مستقبلاً².
- إدارة المخاطر هي تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة، أو هي تلك الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها³.
- هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا، وهذه الإجراءات تستوجب وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة⁴.
- إدارة المخاطر: هي التحديد، التقييم والقرارات المتخذة من قبل المؤسسة (أو الفرد)، فيما يتعلق بمعالجة مخاطر معينة التي تواجهها المؤسسة (أو الفرد). ويمكن أن تكون عملية رسمية تتضمن إجراءات وتقييمات نوعية وكمية تؤدي إلى معاينة قرار وتدوينه، ويمكن أن تكون غير رسمية⁵.
- وعليه يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها تلك الإجراءات والتدابير والتقنيات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحديد المخاطر المحتملة، والتي يمكن أن تتعرض لها أثناء نشاطاتها المختلفة، وتقليل الخسائر المترتبة إلى أدنى حد ممكن وبأقل تكلفة.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص55.

² عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008، ص6.

³ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد 7/2009-2010، ص335.

⁴ نجاة شاكر محمود، مرجع سابق الذكر، ص60.

⁵ Peter moles, **sources of financial risk and risk assessment**, financial risk management, Edinburgh business school, first published, great Britain,1998,p1/18.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عنصراً فعالاً داخل أي مؤسسة وذلك للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهو ما جعلها تكتسب أهمية ومكانة كبيرة بين إدارات المؤسسة.

1- أهداف إدارة المخاطر

إن تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وذلك أثناء سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في النمو والاستمرارية وتحقيق العوائد وتعزيز الثقة بها. يتطلب من المؤسسات أن تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر لديها، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى التنسيق بين كافة الإدارات في المؤسسات وذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة داخل المؤسسات، وذلك بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل يتم إعداده بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته واتخاذ الإجراءات الضرورية حياله. يضاف إلى ذلك التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر الشامل بشكل دوري ودقيق، ويجب أن يتضمن هذا التقرير من بين أمور عديدة توصيات تتعلق بتخفيض مستويات التعرض، سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة. إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة المؤسسات لتمكين من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها على مستوى المؤسسات ككل، كما أنها تهدف إلى التأكد من استيفاء كل المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وحصر إجمالي المخاطر التي يمكن للمؤسسات أن تتعرض لها في المستقبل وتحديد الآليات التي يمكن إتباعها لتفادي تلك المخاطر¹.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص16.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- البقاء: حيث تهدف إدارة المخاطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف، والتي تعرض المشروع إلى تهديد بقاءه إذا زادت بالإضافة إلى تخفيض تكاليف مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.
- ضمان النمو المستمر للمؤسسات والمشاريع من خلال ضمان مصادر تزويد احتياجاتهم في حالة التعرض للمخاطر، كما أنها تؤدي إلى تخفيض حالة الاضطراب التي تصيب الأفراد والمؤسسات عند اتخاذ القرارات¹.
- كما أن إدارة المخاطر تهدف إلى حماية المتعاملين، بالإضافة إلى اطمئنان الدائنين من إمكانية المؤسسة من سداد ديونها والثقة في مقدرتها، مما يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني لها بسبب الاستقرار وعدم تقلب التدفقات النقدية لهذه المؤسسة².
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المؤسسة.
- إيجاد الحلول لمختلف المخاطر دون وقوع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى استخدامها كسلاح تنافسي.
- التأكد من حصول المؤسسة على عائد يتناسب والمخاطر التي قد يواجهها³.
- تقديم إطار عمل للمؤسسة بهدف دعم النشاطات المستقبلية بأسلوب متناسق ومسيطر عليه.

¹ أحمد ممدوح حمزة ، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص201.

² عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص211.

³ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص03.

- إعداد أساليب لاتخاذ القرار، وتحديد الأولويات من خلال الإدراك الشامل للفرص والمخاطر والتغيرات التي تواجه نشاطات المؤسسة.

- دعم الموارد البشرية وقاعدة بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى تعظيم الكفاءة التشغيلية¹.

2- أهمية إدارة المخاطر

تتعرض المؤسسات إلى مخاطر تجعلها في حالة قلق دائم نتيجة انخفاض درجة التأكد اتجاه قرارات مصيرية سواء لاستمرار المؤسسة أو تغيير نشاطها، لهذا لجأت معظم المؤسسات إلى تخصيص إدارة مستقلة خاصة بإدارة المخاطر وذلك لأهميتها ودورها في تحديد مصير المؤسسة وتتجلى أهميتها في:

- يتولى المتخصصون في إدارة المخاطر بتوفير الحماية والاستمرارية للمؤسسات والأفراد من خلال تخفيض معدلات تكرار الحوادث، وتخفيض متوسط قيمتها في حالة حدوثها وتخفيض درجة عدم التأكد لدى الأفراد.

- تظهر أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للمشروع من خلال ما تقدمه، فهي تفصل بين المخاطر التي يمكن تحمل خسائرها دون توقف عمل المشاريع أو دمارها، وبين المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المشروع على الاستمرار والاستقرار لمواجهة مثل هذه المخاطر وبالتالي إدارة المخاطر تساعد على استمرارية المشروع.

كما أنها تستطيع أن تساهم بشكل غير مباشر في زيادة أرباح المشروع وذلك من خلال:

- إعطاء صورة واضحة للقائمين على اتخاذ القرارات في المشاريع عن المخاطر البحتة التي يتعرض لها المشروع وبالتالي اتخاذ القرار السليم.

- تستطيع إدارة المخاطر تخفيض الانحرافات في مقدار الأرباح والتدفقات النقدية من سنة لأخرى.

¹ سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، مرجع سابق الذكر، ص574.

- تستطيع إدارة المخاطر من خلال عودة المشروع إلى ممارسة نشاطه بأسرع وقت ممكن عقب أي حادث ليحافظ على عملائه.
- تساعد إدارة المخاطر الآخرين الذين يتأثرون بخسائر المشروع من خلال قيام المشروع من تحمل مسؤوليته الاجتماعية أو بالظهور بصورة جديدة أمام المجتمع.
- تستطيع إدارة المخاطر أن تساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح وذلك من خلال تخفيض التكاليف، حيث يتم تخفيض هذه الأخيرة من خلال منع أو تخفيض أثر الخسائر المتوقعة¹ هذا بالإضافة إلى تخفيض درجة المخاطر مما يؤدي إلى تحسين نتائج المشروع ومواجهة المشاريع المنافسة.

المطلب الثالث: وظائف إدارة المخاطر

- يعتبر تواجد إدارة المخاطر أساسي في كل المؤسسات وذلك لأهميتها البالغة في الحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، إذ لها مجموعة من الوظائف داخل المؤسسات وتكمن هذه الوظائف في:
- تحديد المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجه المؤسسات نتيجة الأنشطة التي تقوم بها.
- تحليل وتقييم هذه المخاطر بالإضافة إلى وضع أسس وضوابط الوقاية والمنع.
- إيجاد ووضع السياسات والوسائل اللازمة لمواجهة المخاطر والتحكم فيها والتي تساعد على رسم الإستراتيجيات المثلى لإدارة المخاطر.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لإدارة المخاطر.
- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة والمتعلقة بإدارة المخاطر.
- تقييم برامج المخاطر وتعديلها كلما تطلب الأمر ذلك.
- الاستفادة من تجارب المؤسسات المتقدمة في مجال إدارة المخاطر وذلك بإيفاد البعثات التدريبية لها.

¹ أحمد ممدوح حمزة ، مرجع سابق الذكر، ص ص194-200.

- بث الوعي لدى المتعاملين مع المؤسسة والعاملين فيها بأهمية إدارة المخاطر للمحافظة على ممتلكات المؤسسة¹.
- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.
- إعداد ومتابع التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة وقياس كل المخاطر التي قد تواجه المؤسسة.
- التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، وتنظيم عروض وبرامج تنويرية للمختصين بتلك الإدارة بهدف إلقاء الضوء على المسؤوليات المناطة بهم بموجب تلك التعليمات.
- مراقبة مدى التزام الإدارات المعنية بالتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية مع وضع جدول زمني للمراجعة والفحص الدوري.
- العمل مع الإدارات المختلفة بشأن تنمية الموارد والاستخدامات.
- مراجعة كافة الطلبات المقترحة للحصول على استثناء من التعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية، وتقديم التوصيات والإجراءات المناسبة المقترحة بهذا الشكل².

المبحث الثاني: أنواع، أساليب ومراحل إدارة المخاطر

لقد تعددت وتنوعت المخاطر داخل المؤسسات المالية حسب النشاطات التي تقدم عليها، لهذا وجب على المؤسسة اختيار الطرق المناسبة لمواجهة تلك المخاطر، لكن قبل تحديد الطريقة المناسبة يجب أن تمر إدارة المخاطر في المؤسسات إلى مراحل عديدة لاختيار الطريقة الملائمة للخروج بأقل التكاليف.

¹ عبد السلام ناشر محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية-الأصول العلمية-دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص155.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص24-30.

المطلب الأول: أنواع المخاطر

تواجه المؤسسات العديد من المخاطر أثناء الأنشطة المختلفة التي تقوم بها ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1- مخاطر سعر الفائدة

إن التذبذبات في سعر الفائدة تؤثر على الإيرادات من خلال التغيير في الهامش وعلى رأس مال البنك، من خلال تغيير القيمة الاقتصادية لرأس المال على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنوك الحالية والمستقبلية، وكذلك رأس المال نتيجة للتغيير في أسعار الفائدة، وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها ناهيك على أن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديدا على إيرادات وسيولة ورأس المال لدى البنك¹.

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول. حيث تتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك إذ يوفر له ما يلي:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول ويتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة على التوقعات التي بنت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة².

2- المخاطر الائتمانية

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وهذا يتطلب منه الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم القروض، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتتناقص بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرتهم على

¹ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص33.

² سمير الخطيب، مراجع سابق الذكر، ص237.

السداد¹. حيث أن البنوك تقدم القرض للطرف الآخر مقابل الوعد بسداد الفائدة وأصل الدين في المستقبل، وهذه المخاطر هي إحدى أشكال مخاطر الطرف الآخر، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد.

إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر باتجاهين فهي تؤثر على كلا طرفي الاتفاق إذ أن المخاطر التي يتعرض لها المقرض تتمثل في سحب أو توقف البنك عن تقديم التسهيلات الائتمانية، أما بالنسبة للبنك المقرض فإنه يتقبل بعض المخاطر الناشئة عن عدم قدرة العميل على السداد حيث هذه الأخيرة تعتمد على وضع العميل وشخصيته وتكون في معظم الحالات نتيجة الأسباب التالية:

- عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد.

- ميل كبار العملاء أو الشركات الكبيرة عمدا للحصول على ائتمان من موردين أصغر وباستحقاق يتعدى تاريخ الاستحقاق. وتزداد المخاطرة أو تكون أكبر عندما يكون مبلغ الائتمان الممنوح أكبر وعندما يتم منحه لمدة أطول².

3- مخاطر السيولة

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تكوين سيولة، حيث أن الجزء الأكبر من أنشطته يعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قدرته على تقديم سيولة لعملائه³، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وتشير مخاطر السيولة إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات

¹ منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

² عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006، ص 1-3.

³ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء 2، لبنان، 2005، ص 141.

النقدية للبنك لمواجهة التدفق النقدي الخارج مثل طلبات سحب الودائع وعمليات الإقراض، والتدفق النقدي الداخل الناتج عن زيادة الودائع وشراء الالتزامات وتصفية الأصول¹.

4- مخاطر سعر الصرف

وهي مخاطر ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال البنكية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي، مما أدى إلى ارتفاع معدل التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة². ونتيجة لذلك فإن قيمة العملة الأجنبية المستلمة والمدفوعة عندما تحول إلى عملة بلد آخر فقد تكون أكثر أو أقل من المتوقع، وبذلك فإن مخاطرة سعر الصرف تمثل درجة التذبذب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو نسبة إلى العملة المرجعية. أو هي مقدار التغير في عائد المحفظة الذي يسببه التذبذب في سعر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة البلد الأم³.

إن مخاطر سعر الصرف عنصر من عناصر مخاطرة السوق، فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تباينها مع المؤشرات السوقية الأخرى. وبالتالي فإن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتعرض له كل من يملك أصولاً أو قروضاً محررة بعملات أجنبية، بسبب القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات الأجنبية، وهو أكثر المخاطر تأثيراً على البنوك التي تمارس نشاطاتها على المستوى الدولي لأنها تواجه في نفس الوقت خطر سعر الصرف وخطر معدلات الفائدة، وهذا ما يفسر صعوبة التفريق بينهما بالإضافة إلى دمج طرق إدارتهما⁴.

¹ مروان النحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 2010، ص 28.

² دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 235.

³ حاكم محسن الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات)، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 431-432.

⁴ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص ص 57-58.

5- مخاطر التشغيل

وهي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية¹. وفي مفهوم عام تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو الفساد، بينما المخاطر الفنية قد تكون الأعطال التي تطال الأجهزة والحاسب الآلي. أما مخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات².

6- مخاطر استراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي. إن السياسات المتعلقة بإستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل وبالتالي لا بد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة إستراتيجية البنك، وتوفير أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من المراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية³.

7- المخاطر القانونية

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي

¹ صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004،

ص8.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 32-33.

³ إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق الذكر، ص37.

تمارسها البنوك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية لإدارة البنك ولموظفيه (الاحتياطي، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وتعتبر المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل أما المخاطر الرقابية تنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد¹. إن متابعة الجوانب القانونية أمرا على درجة كبيرة من الأهمية، ويرى البنك أن متابعة المخولين بالافتراض واستمرار الأشكال القانونية للعملاء على النحو الذي كان قائما عند المنح من الأمور التي يلزم الاهتمام بها².

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر

إن كل عملية أو نشاط تقوم به المؤسسات ينطوي على العديد من المخاطر وبالتالي يجب أن تكون لدى هذه المؤسسات آليات للتعامل مع المخاطر عندما تواجهها، وتكون لديها خيارات لمواجهة تلك المخاطر وتتمثل في:

1- تجنب المخاطر

ويقصد به اتخاذ قرار الحد من نشاط معين نتيجة الخسائر الجسيمة التي تترتب عن هذه المخاطر والتي لا تستطيع المؤسسة تغطيتها ولا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة³، وهذا الأسلوب يعد تقنية سلبية قد يجعل المؤسسة تعجز عن تحقيق أهدافها ويحرمها من فرص كبيرة للربح بسبب الاستخدام المتكرر لهذه التقنية⁴، ولهذا السبب تعتبر أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر الكبيرة فلو استخدمت تقنية تجنب المخاطر بشكل كبير لحرمت المؤسسة من تحقيق فرص كثيرة لتحقيق الربح، ويمكن أن تلجأ المؤسسة إلى هذه التقنية في الحالات التالية:

- عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية للتعامل مع المخاطر التي لا تستطيع المؤسسة مواجهتها.

¹ طارق الله خان ، أحمد حبيب، مرجع سابق الذكر، ص33.

² سمير الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص ص 161-162.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق الذكر، ص212.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص32.

- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل وقوعه بالإضافة إلى أنها تقنية لا تعدو عن كونها اتخاذ القرار بعدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وجود الخطر وذلك بالابتعاد عنه¹.

2- تحويل المخاطر

ويقصد بها التعاقد مع طرف آخر ليتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة والذي يتخذ القرار للخسارة التي تنتج عن تحقق حوادث معينة بشرط أن يقوم صاحب القرار بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف الآخر، وتتدخل سياسة تحويل الخطر تدخلا كبيرا لتحديد من اتخاذ القرارات السلبية في حياة الأفراد والمؤسسات، فمن المعلوم أن القرارات التي تترتب عليها مخاطر عالية لا يُقدم عليها الأفراد ولا المؤسسات، ولكنهم إذا وجدوا أمامهم طرق مناسبة لنقل عبئ المخاطر بتكلفة معقولة فإنهم يقبلون عليها بدون تردد أو خوف².

ويكون التحويل عن طريق عدة أساليب تتمثل في التأمين والترتيبات التعاقدية أو الاستعانة بمصادر خارجية، ويتم ذلك لجميع المخاطر أو جزء منها. وهو أسلوب شائع للتعامل مع المخاطر حيث تقوم المؤسسات بتحويل المخاطر إلى جهة أخرى، حينما يتعذر على المؤسسة الاحتفاظ بها أو مواجهتها من خلال دفعها اجرا أو تحملها كلفة الخطر، ويتم تحويل المخاطر عن طريق التعاقد القانوني الذي يترتب الالتزامات على طرفي التعاقد، بموجب هذا العقد يتعهد صاحب المخاطر بدفع كلفة الخطر إلى الطرف المنقولة إليه المخاطر، ويتعهد الأخير بتحمل عبئ الخسارة عند تحقق الأحداث المنصوص عليها في العقد، ويلعب أسلوب تحويل المخاطر دورا إيجابيا في اتخاذ القرارات التي تكون فيها درجة المخاطر عالية، خصوصا عندما تكون كلفة تحويل المخاطر معقولة³.

¹ لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 19.

² شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 54-55.

³ سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، مرجع سابق الذكر، ص 579.

3- تقليل المخاطر

يقصد بتقليل المخاطر تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على الوصول إلى طرق دقيقة للتنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج كل مرة عن تحقق الحوادث المختلفة، وينتج عن طريقة تقليل المخاطر عن طريق التنبؤ الدقيق إحدى النتيجتين، إذا كانت الخسارة المالية المتوقعة كبيرة واحتمال تكرارها مرتفع مما يؤدي إلى تجنب المخاطر عن طريق عدم اتخاذ القرار، أما إذا كانت الخسارة المالية المتوقعة واحتمال الحدوث يمكن التعامل فيهما في حدود الإمكانيات المالية والاجتماعية¹. والمخاطر يمكن أيضا تقليلها من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض، يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموع ما.

4- قبول المخاطرة

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطر فالمؤسسات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر، وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها، يتم بعد ذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تتطوي عليها تلك المخاطر.

والاحتفاظ بالمخاطر أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطر، بل إنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل مؤسسة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها أو أيهما ينبغي عليها أن تتفادها أو تحويلها بناء على هامش الاحتمالات الخاصة بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمؤسسة ما قد يسهل تحملها بالنسبة لمؤسسة أخرى، وبالتالي فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسارة معينة صغيرة نسبيا².

¹ شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، مرجع سابق الذكر، ص 61.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص 33-34.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لها، وتتمثل تلك الخطوات فيما يلي:

1- تحديد الهدف

إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المؤسسة من برامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برامج المخاطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء، لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو حماية كافة أنشطة المؤسسة للتأكد من عدم وجود مخاطر صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المؤسسة، هذا الهدف يتضمن أمرين هما:

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المؤسسة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاسها.

- حماية العاملين بالمؤسسة من مخاطر الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض.

- أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد أو تكوين علاقات عامة جيدة فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة المخاطر وليست أهداف أساسية¹.

2- تحديد المخاطر

هذه المرحلة من إدارة المخاطر يتم تفويضها إلى شخص ما داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يجب على هذا الشخص أن تكون له دراية كاملة عن المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة خلال نشاطاتها المختلفة، ولاكتشاف المخاطر التي تواجه المؤسسة يستخدم معظم مديري المخاطر منهج علمي منظم للتعامل مع مشكلة التعرف على المخاطر².

¹ أسامة عزمي سلام، شفيقي نوري موسى، مرجع سابق، الذكر، ص 45-46.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، الذكر، ص 60.

3- تقييم المخاطر

بعد أن يتم تحديد المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة، ثم يتم بناءً على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر إلى ثلاث مجموعات:

3-1- المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف تؤدي إلى الإفلاس.

3-2- المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطر التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم وضع خطط لمواصلة النشاط.

3-3- المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطر التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها دون أن يتسبب ذلك في خسائر مالية¹.

حيث يعتبر تكرار واستمرار تقييم المخاطر من الأمور الأساسية للتعرف على الظروف المتغيرة واتخاذ الإجراءات الضرورية نظراً للتغيير الدائم في الظروف الحكومية الاقتصادية، الصناعية، التشريعية والتشغيلية فإن بيئة المخاطر لأي جهة هي بيئة دائمة التغيير وكما تتغير كذلك أولويات الأهداف وأهمية المخاطر التابعة لها².

4- تحديد البدائل

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار. بعبارة أكثر تحديداً تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل المخاطر، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر هذه القرارات من مؤسسة لأخرى. وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع هذه المخاطر، يجب على مدير المخاطر الأخذ بعين

¹ فضيلة بوطورة، الشريف بقة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 5، 2015، ص 254.

² منابر أحمد عبد الله الشدوخي، إدارة المخاطر في العمل الرقمي، بحث مقدم للمسابقة الثالثة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون الخليجي، ديوان المحاسبة، الكويت، 2013، ص 29.

الاعتبار مدى أولوية المخاطر، ثم يتم إجراء تقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة¹، ويعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن برامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع قرار، حيث يتم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة المخاطر على أساس احتمال وقوع الخسارة وكذا حجم الخسائر المادية المحتملة والعوامل المساعدة على الخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة².

5- تنفيذ القرار

تعتبر سرعة التنفيذ أمراً في غاية الأهمية في إدارة المخاطر حيث يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة المستخدمة في التخفيف من آثار المخاطر، إما بواسطة التأمين حيث أصبح الحل الأساسي في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركات التأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر دون التضحية بالأهداف وكما يتم اللجوء إلى التقليل أيضاً³.

6- التقييم والمراجعة

يجب إدراج التقييم والمراجعة لسببين هما:

الأول أن عملية إدراج المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتتسأ مخاطر جديدة وتختفي المخاطر القديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام والانتباه المتواصل مطلوب، أما السبب الثاني فهو أن الأخطاء ترتكب ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهضة التكاليف⁴.

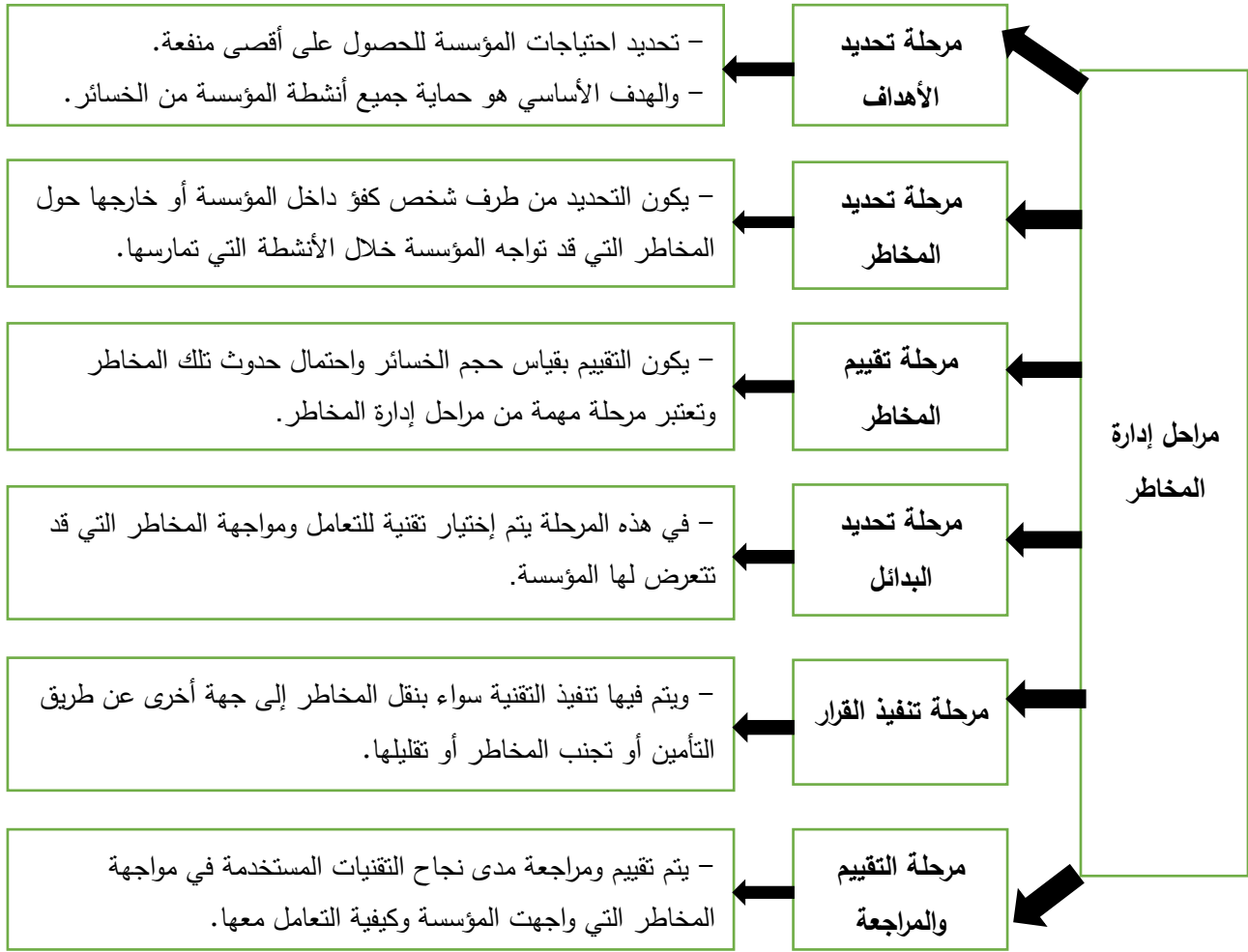
¹ فضيلة بوطورة، الشريف بقة، مرجع سابق الذكر، ص254.

² موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص33.

³ مناير أحمد عبد الله الشدوخي، مرجع سابق الذكر، ص31.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق الذكر، ص63.

الشكل رقم (2): مراحل إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية

أدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص والعالمي بشكل عام إلى إعادة النظر في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية وإعطائها أولوية كبيرة داخلها، نظرا لما تقدمه لها من تجنب الخسائر الكبيرة وعدم الوقوع في مثل هذه الأزمات مستقبلا.

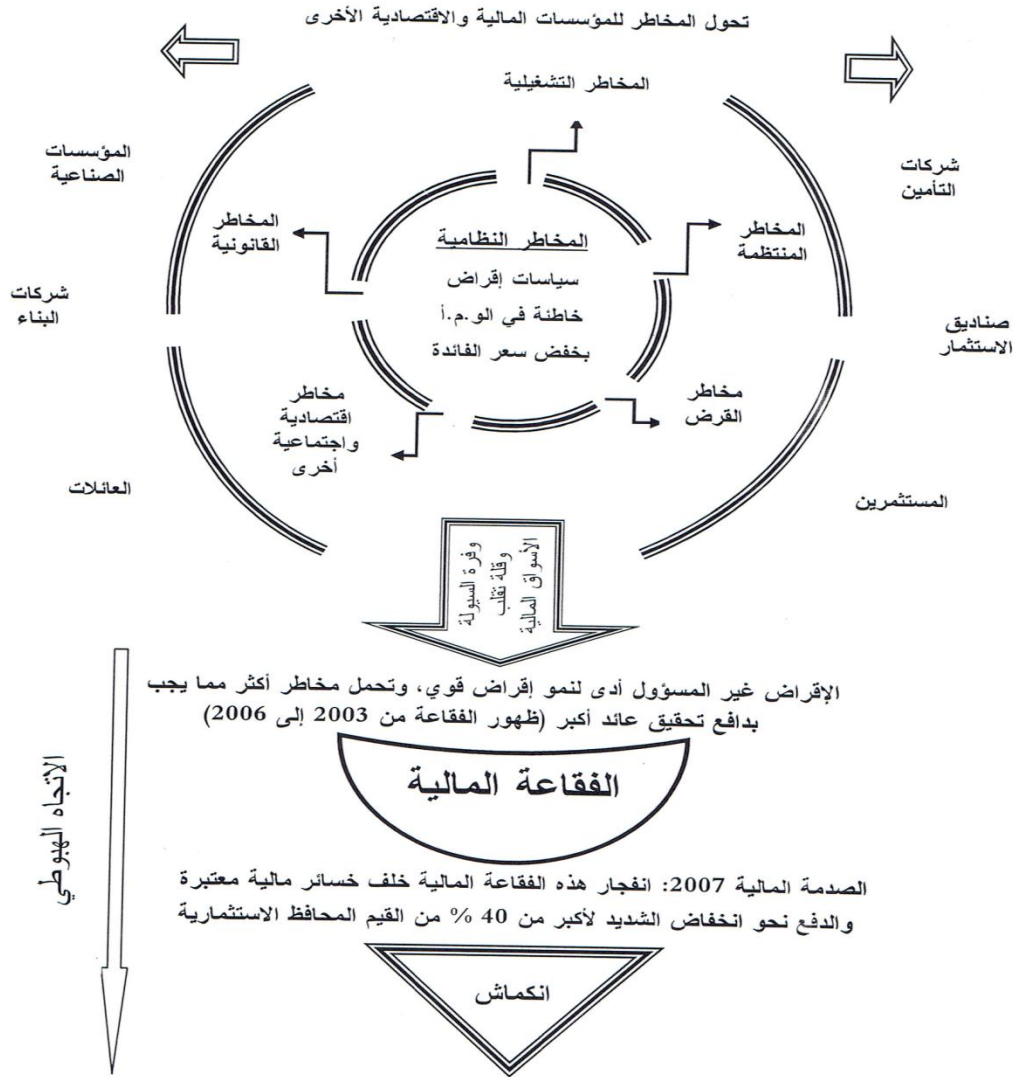
المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بالأزمة المالية العالمية

1- العلاقة المباشرة

إن العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية كانت لها رؤية غير صحيحة، لأنه لم يسمح لإدارة المخاطر أن تحدد فرص الأخذ بالمخاطر (التحمل)، وما ينبغي للمؤسسة من تحقيق نمو مريح على نحو معقول وهذا لعدم فهم واستيعاب المخاطر وتحديد أعلى مستوى مناسب لتحمل المخاطر. أي عدم تحقيق أهم أهداف إدارة المخاطر وهما عنصري الفهم والذي يتضمن عناصر مثل إدراك المخاطر التي يمكن للمؤسسة أن تتعرض لها بالإضافة إلى عنصر المراقبة والتي تعني النظر في كل العلاقات مع الأطراف الأخرى ومدى تعرض المؤسسة للمخاطر التي قد تتجم عن مثل هذه العلاقات.

ولهذا فإن إدارة المخاطر هي أفضل استثمار في المستقبل، ومن الأحسن تقدير المشاكل المتوقعة بدلا من تضييع الوقت في حلها، فإدارة المخاطر تطور قابلية التنبؤ ومراقبة مشاريع المؤسسات وتجنب حدوث مثل هذه الأزمة. والشكل الموالي رقم (3) يوضح العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية:

الشكل رقم (3): العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية



امتداد آثار الأزمة الى الإقتصاديات النامية، وحدث أكبر انكماش للنشاط الإقتصادي العالمي في الربع الأخير من سنة 2008 والربع الأول من سنة 2009، منذ الحرب العالمية الثانية. وتحقيق بعض الإنتعاش المتذبذب في الربع الأخير في سنة 2009، والتنبؤ بتعافي الإقتصاد العالمي في سنة 2010.

المصدر : عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص17.

ومن خلال المخطط يمكن رؤية المخاطر الرئيسية التي سببت الأزمة المالية العالمية منشؤها اتخاذ قرارات خاطئة بخصوص تحديد سعر الفائدة في مستوى منخفض عما هو مطلوب وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما أدى في البداية إلى تنشيط سوق الإقراض على المدى المتوسط ونموه، بالإضافة إلى فتح المجال للاستخدام الكبير للمشتقات المالية مما أدى إلى انتعاش سوق الأوراق المالية على مستوى المعاملات بين البنوك والأوراق التجارية والسندات، وهذا هو الظاهر إلا أن غياب الرقابة المناسبة والإفراط وسوء استخدام تلك الأدوات والتقنيات أديا إلى ظهور ما يسمى بالفقاعة المالية، وازداد حجم تلك الفقاعات بالتوسع والتمادي في اللجوء لهذه الأدوات دون رقابة كافية إلى أن انفجرت الفقاعات، وأول ضحايا هذا الانفجار هو ما حدث لسوق الرهن العقاري بفشل ملايين المقترضين عن سداد ديون شراء المساكن والعقارات المتمثلة في معظمها في قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المتدني.

إن بروز اضطرابات في الأسواق المالية ما بين جوان 2007 ونوفمبر 2008 نجم عنها نشوء مخاطر أخرى، كانت غير منتظرة وفي مجالات أخرى وهي في الواقع نتيجة لما حدث كمخاطر السيولة التي تبخرت بسرعة، وهذا راجع لعدم توافر الأموال لدى البنوك للإيفاء بالتزاماتها رغم قيامها ببيع بعض أصولها بغرض تجنب العجز أو الانهيار. بالإضافة إلى ظهور مخاطر اقتصادية كارتفاع نسبة التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهذه المخاطر كلها تحققت وأحدثت خسائر كبيرة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات المالية وقطاعات اقتصادية أخرى أهمها البنوك¹.

أدى التوسع الهائل في النظام المالي الذي كان منشؤه ظهور أدوات مالية جديدة بدت وكأنها تحقق مكاسب أكبر مع تحمل مخاطر أقل، مما أدى إلى ظهور اعتقاد في التنظيم المالي الذي يقوم على افتراض الانضباط في الأسواق المالية من شأنه القضاء على

¹ مرجع نفسه، ص ص 16-18.

السلوكيات المندفعة وأن الابتكار المالي سوف يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها. وعلى وجه العموم لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي كان قادرا على احتواء المخاطر الناجمة على سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي.

أما فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي لتزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق العقارات، ولم يتحقق توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات مما أدى إلى تفاقم المخاطر التي ينطوي عليها العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة عبر الحدود، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، بالإضافة إلى انشغال أجهزة الرقابة المالية بالقطاع البنكي الرسمي بدلا من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي العامل في الظل. حيث واصلت الأزمة في الانتشار مما أدى إلى انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين، وسرعان ما انتقلت عواقب الضائقة الائتمانية والهبوط في أسعار الأصول عبر الأجهزة البنكية إلى كل القطاعات والبلدان في الاقتصاد العالمي، وتضاعف حجمها مما أدى إلى انهيار ثقة المستثمرين¹.

2- العلاقة غير مباشرة

قد يكون تحقق مخاطر ما سببا في اندلاع أزمة معينة مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية، إلا أن هناك علاقة غير مباشرة بين المخاطر والأزمات المالية تكمن في أن الأزمة تظهر في قطاع ما مما يؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى غير واضحة أو ظاهرة، وقد يرجع هذا الوضع لعدم وجود ربط بين إدارة المخاطر وإدارة الأزمات، فإدارة المخاطر تنشط بشكل دوري وعلى نحو يومي في بعض الحالات، لكن نشاط إدارة الأزمات قد يبدأ منذ ظهور الأزمات، وبالتالي تكون إدارة المخاطر بشكل مسبق لإدارة الأزمات.

¹ صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009، ص 9.

والشيء المهم هو أن تفاقم الأزمة الحالية نشأ من سوء تقدير مخاطر القرض، لأن المنتجات المركبة في أسواق المال لا تحتوي فقط على مخاطر القرض، وإنما كانت تحتوي أيضا على مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية المرتبطة بعملية إدارة مثل هذه الأصول. والدرس الأساسي هو أن إدارة المخاطر في البنوك على نحو محايد وفردى ينبغي ألا تتركز بصورة ضيقة على حماية المؤسسة فقط ويتجاهل المخاطر النظامية لحد كبير، فالارتباط الكبير بين النظم البنكية والمؤسسات المالية يدفع لإيجاد نظام متكامل لإدارة المخاطر ليكون مقدمة لإدارة الأزمات وعلى ارتباط بين جميع الأنظمة في جميع المؤسسات المالية لتفادي ما يمكن تفاديه قبل وقوعه¹.

رغم أن الأزمات المالية تحدث بانتظام لكن مع هذا لا يمكن التنبؤ بها ونتيجة لهذا على المؤسسات أن تأخذ في اعتبارها تشعب أحداث السوق غير عادية إلى درجة ممكنة في تخطيط إدارة المخاطر داخل المؤسسات، ومعنى هذا ضمان وجود إطار إدارة المخاطر المالية كافي وفهم التعرضات الموجودة وتجنب الاعتماد الزائد على مقاييس المخاطر القائمة على الاحتمالات وقد تكون الأزمات المالية في موقع معين أو عالمية مثلما هو حال الأزمة المالية العالمية، وصفاتها مماثلة حيث أن:

- حدوثها يتكرر نسبيا.
- لا يمكن التنبؤ بها.
- العلاقات والارتباطات بين الأسواق والأدوات قد تتعطل كليا.
- مخاطر النظم تصبح الاهتمام الرئيسي للبنوك المركزية وواضعي النظم والضغوط التي تؤدي إلى أزمة .

بالإضافة إلى أنه من الصعب الحصول على أسعار السوق أو معلومات، كما أن السيولة وخطوط الائتمان غالبا ما تصبح نادرة تماما².

¹ عبد القادر عصماني، مرجع سابق الذكر، ص19.

² كارين هورشر، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشاوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة،

2008، ص ص215-216.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر وسبل الخروج من الأزمة المالية العالمية

سلط صندوق النقد الدولي الأضواء على إدارة المخاطر المتنامية التي إكتفت الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بنهاية سنة 2007، وواصل الصندوق تركيزه على هذه المخاطر وعواقبها في مطلع سنة 2009 لاسيما المخاوف المتزايدة بشأن استقرار الأسواق المالية وسلامتها في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى زيادة تركيز رقابة الصندوق الثنائية ومتعددة الأطراف على المخاطر المالية¹. حيث كشفت اضطرابات السوق المالية الراهنة والتي بدأت في سوق الرهونات العقارية وكانت سريعة الانتشار إلى دول أوربا مواطن ضعف في الكيفية التي يتم بها رقابة المؤسسات المالية وتنظيمها، لذلك قرر خبراء صندوق النقد الدولي مجموعة من التدابير للارتقاء بالهيكل الرقابي والتنظيمي العالمي، بالمزيد من الرقابة الحذرة لرؤوس الأموال والسيولة في المؤسسات المالية وتطبيق ما يعرف بإطار بازل2، حيث يشترط على البنوك أن تجذب المزيد من رؤوس الأموال لمواجهة حالات التعرض لمثل هذه المخاطر.

إن السبب في تنظيم الأسواق وقانون المؤسسات المعتاد هو أن الأسواق المالية تخفق من وقت لآخر مما أدى إلى عواقب وخيمة، وإذا كان الغرض من التنظيم هو تجنب إخفاق السوق فلا يمكن استخدام نماذج المخاطر التي تعتمد على أسعار السوق كأدوات للتنظيم المالي. فلا يمكنها أن تنفذ من إخفاقات السوق، فأسعار السوق لا يمكن أن تتنبأ بانهيال الأسواق المفاجئ مما أدى إلى حدوث انهيارات مفاجئة، ويبين التاريخ أن أكبر إخفاقات السوق تتعلق بتقديرات سوقية للمخاطر من خلال الدورة الاقتصادية وتبخس البنوك والأسواق، ووكالات الجدارة الائتمانية وتصنيفاتها جزء من هذه الدورة ومثلما تكشف عنه الأزمة العالمية من جديد، وبالتالي فإن الدورات الاقتصادية تزداد بفعل دورات إنعاش وانكماش الائتمان. والتي تتبع دورة تصورات المخاطر والرغبة في تحملها ولقد كان هذا هو واقع الحال طالما بقيت البنوك والأسواق قائمة.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

أما في ذروة فترة الانتعاش، فإن نماذج المخاطر الموصوفة في إطار بازل2 سواء باستخدام أسعار السوق أو تقديرات المخاطر التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني، ستظهر للبنوك أنها تواجه مخاطر أقل وأنها في حالة رسملة أفضل مما قد يتبين عليه في حقيقة الأمر عندما تنقلب دورة الائتمان¹.

أما في مجال تقييم المخاطر فإن رقابة الصندوق لم تكن تمنح اهتماما كافيا للمخاطر، كما أن الاتصال بشأن هذه المخاطر كان يجري أيضا في بعض الأحيان على أساس مرحلي، كما أن الاتصال بشأن الرقابة ينبغي أن يكون أوضح وأن يتجنب التحوط المفرط، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الصراحة في تقييم الصندوق للمخاطر التي تكتنف الاستقرار المالي العالمي والناشئ من البلدان المتقدمة، كما يتعين البحث عن المزيد من التقدم لتحسين التقييمات والآثار النسبية لأبرز المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

رغم أن الأزمة لم تنشأ عن نقص في الإحصاءات الرسمية فقد كشفت عن وجود عدد من الاحتياجات التي تخص البيانات سواء من حيث سد ثغراتها أو معالجة مواطن ضعفها، حيث توصلت إلى: نقص المعلومات عن المخاطر النهائية/أدوات نقل المخاطر الائتمانية والتي تشير إلى مكامن المخاطر وحجمها، بينما لا تزال الأطر القانونية مهمة، يتعين تقصي مفهوم المخاطر النهائية ونقل مخاطر الائتمان، لأن نقص المعلومات عن مكامن المخاطر وحجمها أخفى وراءه الروابط المتبادلة بين الاقتصاديات المختلفة².

المطلب الثالث: دور الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الأزمة.

يجب أن يكون لكل بنك هدف إستراتيجي وذلك بوضع نظام موضوعي فعال لتصنيف مخاطر القروض لأن توافر مثل هذه النظم لإدارة البنوك تحقق لها عدة مزايا منها:

- يساعد على تقييم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي تقييم مستوى مخاطرها.

¹ مجلة التمويل والتنمية، هل سيساعد إطار بازل2 في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا، يونيو 2009، ص ص 29-33.

² صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 37-40.

- يوفر لها أداة هامة وفعالة لوضع سياستها وتسعير القروض، وذلك بربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها.
- تساعد البنوك في تقدير حجم المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، الدائنين والمستثمرين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليصها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة البنك.
- إعداد الدراسات قبل الخسارة أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أي المخاطر التي يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين، المستثمرين بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

وعلى هذا الأساس فإن على البنوك اعتماد نماذج هيكلية كنموذج أنظمة الإنذار المبكر المتمثل أساساً في متابعة تطور التصنيفات، ومحاولة الاستفادة من كل النظم التي تظهر على الساحة والاستعانة بها في عملية التحليل لتتوصل إلى تقدير حجم المخاطر المحيطة بالقروض، وذلك حتى تساهم في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، حيث لا يجب عليها تجميد كل تعاملاتها وإنما أخذ الأمور بجديّة عند تحليل مخاطر الائتمان، وإتباع أحدث الأساليب للإدارة والتحكم في الخطر، وعلى الرغم من أن جميع أساليب الإدارة والتحكم في الخطر تعتبر أداة فعالة وهامة بيد محلل الائتمان في تحديد المخاطر وتقدير حجمها، إلا أن الدور الأول والأخير في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القروض سيبقى

بطبيعة الحال لمدير البنك حسب اقتناعاته الشخصية، لذلك وجب أن يكون قراره مبني على أسس علمية لكي يساهم في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية والحد من انتشارها¹.

¹ سهام حرفوش، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 18.

خاتمة الفصل

نظرا للتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية فرض وجود توجهات جديدة نحو التعامل مع المخاطر وظهور من يهتم بهذا المجال وهو إدارة المخاطر، التي أصبحت اليوم من عوامل ومقومات البقاء قبل أن تكون وظيفة من الوظائف داخل مؤسسات المال والأعمال، حيث تنقل المؤسسة من موقع دفاع إلى موقع هجوم اتجاه المخاطر التي تواجهها، وطرق التعامل معها وذلك باستخدام الأسلوب المناسب لها وحسب الإمكانيات المتاحة لها، إذ تعتبر الخطوة الأولى للتعامل مع المخاطر وهي تحديد نوعية المخاطر التي تواجهها المؤسسة وكذا المسببات وصولا إلى اختيار الطريقة الأنسب للمؤسسة.

كما أن عدم وجود ثقافة إدارة المخاطر قد يهدد المؤسسة ككل، والمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها تعتبر أكثر المؤسسات تعاملًا مع المخاطر. كون إدارة المخاطر تحافظ على أصول المؤسسة وكذا مركزها المالي من خلال التنبؤ بأحداث مستقبلية يمكن أن تهدد استمرارية المؤسسة.

الفصل الثالث:

تأثير الأزمة المالية العالمية

على الجزائر وحلولها

تمهيد

باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات قطاع المحروقات بنسبة 97% والمقومة بالدولار لم يكن هو الآخر بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكن بدرجة أقل من تلك الدول التي ارتبطت اقتصادياتها باقتصاديات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرا للانتشار الواسع لتداعيات الأزمة المالية على معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وآثارها العميقة على مختلف الاقتصاديات والمؤسسات المالية الكبرى وخاصة البنوك العميقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها حصة الأسد من الخسائر والانهيارات، لذا سارعت قيادات الدول على إيجاد حلول جذرية للأزمة المالية العالمية ووضع قواعد وأسس لعدم تكرارها مستقبلا.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز البنكي الجزائري وكذا بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري. وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى مقررات لجنة بازل 1، 2، 3. أما المبحث الثالث فقد خصص لتقديم الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر

لقد كانت درجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري بنسبة أقل من الدول التي كانت لها تعاملات وارتباطات اقتصادية مع الدول الأكثر تأثراً بها.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي الجزائري

تشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظراً لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلاً عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أكبر بنوك العالم، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتقادي خسائر في رأس المال الأصول مما ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بحوالي 4.6% سنة 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمة 3.9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار قدرت بحوالي 57.2% سنة 2007 مقارنة بما يقارب 52% المسجلة سنة 2005.

كما أن قيمة صندوق ضبط الموارد بلغ نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية. إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر بقيمة 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد الجزائري وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين.

تعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطياتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1.5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3.8% وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة¹. كما أن القطاع المالي الجزائري لم يندمج مع

¹ فريد كورتل، مرجع سابق، الذكر، ص 16.

النظام العالمي بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على نظام بنكي عمومي مكنها من تجنب الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وتبني بنك الجزائر خطة إصلاح الجهاز البنكي خلال الفترة 2004-2008 والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات بنكية قوية، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة.

الضوابط التي وضعها بنك الجزائر في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب السيولة والحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية، وفي هذا الصدد فقد أقرت الحكومة قانونا يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص والعائلات والتي بلغت سنة 2008 ما قيمته 100 مليار دينار وتطورت بنسب تتراوح ما بين 20% إلى 25% مقارنة بسنة 2007 والتي كانت غير موجهة للاستثمار. إن مثل هذا القرار له آثار إيجابية على تقليص الطلب من جانب وتخليص البنوك من خطر عدم قدرة المستهلكين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه القروض، والاهتمام بإدارة المخاطر وذلك بوضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والقروض لأغراض استهلاكية ولأغراض عقارية¹.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع الاقتصادي الجزائري

الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول الأخرى لم يكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي لاحت في الأفق سنة 2008، رغم أن التأثير جاء متأخر ومس بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري والجدول الآتي يوضح بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010.

¹ عمار عماري، نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 13-14.

الجدول رقم(3): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

الواردات(مليون دولار)	أسعار الصرف(الدينار مقابل الدولار)	البطالة%	التضخم%	الميزان التجاري(مليون دولار)	الصادرات خارج المحروقات(مليون دولار)	صادرات المحروقات(مليون دولار)	أسعار البترول (دولار)	
9173	117.58	26.41	0.34	12858	612	21419	27.60	2000
9940	119.81	27.30	4.23	9192	648	18484	23.12	2001
12009	122.94	25.00	1.42	6816	734	18091	24.36	2002
13534	117.98	23.70	4.27	11078	673	23939	28.10	2003
18308	108.72	17.70	3.96	13775	781	31302	36.05	2004
20357	111.44	15.30	1.38	25644	907	45094	50.64	2005
21456	111.89	12.30	2.31	33157	1184	53429	61.08	2006
27631	105.7	13.80	3.67	32532	1332	58831	69.08	2007
39479	97.83	11.30	4.86	39819	1937	77361	94.45	2008
39294	103.73	10.20	5.73	5900	1066	44128	61.06	2009
40473	101.53	10.00	3.91	16580	1526	55527	77.45	2010

المصدر:

- www.worldbank.org
- www.opec.org
- www.oapec.org
- www.ons.dz

- علي لزعر، سمير آيت يحيى، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص56.

خلال الفترة 2000-2008

عرفت أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2000-2008 ارتفاعا حيث بلغ أقصاه سنة 2008 إذ وصل إلى 94.45 دولار مما أدى إلى حدوث ارتفاع في الميزان التجاري ما قيمته 39819 مليون دولار، كما أن صادرات المحروقات بلغت ذروتها سنة 2008 حيث وصلت إلى 77361 مليون دولار، بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي مساهما بقيمة 46% من إجمالي القيمة

المضافة سنة 2004 خاصة أنه ظل يمثل نسبة 92.1% من مجمل الصادرات و 3/2 من إيرادات الميزانية.

الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى شهدت ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 1937 مليون دولار وذلك مقارنة بسنة 2000 إذ كان منخفضا، بلغت قيمته 612 مليون دولار أي بزيادة قدرها 1325 مليون دولار، ونتيجة للارتفاع الذي شهده قطاع المحروقات وبالأخص أسعار البترول انعكس إيجابا على الميزان التجاري الذي هو الآخر شهد ارتفاعا حيث قدرت قيمته 39819 في سنة 2008 وهذا الارتفاع لم يشهده الميزان التجاري خلال السنوات الماضية.

أما التضخم هو الآخر شهد أعلى قيمة له وكان ذلك سنة 2009 إذ بلغ ما نسبته 5.73%، كما أن معدلات البطالة عرفت تذبذبات خلال هذه الفترة حيث كانت خلال السنوات الأولى أي من 2000 إلى 2003 كانت مرتفعة إذ بلغت أعلى نسبة وهي 27.30% سنة 2001 ثم بدأت في الانخفاض حتى بلغت 11.30% سنة 2008.

عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا في السنوات الأولى من 2000-2003 بلغ أقصاه سنة 2002 إذ وصل إلى 122.94 ثم بدأ في الانخفاض حيث وصل إلى أدنى مستوى بقيمة 97.83 وكان ذلك في الفترة التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ خطة الإنقاذ وذلك بضخ 700 مليار دولار لإنقاذ البنوك من الإفلاس، مما أدى إلى تراجع الدولار أمام الذهب إذ يعتبر الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم للتبادل التجاري (أي الصادرات الجزائرية)¹.

أما الواردات الجزائرية فقد عرفت تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 27631 مليون دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كانت قيمتها 9173 مليون دولار.

¹ عبد الرحمان عيه، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، دفاثر السياسة والقانون، العدد 5 جوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص ص 215-217.

- خلال الفترة 2008 - 2009

أدت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي أدى إلى تقلص الطلب العالمي على مواد الطاقة، بالإضافة إلى انهيار الأسعار وخاصة أسعار البترول¹، إذ أدى تباطؤ معدلات النمو العالمية إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية (العربية منها) مما دفع إلى انخفاض أسعاره، حيث يقوم الكثير من هذه الدول بإعداد ميزانيتها وتقدير برامجها على أساس الأسعار المرجعية للنفط، وهذا يعني أنه في حال استمرار ذلك فإن الكثير من البرامج والمشاريع سوف تعرف التوقف وستكون هناك مراجعات نقدية لأولويات الإنفاق العام². وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط فهي تكون عرضة لمثل هذه التغيرات حيث انخفض سعر البترول إلى 61.06 دولار سنة 2009 وذلك مقارنة بسنة 2008 إذ كان سعر البترول 94.45 دولار. كما أنه يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر باعتبارها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى.

انخفاض صادرات المحروقات سنة 2009 حيث بلغت 44128 مليون دولار ومع مقارنتها مع سنة 2008 إذ كانت تساوي 77361 مليون دولار كما أن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى عرفت انخفاض شديد حيث بلغ 1066 مليون دولار سنة 2009 بعدما كانت سنة 2008 قيمتها 1937 مليون دولار. إن الانخفاض في قيمة صادرات المحروقات وخارج المحروقات انعكست سلبا على الميزان التجاري إذ هو الآخر شهد انخفاضا ملحوظا سنة 2009 ما قيمته 33919 مليون دولار، وذلك نتيجة اعتماد الجزائر اعتمادا شبة كلي في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات.

ارتفاع معدلات التضخم سنة 2009 حيث بلغ ما نسبته 5.73% وهذا يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة مالية حقيقية انعكست

¹ مرجع نفسه، ص 215.

² عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحث اقتصادي عربي، العدد 46/ربيع 2009، ص 21.

سلبا على أسعار المواد الأساسية، مما أدى إلى تطور معدلات التضخم¹.

وصول الواردات الجزائرية إلى قمة تاريخية تقدر بـ 39.47 مليار دولار (42.88% مقارنة بسنة 2007) لتعاود الاستقرار سنة 2009 وذلك في عز الأزمة المالية العالمية، والتي تعتبر صدمة خارجية للجزائر. يعود تفسير الزيادة المستمرة للواردات الجزائرية خلال هذه الفترة إلى عاملين أساسيين هما:

- توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات الانتعاش الاقتصادي الذي شرعت الجزائر فيه (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبعدها برنامج تدعيم الموارد البشرية (2010-2014) مما أدى إلى زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية والسلع التجهيزية.

- ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار خاصة سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي وصلت فيها قيمة اليورو إلى أرقام تاريخية أمام الدولار، وهو ما كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الإسمية للواردات الجزائرية المقيمة بالدولار².

- بعد سنة 2009

عرفت كل من أسعار البترول وصادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري والواردات ارتفاعا ملحوظا، بالإضافة إلى كل من التضخم والبطالة هي الأخرى شهدت انخفاضا وهذا راجع للاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم بعد معالجة الأزمة المالية العالمية دوليا.

المطلب الثالث: الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب الأزمة المالية العالمية والآثار الإيجابية الممكنة لها

جعل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في الصادرات والمقومة بالدولار، الذي كان المتأثر بالأزمة المالية العالمية وانخفاضه أمام اليورو الجزائر تبحث عن حلول وتدابير

¹ عمار عماري، مرجع سابق، الذكر، ص 8.

² علي لزعر، سمير آيت يحيى، مرجع سابق، الذكر، ص 55.

لحماية الاقتصاد المحلي وجعله في مأمن من تداعيات الأزمة المالية العالمية. بالإضافة لسلبات الأزمة المالية العالمية إلا أن هناك إيجابيات خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو.

1- الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية، أهمها:

- منع القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بعدم منح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية، إذ أن السيولة التي تجاوزت 65 مليار دولار على مستوى البنوك، لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط، خاصة وأن 80% من إجمالي القروض الاستهلاكية لسنة 2008 وجهت لشراء السيارات مما أدى إلى زيادة فاتورة الواردات. وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني، ونتيجة لهذا القرار تراجعت فاتورة استيراد السيارات بنسبة 21% سنة 2009.

- تضيق الخناق على المستوردين وذلك بوضع عراقيل إدارية تمثلت في حصر وسائل تسوية مدفوعات العمليات التجارية الخارجية في تقنية الاعتماد المستندي، التي تقضي التزام البنك بتغطية و ضمان تسديد السلع المستوردة، وهو ما يفرض على البنك التعامل مع زبائن أوفياء كما أن إجراءاتها الشكلية تحتاج إلى وقت أكبر بالمقارنة مع الوسائل الأخرى.

- إسقاط الجزائر ل 1511 منتج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في جانفي 2010 لمدة تتجاوز ثلاث إلى أربع سنوات، وبالتالي التخلي عن التزامها الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009، والذي منحت الجزائر بموجبه مزايا جمركية لدول منطقة التجارة الحرة العربية، خاصة وأن هذا القرار أثر سلبا في بنية الميزان التجاري الجزائري¹ الذي سجل انخفاضا سنة 2009 قدر بحوالي 33919 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 إذ بلغ 39819 مليون دولار.

¹ عبد الرحمان عيه، مرجع سابق الذكر، ص 216.

- التخطيط لإنشاء صندوق سيادي بالشراكة مع القطاع الخاص ويكون مكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، ويكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء الاقتصاديين وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة، ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات، وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها البنكية والتسيير الإداري للاقتصاد وخاصة وأن توظيفاتها انخفضت ويجب توخي الحذر¹.

2- الآثار الإيجابية الممكنة للأزمة المالية العالمية

رغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول إلا أن هناك آثار إيجابية للأزمة وخاصة الدول في طريق النمو، تتمثل أهم الآثار الإيجابية فيما يأتي:

- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها مودعة في بنوك الدول الصناعية.

- إمكانية ازدهار بعض القطاعات المحلية الراكدة في الدول السائرة في طريق النمو مثل العقارات، باعتبارها ملاذا بديلا للاستثمار في الأوراق المالية.

- تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية بزيادة حصص دول أخرى بدلا من حصر التوظيف في أسواق الدول الصناعية، وهذا ما يعمل على تغيير خريطة العالم الاستثمارية والفرص التي ستقدمها مناطق الاستقطاب الجديدة التي توفرها ضمانات وفرص استثمارية لرؤوس الأموال العالمية².

المبحث الثاني: اتفاقيات لجنة بازل

إن التطورات التنافسية التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية أصبحت أي مؤسسة عرضة للعديد من المخاطر، ولذلك بدأ التفكير في البحث عن طريقة لمواجهة تلك المخاطر، وكانت أول خطوة هي تشكيل لجنة بازل لكن هذه الأخيرة تم إعادة

¹ عمار عماري، مرجع سابق، الذكر، ص16.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، الذكر، ص ص21-22.

النظر فيها عدة مرات ليتم تعديل بعض الإجراءات لتواكب التغيرات والتطورات، سواء في مجال التكنولوجيا أو أساليب الإدارة المالية ناهيك عن الأزمات المالية المتتالية.

المطلب الأول: اتفاقية لجنة بازل 1

1- نشأة لجنة بازل 1

في سنة 1974 اتفق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ)، على إنشاء لجنة تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك لتتجنب التعثر.

أطلق على تلك اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل، أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك.

ظهرت هذه اللجنة نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث في السبعينات والثمانينات وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، مع تعثر بعض البنوك نتيجة لهذا الوضع، بالإضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى ظهورها منها :

– سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا، واشتداد المنافسة بين البنوك العالمية.

– التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة والأزمات المالية). بالإضافة إلى التطورات المصرفية مثل ظهور تقنيات بنكية عصرية منها المشتقات المالية والتطورات التكنولوجية (زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

2- أهداف لجنة بازل 1

تمثلت أهداف بازل في:

– فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية.

- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة البنكية.
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز البنكي برمته مع تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.
- تحذير البنوك من مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
- تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر الاستثمارية والتجارية¹.

3- إيجابيات وسلبيات لجنة بازل 1

نتج عنها العديد من الإيجابيات والسلبيات منها:

3-1- الإيجابيات

- وضعت لجنة بازل 1 اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتوافق مع تنامي تيار العولمة.
- توفير المعلومات حول البنوك بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد².
- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية³.

¹ عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010، ص ص 467-470.

² عبد القادر بربش، زهير غرابية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز مبادئ الاستقرار المالي والمصرفي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015، ص 102.

³ ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين -، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 35.

2-3 السلبيات

- اتفاقية بازل 1 ركزت على مخاطر الائتمان فقط رغم أن هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك.
- الخطر المرتبط بالعميل وليس بالدولة وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
- الإجراءات التي اعتمدها لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية¹.

المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل 2

1- أسباب إصدار اتفاقية بازل 2

لقد جاءت اتفاقية بازل 2 لتتلافى الأخطاء التي جاءت في اتفاقية بازل 1، حيث أن هذه الأخيرة لم تشجع الإدارة البنكية على اعتمادها الكفاءة والجدية في التعامل مع المخاطر وحسابها من كل الجوانب، والسعي للوصول إلى أساليب حديثة تعمل على تقليل المخاطر، كما أن القصور في تصنيف الدول حسب درجة المخاطر إذ صنفت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها متدنية المخاطر ووضعت الدول العربية ضمن الشريحة الثانية، بالإضافة إلى تعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك مما يتطلب توسيع قاعدة رأس المال لتستوعب المخاطر الأخرى، مع ضرورة التوصل إلى أسلوب مناسب لحساب رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر².

خلال الفترة ما بين سنة 1997 و 2006 حدثت العديد من التطورات في الصناعة البنكية، والتطبيقات الرقابية المختلفة وبيئتها التي تعمل ضمنها من أدوات مالية وأسواق جديدة، كما أن تطبيق المبادئ خلال تلك الفترة أظهرت الحاجة إلى ضرورة مراجعة بعض المبادئ وتعديلها لتقويتها، وفي سنة 2004 بدأت لجنة بازل بمراجعة تلك المبادئ لتبقى مرنة ومعتمدة، حيث جاءت التعديلات لتعطي مزيدا من التركيز على إدارة المخاطر

¹ عبد القادر بربش، زهير غراية، مرجع سابق الذكر، ص 102.

² مصطفى كمال رشيد، مدى إمكانية استحابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 76، 2007، ص 254.

وممارسات التحكم المؤسسي الجيد حيث نصت على مبدأ جديد يغطي كافة الجوانب المتشابهة ضمن المخاطر المختلفة، وتم تدعيم أساليب وآليات تقييم مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، وكذلك المخاطر التشغيلية¹.

2- مقررات لجنة بازل 2

تستند اتفاقية بازل 2 على ثلاثة دعائم متكاملة فيما بينها وهي:

1-2 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أبقت بازل 2 على مفهوم الأموال الخاصة (الأساسية والمساندة) وعلى ذات معدل الملاءة (8%) الذي جاءت به بازل 1، لكنها عدلت جذريا نظام الأوزان حيث لم تعد تعطي حسب هوية المقرض (الدولة، المؤسسات والبنوك) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل 2 بالإضافة إلى مقررات أخرى:

- أعطت لجنة بازل 2 حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا بدلا من نظام المخاطر الموحد.

- فرضت رسمة خاصة بمخاطر التشغيل بالإضافة إلى الرسمة التي كانت مطلوبة لمخاطر الإقراض والسوق.

2-2 المراجعة الاشرافية أو الرقابية

إذ تهدف المراجعة الاشرافية أو الرقابية إلى:

- تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تسيير المخاطر.
- ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة البنكية والتأكيد على أن الأمر ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمتها ورقابته.

¹ محمد جميل عزم، متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4/3، المجلد 19، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ديسمبر 2011، ص 46.

وقد تضمنت بازل 2 أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها المراقبة الإشرافية وهي:

2-2-1 على البنوك أن يكون لها نظام لتقدير مستوى الرسمة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها، وإبقائها عند المستوى المطلوب إذا زادت المخاطر.

2-2-2 على السلطة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، والتأكد من توفير الاستراتيجية الواجب تطبيقها للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة مع اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة.

2-2-3 على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ البنوك دوما برأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأن تملك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك نظرا لميل البنوك إلى التقليل من حجم مخاطرها¹.

2-2-4 على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لتحويل دون أي تراجع في حجم رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

2-3 انضباط السوق

شددت لجنة بازل 2 في توصياتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق ليس فقط بمدى ملاءة الأموال الخاصة مع مخاطر البنك، بل بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال. كما أنها أكدت ضرورة وجود سياسة إفصاح واضحة ومقررة في البنك من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يعود للمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعملها.

3- الانتقادات الموجهة لبازل 2

لقد واجهت هذه الاتفاقية العديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية

أهمها:

¹ زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص ص 448-449.

- أن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة.
- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك.
- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.
- على الرغم من أن إطار بازل 2 يهدف إلى توحيد طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي لا تخضع لأية رقابة¹.

المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل 3

1- أسباب إصدار اتفاقية بازل 3

جاءت فكرة بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير بازل 2 في حمايتها أو التقيد بها، حيث دفعت الأزمة المالية العالمية إلى مراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة بإجراء دراسات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة المالية العالمية، واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والبنكية وجعلها أقل عرضة للأزمات المالية.

إن الأزمة المالية بينت أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس مال كافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة المالية، ونتيجة لهذا تداعت الهيئات الرقابية والوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير دولية حديثة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر البنوك بطريقة أكثر شمولية.

¹ زبير عياش، مرجع نفسه، ص ص 449-451.

صدرت اتفاقية بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين لأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية وكان ذلك في 21 سبتمبر 2010 وتم المصادقة عليها في 21 نوفمبر 2010 من قبل مجموعة العشرين.

2- مقررات لجنة بازل 3

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5% بالإضافة إلى هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات البنكية لاستخدامه في مواجهة الأزمات.

- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي للرأس المال كما في السابق وهو 8% واحتياطي الأزمات ليصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي وهو 10.5%.

- بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة لجنة بازل 3 إلى زيادة الرسمة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق وغيرها من العمليات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية، والبنوك الإسلامية في منأى عنها لأنها لا تتعامل بالمتاجرة بالديون أو ما يعرف بالتوريق¹.

كما أضافت بازل 3 أن تسيير مخاطر السيولة هي مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، وذلك لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة بالإضافة إلا أنه يجب عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تلحق بالنظام المالي، كما أن البنوك هي التي تحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجياتها التجارية، على كل بنك على حدى أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والإيجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية

¹ عبد القادر بربيش، زهير غراية، مرجع سابق الذكر، ص 108-110.

التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك¹.

3- الآثار المرتقبة لاتفاقية بازل 3

إن مقترحات بازل 3 تحمل العديد من الجوانب الإيجابية للنظام البنكي وفي نفس الوقت تشكل تحدي كبير للبنوك التي لم تسبق لها تطبيق بازل 2 ويمكن إجمالها فيما يلي:

- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها ولهذا فالبنوك وخاصة التي لم تطبق بازل 2 ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها.

- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالإقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تتخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المسؤولين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً ولا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبة في إدارة رأس المال.

- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة ما يعني إنخفاض توظيفها، كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على استثمارات قصيرة الأجل ومضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيداً.

- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات كما يتراجع تعاملها بالمشنقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة وعمليات التوريق، وذلك للقيود التي

¹ أحلام بوعبدلي، حمزة عمي السعيد، دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7، جامعة غرداية، 2014، ص 111.

فرضت على نشاطها في هذه المجالات¹.

المبحث الثالث: الرؤيا الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية كشفت نقاط الضعف في الاقتصاد الرأسمالي ونظام البنوك التقليدية، فقد قاد صمود المؤسسات الإسلامية أمام الاضطراب المالي نتيجة للأزمة المالية العديد من المحللين والاقتصاديين إلى مقدره الاقتصاد الإسلامي ونظام البنوك الإسلامية إلى تقديم الحل البديل للخروج ومواجهة الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات العالم على حد سواء.

المطلب الأول : ضوابط الأمن و الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك كل مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر، وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي :

1_ الاختلاف في الاقتصاد والمعاملات: لقد خص الإسلام الفرد المسلم بمنظومة أخلاقية سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التعامل، وربط بين الجانب المادي والروحي في كافة أنشطة الفرد المسلم، ويرجع الفرد المسلم إلى القرآن والسنة النبوية يجد الربط بين الأخلاق والاقتصاد، فهناك دائما النهي عن الإفساد، وتحريم الربا والسرقه والغش وأكل الأموال بالباطل، كما هناك مطالبه واضحة بالأمانة والصدق والتيسير والتعاون والشفافية إضافة إلى ذلك التأكيد على الإنتاج الحلال حسب أولويات واضحة والابتعاد عن إنتاج المحرمات وممارسة الاحتكار والجشع، الذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع الإسلامي. وهذه المنظومة الأخلاقية التي حث عليها الإسلام هي التي تحقق الأمن والاستقرار لكافة المتعاملين.

¹ حياة النجار، إتفاقة بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة

جيجل، 2013، ص 285.

2_ الرشد والاعتدال في الاستهلاك: وضع الإسلام مجموعة من الضوابط المرشدة للاستهلاك والتي تضمن الاستهلاك العقلاني وحجم من الإنفاق الاستهلاكي معززا للطلب الكلي بشكل متوازن لا يؤدي إلى الركود أو التضخم. كما وضع الإسلام هدفا للاستهلاك وسلما للأولويات تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات، كما ركز على مبدأ الاعتدال في الاستهلاك ونهى عن الإسراف والتبذير وكذلك عن البخل، كما أكد أيضا الإسلام على جوانب بغاية الأهمية منها الصدقات والإيثار.

3- تحريم الإسلام لكافة صور وصيغ بيع الدين بالدين: إن الربا والتوريق والمضاربات كلها محرمة، وكل نشاط يؤدي للربا أو فيه مقامرة وغرر ومراهنة أيضا يقع عليه التحريم، كما أن نظام المشتقات المالية ما هي إلا وسيلة من الوسائل المؤدية إلى زيادة التضخم والممارسات غير الأخلاقية ونمو الاقتصاد الرمزي، كما أنها من الأسباب الرئيسية للانهايار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام¹.

كما يعتبر الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون منه لما له من آثار سيئة، لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية(العالمية). وقد تطرق الاقتصادي الفرنسي "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة، معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهايار تحت وطأة الأزمة المضاعفة(المديونية والبطالة)، وقد اقترح الاقتصادي الفرنسي موريس آلي لإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.

- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.

وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي².

¹ رياض المومني، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص 12.

² سامر مظهر فنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص 33.

وقد وصف القرآن الكريم حال المرابين يوم القيامة قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقْوَمُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة 273)، فالتخبط هو أقرب وصف لحال الاقتصاد القائم على نظام الفائدة، حيث يظل باستمرار عرضة للتقلبات والهزات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو التلقائي للمديونية إلى غاية انهيار الاقتصاد، ثم عودة النمو الاقتصادي من جديد ومعه تنمو المديونية بمعدلات أسرع لتتكرر الانهيارات في القطاع الاقتصادي من جديد¹.

4- قيام النظام المالي والاقتصادي في الإسلام على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى المشاركة الحقيقية بين أصحاب الأعمال والخبرة والعمل، وبوجود هذه القاعدة مع تحريم الربا يضمن إشراك رأس المال في الإنتاج بصورة مباشرة، وأن رأس المال لا يمكن أن يحصل على عائد أو دخل بمجرد ملكية الفرد أو المؤسسة له، وإنما لابد من ربطه في العمل المنتج وفي الإسلام عائد عناصر الإنتاج إما تكون على هيئة ربح أو إجارة، وعليه فرأس المال العيني يمكن إجارته أما النقدي فيكون على هيئة ربح من خلال المشاركة بالصيغ الاستثمارية الإسلامية، إن نظام المشاركة في الإسلام يحد من الإتجار بالنقد ويوجه الأموال النقدية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي مما يحقق تقدم الاقتصاد واستقراره². كما أنه يقوم على المشاركة في المخاطر والتي تعتبر أساس الاقتصاد الإسلامي وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم، بالإضافة إلى أن المشاركة في الربح والخسارة هي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع³.

5- يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع السداد، لأن بعض العملاء الذين يمولون احتياجاتهم عن طريق التسهيلات الائتمانية قد يواجهون حالات إفسار حقيقية، وأيضا بعض المستثمرين قد تضطربهم ظروف السوق والأحداث الطارئة إلى

¹ سامي بن إبراهيم السويلم: الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة مدعومة من برامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فبراير 2010، ص 23.

² رياض المومني، مراجع سابق الذكر، ص 12.

³ حسن مدني، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض، 2008، ص 5.

تأجيل الدفع، إذ حث الإسلام على إنظار المعسر إلى حين تيسر له ذلك¹ قال الله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو مَسْرَةٍ فَانظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: 280)، فقد استعمل القرآن الكريم كلمة التصدق عوضاً عن كلمة الديون وذلك حفاظاً على شعور المدين وإبقاء العلاقة بينهما ضمن الإطار الاجتماعي، كما أن انتشار هذه الظاهرة (أي عدم سداد الديون) سيؤدي إلى اختلال الحياة الاقتصادية مما يؤدي إلى إحجام الناس عن البيع بالدين مما يضيق عليهم في معاملاتهم، أي أنه سيؤدي لاضطرابات في السوق فضلاً عن انتشار ذلك بصورة أكبر وتوقف الناس عن السداد مما يؤدي إلى حدوث أزمات ائتمانية كما هو حال الأزمة المالية العالمية، وهذه هي ثقافة الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تقليل المخاطر الائتمانية وضبط السوق بثقافة الأفراد وتقديم مبدأ الالتزام².

6- لقد أكد الإسلام على أهمية الدولة، إذ ذهب باتجاه مغاير للنظام الرأسمالي فالدولة ليست حيادية اتجاه القضايا الاقتصادية وإنما لها وظائف مستمرة ومتعددة الأبعاد والجوانب. وهناك نصوص كثيرة توضح أن الدولة مسؤولة عن حماية الدين والشريعة فهي بذلك مسؤولة عن التنمية الاقتصادية وعن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات، وكذا عن توفير الأمن وحماية المجتمع، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بمهامه بعدل وكفاية³.

7- شفافية المعلومات: تحتاج المؤسسات المالية لتقييم المخاطر بجدية أكثر والمراقبة الفعالة لاستغلال التمويل المالي من جانب المستلفين، فهذا يشير ضمناً إلى أن البنك (الدائن) يعمل كوكيل للمستلف، ولما بجميع المعلومات الكاملة عن الكيفية التي يستخدم بها المستلف للقرض دون ترك أي مجال للمعلومات المغلوطة، وعلى النقيض من ذلك تركز عملية التسليف في نظام البنوك التقليدية على مسألة المعلومات غير المتماثلة والخطر الأخلاقي،

¹ إبراهيم يوسف يحيى القرعاني، دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة الدراسية الافتتاحية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، اسراء، كوالامبور، ماليزيا، 28-6-2011، ص15.

² خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص36-37.

³ رياض المومني، مرجع سابق الذكر، ص13.

فالمستلفون ملمون بأعمالهم الخاصة بهم بأكثر مما يعلم الدائنون، وبما أن المستلفون في موقف يؤهلهم لإخفاء المعلومات عن البنك فبإمكانهم بسهولة استخدام القروض في أغراض أخرى تختلف عن المتفق عليها، واضعين بذلك مخاطر خفية على البنك عبر بياناتهم المضللة حول دخولهم، وهي القضية التي لم يتم تناولها بصورة جدية من قبل البنوك المتهورة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل حدوث أزمة الرهن العقاري¹.

المطلب الثاني: الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية

إن صمود المؤسسات المالية الإسلامية إبان الأزمة المالية العالمية دفع بالكثيرين إلى دراسة طرق توظيف الأموال والأسس التي تقوم عليها، كما ظهرت اعترافات من غير المسلمين تطالب بتطبيق التعاليم الإسلامية في مجال المعاملات المالية لوضع حد لهذه الأزمة ومنع حدوثها مستقبلاً.

إذ أن الحلول التي قدمتها الدول على اختلافها تعتبر حلول مؤقتة غير جذرية، والحل الجذري موجود منذ 14 قرناً ولا سبيل لإنقاذ العالم من أزماته المالية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية إلا بتطبيق دين الله عز وجل، يقول "رولاند لاكسن" وهو رئيس تحرير صحيفة journal des finances في الافتتاحية يوم 2008/9/25 تحت مقال له جاء بعنوان هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت حيث قال فيه: إذا كان قادتنا حقا يسعون للحد من الأزمة المالية العالمية فلا شيء أكثر ببساطة من تطبيق الشريعة الإسلامية².

إذ أن النظام الاقتصادي الإسلامي يمنع كل مسببات الأزمات وذلك من خلال:

- أن يكون الذهب والفضة هما النقد لا غير وإصدار الأوراق النائبة يجب أن تكون مغطاة بالذهب والفضة بكامل القيمة وتستبدل حال الطلب، وبذلك فلا يتحكم نقد ورقي لأية دولة

¹ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام 2008-

2009، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009، ص ص 8-9.

² محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص 21.

بالدول الأخرى، بل يكون للنقد قيمة ذاتية ثابتة لا تتغير.

- منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري فحرم بيع ما لا يملك الإنسان وكذا تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، ومنع الأفراد والمؤسسات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية. وهكذا فقد عالج الاقتصاد الإسلامي كل اضطراب أو أزمة في الاقتصاد.

- التشريع الإسلامي أولى اهتماما كبيرا للمعاملات التجارية وكيفية بناء اقتصاد عالمي بدءا من عوامل الإنتاج وفي طبيعته الإنسان. وما يجب أن يتحلى به من صفات لبناء اقتصاد إنساني متين لا يقتصر فقط على الورع والتقوى، ولكن الأخذ بالأسباب العلمية واستغلال الطبيعة، وما يوجد على الأرض وباطنها وكيفية كتابة العقود التجارية والحث على المتاجرة بما ينفع الناس سواء على مستوى الحاجات أو الرخاء الاجتماعي، حيث أثبت الجانب العلمي مدى إمكانية تطبيق بعض التشريعات الإسلامية في العصر الحديث نجاعتها، وحتى جعلت الكثير من البنوك التقليدية أن تنشئ أقساما للتأمل على الطريقة الإسلامية.

وبصرف النظر إن كانت خطوات تلك البنوك عن قناعة في التعامل وفق المنظومة الإسلامية أو فقط لجذب أكبر عدد من المتعاملين بعد أن نجحت البنوك الإسلامية في استقطاب الكثير من عملائها إلا أن في كلا الحالتين فإن التعاملات الإسلامية بدأت تشق طريقها بعد إهمالها.

- التشريع الإسلامي حرم بيع ما لا نملك كبيع السمك وهي مازالت في البحر، وهناك أنواع البيع مشابهة لهذه الحالة من البيع من مضاربات وهمية في الكثير من السندات العقارية، والأوراق المالية والتي أصبحت من خلالها النقود مجرد سلعة جامدة تباع وتشترى دون أن تدخل في العمليات الإنتاجية الملموسة¹.

¹ الهواري بن لحسن، طبيعة الأزمة المالية الراهنة وإشكالية الفكر التنموي البديل رؤية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص 15-16.

كما أقر الاقتصاد الإسلامي الاعتماد على الصيغ الإسلامية للتمويل العقاري مثل بيع المرابحة والمشاركة المنتهية بالتمليك. وقد طبقت هذه الصيغة في الولايات المتحدة الأمريكية وأجراها بيت التمويل الأمريكي (لا ربا) ولكن تحتاج هذه الصيغة إلى الابتعاد عن الربا، والالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية.

- تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الإسلامية بحيث لا تعتمد على بيع الدين بالدين بل تعتمد على أصول عينية موجودة فعلا¹، لأن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يقدم للبنوك التقليدية الحلول العملية والمتمثلة في العديد من العقود المالية الشرعية لتكون بديلا لعقد القرض الربوي الذي يعتمدون عليه وسبب لهم الأزمات المتكررة ومن هذه العقود المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإجارة، المزارعة، المساقاة، السلم والاستصناع².

- وضع ضوابط محاسبة عالمية لمراجعة عمليات البنوك أو المؤسسات المالية مع تكثيف دور الدولة في الرقابة في إطار الحرية الاقتصادية المقيدة بالحلال والحرام، بحيث يسود العدل وينبذ الظلم والاستغلال، ولا يستثنى أي طرف يعمل في الاستثمار أو التمويل من الرقابة والتدقيق، مع الاعتراف بكل الملكيات بحيث لا تظغى إحداهما على الأخرى. فلا ملكية فردية سائدة كما في الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية. ولا ملكية عامة تسيطر عليها الدولة، كما في الدول الاشتراكية كالصين³.

¹ محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص22.

² محمد صالح عبد الله المنهالي، الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد30، جامعة حسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص66.

³ محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص22.

خاتمة الفصل

الجهاز البنكي الجزائري كان بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك لعدم وجود ارتباط كبير بين البنوك وخاصة التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري لم يكن بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخاصة لارتباطه بعوائد البترول، والتي تعتمد عليها الجزائر لتنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية، بالإضافة إلى أن صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي الذي عرف تراجع أمام اليورو وهذا الأخير عرف تطور ملحوظ.

يعد تكرار الأزمات المالية والخسائر المتتالية التي تكبدتها المؤسسات المالية، والآثار المتعددة لها التي شملت كل المجالات وليس المجال الاقتصادي فقط، وهذا ما أدى إلى محاولة إيجاد حلول تجعل الاقتصاد والمؤسسات المالية بعيدة عن مثل هذه الهزات، فالدول الصناعية لجأت إلى وضع معايير لتفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل وذلك من خلال مقررات لجنة بازل والتي عرفت العديد من التعديلات منذ نشأتها وذلك لتتماشى مع التطورات المتجددة.

بعد صمود البنوك الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية، أدى إلى معرفة الأسس التي تقوم عليها ومحاولة تطبيقها لتجنب مثل هذه الأزمات التي كان سببها أسعار الفائدة وباعتبار البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا كانت في مأمن من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

خاتمة عامة

تعتبر المخاطر أمرا ملازما لأي عمل سواء في المؤسسات المالية أو في أي مشروع اقتصادي وذلك نظرا لطبيعة عملها، بالإضافة إلى التطورات المتجددة التي تحدث في بيئتها وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وسوء تقدير مخاطر قروض الرهن العقاري التي كانت السبب الرئيسي في نشوب الأزمة المالية العالمية، مما فرض على البنوك إعطائها أولوية بالغة وذلك للدور الذي تلعبه في استقرار المؤسسات المالية وغيرها، لأن أي نشاط تقوم به لا يمكن أن يكون خالي من المخاطر، ولكن يمكن إبقاؤها في حدودها المقبولة ومحاولة السيطرة عليها قبل تفاقمها.

تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

ماهي مكانة إدارة المخاطر في الأزمة المالية العالمية؟ وماهي آفاقها المستقبلية؟
من خلال معالجة الإشكالية المطروحة من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج
المالية:

- تعدد أنواع الأزمات المالية العالمية وذلك حسب الشيء الواقعة عليه أهمها أزمة مصرفية، أزمة العملة وأزمة مخاطر معنوية.
- التعرف على أهم أسباب الأزمات المالية والتي من بينها عدم تماثل المعلومات والتوسع الكبير في الإقراض وانهايار الأصول.
- تعود جذور أزمة الرهن العقاري إلى سنة 2000 وكان سببها هو أسعار الفائدة بالإضافة إلى إخفاق نظام إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.
- تعدد قنوات انتقال الأزمة المالية من قطاع إلى قطاع ومن دولة إلى دولة، حيث كان من أهم مظاهرها هو إفلاس أكبر البنوك العالمية العريقة.
- معالجة الأزمة المالية العالمية وخاصة أمريكيا وذلك من خلال ضخ ملايين الدولارات لإنقاذ البنوك من الإفلاس.
- ظهور إدارة المخاطر قبل الخمسينيات وهو ما رسمته قصة سيدنا يوسف عليه السلام.

- تتوعدت أهداف إدارة المخاطر وكان أهمها هو دعم إدارة المؤسسات المالية لتعمل على تحديد المخاطر وقياسها وذلك للحد من آثارها ومراقبتها.
- تعددت وظائف إدارة المخاطر وأهم وظيفة تقوم بها هي تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات المالية خلال الأنشطة التي تقوم بها.
- التعرف على أساليب إدارة المخاطر والتي تمثلت في تجنب المخاطر، تحويل المخاطر، تقليل المخاطر وقبول المخاطر.
- هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الأزمة المالية العالمية وإدارة المخاطر حيث يعتبر إهمال هذه الأخيرة سبب في نشوء الأزمة المالية العالمية.
- القطاع البنكي الجزائري ونتيجة لعدم ارتباطه بتعاملات خارجية وعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي كانت في منأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- الاقتصاد الجزائري وعلى غرار الدول الأخرى لم يكن في منأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية وأهم متأثر هو أسعار البترول والذي يعتبر مصدر دخل الجزائر.
- انشاء لجنة بازل 1 نتيجة أزمة المديونية الخارجية خلال السبعينيات، حيث عملت على صياغة معايير تعمل ضمنها البنوك وذلك لتجنب التعثر.
- كان من بين أهم أهداف لجنة بازل 1 هو تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر وكذلك تخفيف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.
- تعرضت لجنة بازل 1 و 2 للعديد من التعديلات نظرا للتغيرات المفاجئة آخرها بازل 3 والتي جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، حيث أضافت أن تسيير مخاطر السيولة هي مسؤولية كل بنك.
- قاد صمود المؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم الرؤيا الإسلامية كحل بديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية ومنع حدوثها مستقبلا.

- قيام الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد والأسس جعلته بعيد عن الوقوع في مثل هذه الأزمات أهمها الابتعاد عن الربا والتوريق وغيرها كما أكد ضرورة شفافية المعلومات.

من خلال النتائج المتوصل إليها يتم:

تأكيد الفرضية الأولى والتي تقوم على أن سبب تفاقم شدة الأزمة المالية العالمية هو ضعف نظم إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية واخفاقه، إذ أن المؤسسات المالية فرقت في تحليل إدارة مخاطر الائتمان، السيولة والسوق.

بينما الفرضية الثانية والتي تؤكد أن الاهتمام بإدارة المخاطر في المؤسسات المالية يضمن الاستقرار المالي، وتعمل على التقليل من التعرض للأزمات المالية وهو ما جاءت به مقررات لجنة بازل 3.

تأكيد الفرضية الثالثة وهي أن الأزمة المالية العالمية تعود إلى المبالغة في قياس الأشياء وتقييمها والتي ظهرت في سوق العقارات، والتي كانت بدايتها من أزمة الرهن العقاري.

بينما الفرضية الأخيرة تحققت بشكل جزئي، إذ أن القطاع البنكي الجزائري لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية، وذلك لعدم وجود ارتباطات وتعاملات مع البنوك العالمية، أما قطاع الاقتصاد فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية ولكن بدرجة أقل، خاصة عند انخفاض أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها عند معالجة هذا البحث يتم طرح بعض التوصيات:

- على المؤسسات المالية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة.

- ضرورة فصل إدارة المخاطر عن الإدارات الأخرى داخل المؤسسات المالية وجعلها إدارة مستقلة.

- تطبيق أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وذلك لتجنب الوقوع في أزمات مالية مستقبلا.
- على البنوك العمل بما جاءت به مقررات لجنة بازل 3 وذلك لتفادي أزمات مالية مستقبلا.

آفاق الدراسة

مع كل ما تقدم من خلال معالجة موضوع البحث إلا أن هناك العديد من الأسئلة ما زالت عالقة والتي تحتاج إلى إجابات معمقة يمكن اعتبارها كمجالات لأبحاث مستقبلية ويمكن صياغتها كالآتي:

- دراسة مقارنة بين الأزمة المالية العالمية والأزمة الاقتصادية التي تمر فيها الجزائر حاليا.
- معرفة مدى نجاعة تطبيق مقررات لجنة بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر داخل البنوك الجزائرية.
- دراسة آثار تطبيق مقررات لجنة بازل 3 على البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

I- مراجع باللغة العربية

الكتب

1- القرآن الكريم

2- آل شبيب كمال دريد، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

3- البكري جواد كاظم، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

4- بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة سوبرايم، دار رجاند، 2009.

5- براني عبد الناصر أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

6- جمعة زاوود عبد السلام، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

7- هورشر كارين، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

8- هيكمل محمد أحمد الطيب، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.

9- الحريري محمد سرور، إدارة الأزمات المالية، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

10- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

11- حماد طارق عبد العال، حوكمت الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

- 12- حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل2، الجزء2، لبنان، 2005.
- 13- الكروان السعدي إبراهيم بن حبيب، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.
- 14- كروكفورد نيل، مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، 2007.
- 15- الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.
- 16- مدني حسن، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض، 2008.
- 17- ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
- 18- المصري رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها حلا في الإسلام، دار القلم، جدة، الطبعة الأولى، 2010.
- 19- ناشر محمود عبد السلام، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية-الأصول العلمية-دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.
- 20- النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، 2009.
- 21- النحلة مروان، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 2010.
- 22- السيد عليوة، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 23- السيد حسين عدنان، الأزمة العالمية، قضايا دولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

- 24- السويلم سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة مدعومة من برامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فبراير 2010.
- 25- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008.
- 26- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 27- عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006.
- 28- العزاوي محمد عبد الوهاب، خميس عبد السلام محمد، الأزمات المالية قديمها وحديثها، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 29- عزمي سلام أسامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- 30- عطية محمد عبد الحميد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 31- العمواسي مصطفى، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 32- العمري شريف محمد، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، 2012.
- 33- قنطجبي سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
- 34- القصاص جلال جويده، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- 35- الربيعي حاكم محسن وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 36- رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 37- شاشي عبد القادر، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفي، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010.
- 38- شقيري موسى نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- 39- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 40- خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية إثناء النشر، جدة، الطبعة الأولى، 2003.
- 41- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 42- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- المذكرات
- 1- محي الدين كلاب ميساء، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

- 2- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 3- عبد الحميد عبد الحي محمد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- 4- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- 5- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الوم أ، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- المجلات**
- 1- بوعبدلي أحلام، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد7، جامعة غرداية، 2014.
- 2- بوطورة فضيلة، الشريف بقة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، المجلد5، 2015.
- 3- بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد7/2009-2010.
- 4- بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز مبادئ الاستقرار المالي والمصرفي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015.

- 5- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، عدد1، مجلد19، 2013.
- 6- لزعر علي، سمير آيت يحيى، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 7- المنهالي محمد صالح عبد الله، الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد30، جامعة حسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2012.
- 8- مصطفى كمال رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد76، 2007.
- 9- النجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة جيجل، 2013.
- 10- نعجة عبد الرحمان، آليات ترشيد الصناعة المالية لإدارة المخاطر تحليل واقع الاستثمارات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد34، مارس2015.
- 11- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46/ربيع2009.
- 12- عزم محمد جميل، متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العددين3/4، المجلد19، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ديسمبر2011.
- 13- عياش زبير، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30/31، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي2013.
- 14- عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، دفاثر السياسة والقانون، العدد 5 جوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.

15- العنزي سعد علي حمود، الدليمي عراك عبود عمير، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد13، المجلد7، 2015.

16- فوزي محمد، إدارة ترشيد المخاطر التشغيلية في قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد34، مارس2015.

17- صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2010.

18- قصبة نيبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد28، كلية الاقتصاد، 2012.

19- شاكور محمود نجاة، استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية-مجمع- عدد04، جامعة بناري، 2012.

20- الشمالي منصور محمد، الإطار العلمي لمعالجة أزمة القروض العقارية في دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، جامعة الكويت، 2009.

الملتقيات والمؤتمرات

1- أبو فارة يوسف، قراءة في الأزمة المالية العالمية2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009.

2- بن علي بلعزوز، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، يومي15-16ديسمبر2010.

- 3- بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 4- البنداري الباجوري خالد عبد الوهاب، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 5- بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5_6 ماي 2009.
- 6- الهواري بن لحسن، طبيعة الأزمة المالية الرهانة وإشكالية الفكر التنموي البديل رؤية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 7- زيدان محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13-14 آذار 2009.
- 8- حرفوش سهام، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

- 9- كواش زهية، مغراوة فتيحة بن حاج جيلالي، الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
- 10- كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13_14 مارس 2009.
- 11- المومني رياض، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
- 12- المناصير علي فلاح، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 10-11 نوفمبر 2009.
- 13- منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 14- عماري عمار، نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية وتدابيرها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 15- الرويلي علي بن هلهول، إدارة الأزمات، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

- 16- رزيق كمال، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
- 17- شاعر فؤاد، تأثير الأزمة على البنوك العربية رؤية مستقبلية، مؤتمر تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي والمصرفي من منظور اقتصادي- قانوني، كلية التجارة وإدارة الأعمال وكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، يوم 7 أيار 2009، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010.
- 18- الخطيب محمود إبراهيم، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010.

التقارير

- 1- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009.

- 2- صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004.

- 3- صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009.

مراجع أخرى

- 1- إدارة الدراسات المالية، الأزمة المالية العالمية، دروس مستفادة، الدائرة المالية، حكومة دبي، 2014.

- 2- القرعاني إبراهيم يوسف يحيى، دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة الدراسية الافتتاحية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، اسراء، كوالالمبور، ماليزيا، 28-6-2011.
- 3- الشدوخي مناير أحمد عبد الله، إدارة المخاطر في العمل الرقابي، بحث مقدم للمسابقة الثالثة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون الخليجي، ديوان المحاسبة، الكويت، 2013.
- 4- الميداني محمد أيمن عزت، الأزمة المالية العالمية، أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009.
- المواقع الإلكترونية

- 1- www.worldbank.org
2- www.opec.org
3- www.oapec.org
4- www.ons.dz

II- مرجع باللغة الأجنبية

- 1-Peter moles, sources of Financial risk and risk assessment, Financial risk management, Edinburgh business school, first published, great Britain,1998.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من أشهر الأزمات المالية والتي شهدتها الاقتصاديات العالمية لما لها من آثار وتداعيات تعدت إلى دول وقطاعات أخرى، وترجع أهم أسباب نشوبها إلى سوء دراسة المخاطر المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، وهذا ما أدى إلى انعقاد لجنة بازل 3 والتي كانت من بين أهدافها تحديد وضعية البنوك اتجاه المخاطر بأكثر دقة وشمولية وذلك للحد من المخاطر.

على غرار دول العالم فإن الجزائر لم تكن بمنأى من تداعيات هذه الأزمة، وذلك لاعتماد الجزائر على الصادرات النفطية والتي تعتبر مصدر مداخيل الجزائر بالإضافة لتقويم هذه الصادرات بالدولار، كما يعتبر من أهم وأنجع آليات الحد من المخاطر المؤدية إلى الأزمات المالية إتباع النظم التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، إدارة المخاطر، الاقتصاد الإسلامي، اتفاقيات بازل.

abstract

The global financial crisis of 2008 it is the most famous Financial Crisis in the world Witnessed by the global economies, Because of their effects and repercussions Crossed to the other countries and sectors And it returns the most important causes To poor risk study on global financial crisis, And this is what led to the convening of the Committee Basal3 And that was one of its Targets to identify Determine the status of banks' risk more accurate And comprehensiveness to reduce risk.

A similar countries Algeria Were not spared The repercussions of this crisis that because approving oil exports And which is the source of sources Algeria In addition to evaluating these exports in dollars, As one of the most important and the most effective mechanisms Risks leading To financial crises Follow the system underlying the economy to an Islamist.

key words: The global financial crisis , Risk Management, Islamic Economics, Basal agreements.

